

## الفصل الثالث

موضع الرأي العام من السلطة السياسية الحاكمة  
دلالات نماذج من الخبرة السياسية المصرية

## مقدمة الفصل الثالث:

يرى الكثير من الباحثين أن التاريخ معمل تجارب للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ففي العلم الطبيعي هناك «التجربة»، أما في العلم الاجتماعي فإن «النموذج التاريخي» هو الأداة المنهجية التحليلية التي تقوم على إمكانية اقتطاع أى حدث ذى دلالة من سياقه التاريخي العام وتبسيط الأضواء عليه، والقيام بدراسته - وفق ضوابط منهجية معينة - للتدليل على مدى صحة أو خطأ فرض معين مما يشكل رصيذاً فى معرفة سنن الممارسة والحركة التاريخية وقوانينها<sup>(١)</sup> هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن للنموذج التاريخي إضافة لوظيفته المعرفية ووظيفة منهجية أخرى تدور حول إمكانية التعدية والقياس بالنسبة للأحداث والوقائع التاريخية المتشابهة، ومن ثم فإن الحديث عن النماذج التاريخية لعلاقة الرأى العام المصرى بالسلطة السياسية يعنى الانطلاق من فكرة «النموذج التحليلي» باعتباره تجريداً لواقع خبرة معينة لتكوين بناء له سمات خاصة تكون فى تكاملها نسقاً يمكن القياس عليه واعتباره نموذجاً مرجعياً يُتخذ أداة لمقارنة ورؤية الواقع، وتحليل دلالاته<sup>(٢)</sup>، وفى هذا الإطار فإن النموذج «التاريخي» يُعتبر نتاجاً لخبرة تطبيقية تشكل نجاحاً أو إخفاقاً بدرجة من الدرجات فى التعامل مع الظاهرة موضع البحث، وهو أداة لدراساتها بحيث تصبح أحد عناصر بناء إطار الحركة السياسية، عبر تقنين الخبرة التاريخية وجعلها أساساً لوضع قواعد تلك الحركة من خلال المقارنة بين المواقف المختلفة، وتتطلب المقارنة عمليات ثلاث<sup>(٣)</sup>:

**الأولى: اكتشاف تلك الواقعة.**

**الثانية: التأكيد من مقومات التشابه.**

**الثالثة: اقتطاع هذه المواقف وإخضاعها لعملية البحث والتحليل.**

والواقع أن للخبرة التاريخية من حيث عاقبتها - نجاحاً أو فشلاً - مقوماتها، ومستوياتها، وأسبابها مما يعنى فى التحليل الأخير - تقديم الأساس لبناء نموذج الممارسة الذى يوجه المستقبل على ضوء الدلالات المستخلصة من الماضى، كما أن النموذج التاريخي يعنى أيضاً الانطلاق من التاريخ ليس فقط باعتباره علماً، وإنما فلسفة للتاريخ<sup>(٤)</sup>؛ وهكذا تقوم النماذج التاريخية لعلاقة السلطة السياسية بالرأى العام على بيان الأصول والتشابهات فى

سياق التاريخ المصرى؛ ليستخرج منها ما يمكن تسميته القواعد الحاكمة للحركة والممارسة التاريخية، وفي هذا الإطار نخرج بمقولات عامة، وقواعد أو سنن حاكمة تفهمنا الخطوط الأساسية للحركة التاريخية، وتمنحنا إمكانية التعددية والقياس على الأحداث والوقائع المشابهة<sup>(٥)</sup>.

وهنا يمكن أن نميز بين نقاط التحول الفارقة، واللحظات التاريخية ذات الدلالة؛ **فالأولى**: هي بمثابة مفصلات أساسية ذات دلالة في مسار التجربة التاريخية الواحدة تكشف عن مستويات متعددة من أنماط علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالمجتمع، وكيفية تعاملها مع الرأى العام، وكما ترسم مشاهد متكاملة في حياة الشعوب - ويتجلى في هذه التحولات طبيعة النسق القيمي والشخصية القومية للشعوب، كما تستمر عادة فترة طويلة من الوقت بمقاييس الزمن خاصة إذا ما وضعت موضع المقارنة مع «اللحظات التاريخية»، وفي هذا الفصل نرصد أربعاً من نقاط التحول في التاريخ المصرى منذ نشأة الدولة المصرية الحديثة - بمعنى معين - ترسم مشاهد جوهرية ذات دلالة في علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام، وجوهرها عملية تشكيله وصناعته.

**الثانية**: اللحظات التاريخية وهي لحظات حاسمة ذات مواصفات معينة قد تتجلى فيها أحد القيم الراسخة في النسق القيمي المشكل للشخصية القومية المصرية، فثمة لحظات - في حياة الأمم والشعوب - يمكن أن توصف بأنها دراماتيكية تتصاعد فيها الأحداث، والتطورات بصورة بالغة السرعة أفرحاً أو أترحاً، انتصارات، أو هزائم، . . . . . إلخ.

هذه اللحظات التاريخية من الصعب أن تستخرج منها قاعدة كاشفة أو قانون ضابط للحركة التاريخية؛ إذ أنها استثناء في الحركة السياسية للرأى العام لا يجوز تعميمه أو القياس عليه، ولكن هذا لا يمنع من تحليلها وتقصى دلالتها المختلفة في نطاقها كحدث تاريخى في حد ذاته.

**تكشف هذه اللحظات ذات الدلالة في علاقة الرأى العام بالسلطة السياسية الحاكمة عن وجود عاملين :-**

(أ) وجود لحظة أزمة حادة تتعرض فيها مقومات الوجود السياسى للجسد ككل للتهديد لأسباب منها: حرب، اتحاد، انفصال، اغتيال قيادة، كارثة قومية . . . . . إلخ، يتعلق هذا المتغير بالمقومات الحركية للرأى العام وبكل ما يتصل بالموقف السياسى.

(ب) تصاعد قيمة معينة في نسق القيم المصرى؛ لكى تصبح قيمة محورية أو مركزية في

تلك الظروف والأونة- وبغض النظر عن جذورها ومصادرها الأساسية، وعن ماهيتها- فإنها تجسد علاقة معينة للسلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام المصرى .

ويتعلق هذا المتغير بالمقومات الفكرية والقيمية للرأى العام، أى بكل ما يتصل بالإطار العام الذى تتبع منه بدايات مواقف الرأى العام المصرى .

وسوف نتناول ذلك فى هذا الفصل سواء بالنسبة للخبرة التاريخية، أو الحديثة، والمعيار الزمنى الفارق بين ما يعد من النماذج التاريخية وما يعد من النماذج المعاصرة لحظة قيام هوحركة يوليو ١٩٥٢، وسوف يكون تناولنا مع التركيز على تحليل طبيعة النماذج وفحص الدلالات السياسية لها والقيم الحاكمة للممارسة فى إطارها، وذلك دون دخول فى تفاصيل الأحداث أو وقائع الممارسات إلا بالقدر الذى يكشف عن تلك الدلالات والقيم، وفى هذا الشأن سوف يتم التركيز على نمطين :-

**الأول :** ينتمى للخبرة التاريخية للعلاقة نقدم فيه ثلاثة نماذج دالة هى : تولية محمد على وتأسيس سلطته على الرأى العام المصرى ثم تلاعبه بعد ذلك بقياداته واستبعاده للرأى العام، والحركة العراقية ضد الاستبداد الداخلى والنفوذ والتغلغل الأجنبى، وثورة ١٩١٩ بكل دلالاتها سواء بالنسبة لتحقيق الاستقلال والحصول على الدستور وتبلور الجماعة الوطنية المصرية .

**والثانى :** ينتمى للخبرة المعاصرة والحديثة للعلاقة بين الظاهرة السلطوية والرأى العام، والذى لاتزال سماته الأساسية مستمرة، وهو النمط الذى تقدمه حركة يوليو حتى الآن، وسوف نتناول كل فترة من فترات الحكم باعتبارها تقدم نمطا فى العلاقة بالرأى العام حسب السمة الغالبة عليه، ومدى استجابتها للرأى العام المصرى هناك مقومات تشابه كثيرة، وأيضا ثمة مقومات تميز واختلاف نطالعا فى هذا الفصل .

\* \* \*

## المبحث الأول

### النماذج التاريخية لعلاقة الرأي العام بالسلطة الحاكمة في الخبرة السياسية المصرية

إن دراسة علاقة الرأي العام المصرى بالسلطة الحاكمة من خلال أسلوب النماذج التاريخية المعبرة عن النقلات النوعية فى حياة الدولة المصرية المعاصرة يقتضى الإشارة إلى بعض الخبرات التاريخية المجسدة فى نماذج للدولة المصرية القديمة، مثل: خبرة الحضارة الفرعونية حيث نموذج «شكاوى فلاح مصر الفصيح»<sup>(٦)</sup>، وفى العصر الرومانى ترصد بعض الدراسات نموذج «الهروب الجماعى» كصورة من صور التعبير عن رأى العام<sup>(٧)</sup>، وفى العصر القبطى حيث تربط كتابات بين انتشار «ظاهرة الرهبنة» و«انتشار الأديرة» فى الصحراء، وبين حركة الاضطهاد الدينى التى مارستها السلطة الحاكمة حينذاك تجاه الكنيسة الوطنية القبطية فيما عرف فى ذروته بـ «عصر الشهداء»<sup>(٨)</sup>، وفى العصر الإسلامى الذى شهد نماذج متعددة لحيوية رأى العام وتماسكه دفاعاً عن مثاليته السياسية والدينية. وقد تعاقب فى هذا العصر الكثير من الولايات والمذاهب والخبرات لعل أكثرها دلالة واستمرارية هى خبرة الدولة الفاطمية<sup>(٩)</sup> التى رسخت قيماً معينة فى نظام القيم المصرى، مما لا مجال لتفصيله فى هذا الموضوع غير أن هذه النماذج ينبغى أن تخضع لدراسة تحليلية عميقة<sup>(١٠)</sup> فى ضوء نظريات مثل: «الطابع القومى» و«الاستبداد الشرقى»، و«المجتمع الهيدرولىكى أو النهري» و«العبودية المعقدة»، ورغم غلبة الرؤى الاستشراقية عليها لا تخلو من فائدة تفسيرية ولو جزئية فى بعض المواقف واللحظات التاريخية التى تحركت فيها قوى رأى العام المصرى لتحديد مواقفها إزاء قضاياها الأساسية.

ويناقش هذا المبحث ثلاثة نماذج: **اعتلاء محمد على ولاية عرش مصر، حركة العرايين ١٨٨١ م، وثورة ١٩١٩ م**، وينبع اختيار هذه النماذج الثلاثة من كونها تترجم (بالإضافة إلى النموذج الذى تقدمه حركة يوليو ١٩٥٢) أربع نقلات تاريخية كبيرة فى الحياة المصرية لعبت فيها السلطة السياسية المصرية أدواراً مهمة فى تعاملها مع رأى العام شكلت فى مجملها صناعة له وللوقى التى ينبع منها، وقيمة هذه النماذج أنها تقدم لنا دراسة شبه حصرية للنقاط الأساسية فى تاريخنا الحديث والمعاصر.

أولاً: نموذج حكم محمد علي، دور الرأي العام في تولية السلطة ومراقبة ممارستها

يشير نموذج حكم محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٠ م) إلى توليه حكم مصر بسند من الإرادة الشعبية وبتأييد قادة الرأي العام، ومن ثم التساؤل حول كيفية تفاعل القوى الأساسية للرأي العام لتصل إلى القضية ودلالاتها؟ وكيف تعامل معها في ممارساته السياسية وأثارها في النهاية؟ .

### (١) القضية التي تبلورت حولها قوى الرأي العام:

شهدت الفترة التي سبقت تولية محمد علي حيوية هائلة للرأي العام المصري اتخذت شكل مقاومة شعبية عمت أرجاء البلاد ضد الحملة الفرنسية بدأت في مدينة الإسكندرية، ثم امتدت للقاهرة واستمرت موحدة جماهير الشعب المصري خلفها بقيادة علماء الأزهر الشريف قلعة المقاومة للفرنسيين حتى تم الجلاء، وقد استمرت المقاومة الشعبية في مواجهة المظالم التي أوقعتها السلطة الحاكمة حينذاك - المماليك أو العثمانيون - بالأهلين<sup>(١١)</sup>، وفي هذه الفترة استطاعت قوى الرأي العام المصري - بقيادة شيوخ الأزهر - أن تستخلص من الخليفة العثماني ومن كبار المماليك مراد بك، وإبراهيم بك ما سُمى وقتها «بالحجة» - وهي أول وثيقة تؤسس للعلاقة السياسية بين الحكام والمحكومين في التاريخ المصري الحديث، وتفرض إرادة المحكومين على السلطة الحاكمة في إطار الشريعة الإسلامية . .

وقد تلى ذلك احتجاج قوى الرأي العام المصري على الوالي التركي خورشيد باشا؛ نتيجة للمظالم الاجتماعية والاقتصادية التي ارتكبتها - ويصف الجبرتي كيف تحركت جماهير الرأي العام بفئاتها المختلفة في مظاهرات ضد السلطة الحاكمة، فقد اجتمع عمر مكرم والعلماء في بيت القاضي، واتفقوا على عزل الوالي، الذي احتج: «إني مولى من طرف السلطان، فلا أعزل بأمر الفلاحين، ولا أنزل من القلعة إلا بأمر السلطنة»، وقد تحركت قوى الرأي العام المصري بقيادة العلماء والأشراف والسراة وانخرط في هذه التحركات حوالى أربعين ألف مصري - وهم قياساً على التعداد الإجمالى المصرى ناهيك عن النخبة السياسية المهتمة بالشأن العام في ذلك الوقت نسبة كبيرة لا يستهان بها، واستمرت فترة طويلة نسبياً بلغت أكثر من حوالى أسبوعين (١-١٣ مايو ١٨٠٥ م)، وحددت مطلبها في عزل خورشيد باشا وتولية محمد علي حتى استجاب الباب العالى، وصدر «صك» الولاية - وحينما حاول محمد علي في أول خطاب يلقيه بعد توليه السلطة السياسية - الظهور بمظهر الزاهد فيها، كان إصرار قوى الرأي العام المصرى بقيادة العلماء على اختيارهم له واضحاً في خطابهم السياسى «لا نرضى إلا بك، وتكون والياً علينا

بشروطنا؛ لما نتوسمه فيك من العدالة والخير»<sup>(١٢)</sup>، بل فى سلوكهم إذ قاموا باللباسه بدلة الوالى فى دار المحكمة (الرمز السياسى لتقليده الولاية)، ودلالة هذا الدور الذى قام به العلماء أن الولاية كانت استجابة للرأى العام المصرى، الذى شكل مصدر شرعية لسلطته السياسية، وإجراؤها فى دار المحكمة- بيت العدل والشرعية فى ذلك الوقت- دلالة على أن الإطار المرجعى لحكمه ينبغى أن يكون الشرع والأصول المرعية حينئذ، وكان هذا الاختيار والمبايعة «بشروطنا، ولما نتوسمه فيك من العدالة والخير» أى كانت وفق إرادة الأمة المصرية وشروطها التى اشترطها أصحاب «الحجىة» فيها، وتنبثق من الشريعة الإسلامية، وتدور حول احترام القانون والشورى والإرادة الشعبية<sup>(١٣)</sup>، وهكذا نستطيع تحديد جوانب القضية التى تحركت بسببها قوى الرأى العام المصرى بقيادة العلماء، فأطاحت بسلطة سياسية قائمة وجاءت وأسست سلطة سياسية أخرى حاكمة وبديلة. هل كانت القضية هى (الاستقلال) وهل كانت المصرية كهوية وطنية مطروحة على الأقل بالنسبة لقوى اجتماعية معينة داخل التكوين المصرى؟ أم هل القضية كانت استبداد الوالى، وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد؟؟

يدل استقراء الواقع التاريخى أن تردى الأوضاع الاقتصادية كان هو القضية الأساسية والمحورية، فقد انتشر الإحساس بالظلم الاقتصادى وعدم العدالة التوزيعية الأمر الذى عرف تاريخياً بلعبة «الرواتب والضرائب»، فالعجز يهدد رواتب الجند فيثورون، وسد العجز يقتضى فرض الضرائب وظلم الجباة فيثور الأهالى، ومن جراء الفشل فى معالجة هذه الإشكالية سقط كل من سبق محمد على من الولاة (خسروباشا، وأحمد باشا، وعلى الجزائلى من العثمانية، والبرديسى من المماليك، ثم خورشيد) وهذا هو السبب الجوهرى وراء تحرك الرأى العام المصرى وعزل الأخير ثم تولية محمد على، ولم تكن قضية الاستقلال عن الخلافة العثمانية مطروحة على أجندة قوى الرأى العام المصرى، كما لم تكن الفكرة المصرية- ولوبصورة جنينية- موجودة فى الواقع، فقد كان هناك فقط الإحساس بالظلم والاستبداد والتفاوت وعدم العدالة الاجتماعية، «إن الحركة الشعبية المصرية عندما رجحت اختيار محمد على للولاية، إنما كانت تدور فى إطار العثمانية السياسية، فهى لم تكن حركة انفصال ولا انسلاخ، ولا استقلال عن دولة الخلافة، إنما كانت ثورة ضد الظلم والفوضى والاستبداد، وهى لم تر فى نفسها حركة مصرية بالمعنى القومى، إنما هى حركة شعبية تستهدف إقرار الأمن والعدل»، ولو كانت الحركة صادرة عن شعور قومى مصرى لكان محمد على أولى بالاستبعاد من أمراء المماليك، وهم أقرب للبيئة المصرية بحكم المعاشة الأطول نسبياً.

## (٢) تفاعلات قوى الرأى العام فى بداية ولاية محمد على حكم مصر :

تفاعلت قوى الرأى العام المصرى مع أربع قوى أساسية كانت تمثل - بشكل أو بآخر - جسد السلطة السياسية الحاكمة فى البلاد فى ذلك الوقت ، وهى : القوة العثمانية ، وقوة المماليك ، والقوة الفرنسية ، والقوة الإنجليزية ، ويمكن أن نلاحظ من القراءة التاريخية لهذه الفترة أن الصراعات بين هذه القوى هيأت الفرصة لفعالية الرأى العام المصرى وممارسة دوره ، فهناك **(أولاً)** القوة الفرنسية التى تشكلت من آثار الحملة الفرنسية ، وهناك الوجود الإنجليزي **(ثانياً)** وبينهما درجة من درجات الصراع تدور حول السيطرة على مصر ، مما يتيح لقوى الرأى العام توظيف ذلك القدر من الاختلاف بينها ؛ وهناك **(ثالثاً)** القوة العثمانية والمكونة من جيشين أكبرهما يبلغ ٢٥ ألفاً من (الانكشارية والحرس) وأصغرهما ٦ آلاف من (الألبان والانكشارية) ، والمماليك بفرقهم المتعددة وشخصياتهم البارزة الطامعة فى ولاية مصر داخل كل فرقة ، فداخل القوة العثمانية توجد صراعات بين فرقها خاصة الألفى والبرديسى ، ثم هناك الصراع بين العثمانيين والإنجليز ، هناك **(رابعاً)** الجماهير المصرية وهناك صراع بينها وبين أمراء المماليك ، وقد جمعت هذه الصراعات بين هذه القوى بالسلب لا بالإيجاب ؛ إذ طرح بعضها من بعض ، ولم يضاف بعضها إلى بعض ، كما أن هذه الصراعات أخلت إخلالاً خطيراً بالأمن والنظام وأفضت إلى ظلم صارخ بالأهلين وعجز فى الميزانية العامة وقد فطن محمد على إلى قيام قوة الأهالى المصريين<sup>(١٤)</sup> ، وهذا مما مكنته بقوة مرجوحة لا تزيد على أربعة آلاف ، أن تؤثر تأثيراً كبيراً فى الموقف ويتم اختياره من قبل قوى الرأى العام المصرية .

ومما يتعين ملاحظته أن ترجيح محمد على للولاية ، إنما روعى فيه أيضاً كونه ضابطاً كبيراً على رأس فرقة عثمانية ، فهو واحد من النخبة العسكرية الحاكمة بالمعنى السائد فى الدولة العثمانية ، وكان محمد على فى حركته السياسية حريصاً على ألا يظهر بمظهر التمرد على الدولة ، وأن يستبقى الإحساس أنه وفرقة جزء من القوة العثمانية ، وأن صراعاته ومناوراته تجرى فى حدود صراعات الفرق والأشخاص داخل إطار الهيمنة العثمانية<sup>(١٥)</sup> ، ولم يكن الباب العالى يهيمه كثيراً من الغالب فى هذه الصراعات ، ما دام ظل خاضعاً للدولة العلية معترفاً بهيمنتها مقراً بالولاء لها . بل لعل محمد على هو الوالى الوحيد الذى استطاع - باقتدار - أن ينفذ الخط السياسى العثمانى كاملاً بإجهاضه النفوذ الإنجليزى فى مصر ، وبتصفيته الكاملة للوجود المملوكى بفضله مهارته فى المناورة ، كما أنه فطن إلى حقيقة حلول قوى الرأى العام المصرى محل المماليك فى تفعيل السياسات المحلية وفى إطار الكيان العثمانى<sup>(١٦)</sup> .

(٣) ممارسات محمد على إزاء قوى الرأى العام المصرى أثناء ولايته ودلالاتها :

يمكن من خلال استقراء ممارسات محمد على طوال فترة حكمه إزاء قوى الرأى العام المصرى أن نخرج بالدلالات التالية :

**الدلالة الأولى :** العلاقة الصراعية مع قوى الرأى العام المصرى ، وتصفية قيادته وأطر مشاركتها الطبيعية : كان طبيعياً بعد أن تولى محمد على السلطة بدعم قوى الرأى العام المصرى ووفقاً للسنة التاريخية التى مفادها « أن القوى التى تساهم فى صناعة حدث تاريخى غالباً ما تصبح هى التى تتولى صياغة ما يتداعى عنه من آثار ، وتصير هى ذاتها القوى التى تشغل خشبة مسرح الأحداث مشاركين أو أطراف صراع »<sup>(١٧)</sup> كان من المتصور أن تتواجد قوى الرأى العام المصرى الأساسية مع محمد على وقواته على مسرح الأحداث السياسية وأن تدور العلاقة بينهما بين قطبى المشاركة ، والصراع ، ونتيجة لأن مشروع محمد على كان إنشاء دولة قوية ذات طابع عسكري تطمح لتجديد شباب الدولة العثمانية ، ونظراً لطبيعته العسكرية رغم توليه السلطة بضغط الرأى العام المصرى وإراته ، فإنه حسم الاختبار مبكراً لصالح نمط العلاقة الصراعية ، فقد بدأ محمد على يُظهر ضيقاً مبكراً من الرأى العام المصرى بقيادة العلماء ، والذى استمر يلعب دور السلطة الشعبية المراقبة لتصرفاته ، والموصلة لمطالب وآراء الجماهير - فحاول احتواءه والحد من سلطته بأساليب متنوعة ، فقد قام بتجريب - كأية سلطة حاكمة - أسلوب الاستمالة والرشوة مع قيادته ، فلم يتمكن من جمعهم على طاعته ، فاستعمل الأسلوب الآخر وهو تقليص نفوذهم وقصر دورهم على الدراسات اللغوية والشرعية ، وتصدر الاحتفالات والمناسبات الدينية العامة بحيث أضحى وجودهم رمزياً مجرداً عن التأثير والمشاركة فى صنع القرار<sup>(١٨)</sup> ، وبدأ يظهر فى المجتمع المصرى ما يعرف برجل الدين الذى يقتصر دوره على الأمور الفقهية ، وأبعده عن جزء كبير من واجبة الإسلامى فألغى نظامى الحسبة والوقف بشمولها - لعوامل كثيرة لا داعى للدخول فى تفاصيلها - وهكذا نستطيع القول إن محمد على نجح بدرجة كبيرة فى تصفية أسس قيادة العلماء للرأى العام وركائزها التنظيمية ، ونجح أيضاً فى تصفية ما يمكن أن نسميه « أطر المشاركة السياسية » أو « القنوات والأوعية التى يتبلور فى إطارها الرأى العام المصرى » - وهى الأبنية التنظيمية الطبيعية التى كانت تشكل نسيج المجتمع المصرى والمترسخة منذ فترة طويلة ، فقد كانت هناك نقابات الحرف والطوائف التى تضم الآلاف ولكل منها تقاليد محترمة وقادة ، ورؤساء ، وكانت هناك الطرق الصوفية التى يقدر أعضاؤها بعشرات الآلاف ، وكانت هناك تجمعات البدو والعربان ، وزعماء جماهيريون - بالأساس علماء دين . . إلخ ، ورغم أن الفئات

والطوائف كانت معزولة عن بعضها البعض فإن مقاومة الحملة الفرنسية وحدث بينها وأفرزت قوة الرأي العام المصرى بقيادة العلماء والمشايخ<sup>(١٩)</sup>.

**الخلاصة** أننا نستطيع القول إن محمد على قام بعملية مزدوجة فقد حاول احتواء المشايخ بأساليب مختلفة من الترغيب والترهيب بحيث لم يبق فى الميدان سوى السيد عمر مكرم الذى استطاع بعد مدة تنحيته ، وفى الوقت نفسه قام بتصفية أطر المشاركة الشعبية تدريجيًا ؛ ولعل السبب وراء ذلك كما أسلفنا أن محمد على كان يطمح لبناء جيش وطنى قوى وإدارة حديثة محكمة ، دون الالتفات لتكوين قاعدة شعبية لحكمه ، وهى نقطة الضعف الحقيقية التى قادت لخلق حالة من القابلية لانهايار حكمه فى النهاية تحت ضربات التدخل الخارجى ، وفى هذا يقول الجبرتى « ولو وفقه الله -أى محمد على- لشيء من العدالة على ما فيه من العزم، والرياسة، والشهامة، والتدبير، والمطاولة لكان أعجوبة زمانه، وفريد أقرانه . . »<sup>(٢٠)</sup>.

**الدلالة الثانية:** تتعلق بطبيعة توجهات محمد على كحاكم يمثل السلطة السياسية إزاء الأدوار التى ينبغى أن تلعبها قوى الرأي العام المصرى ، فلا شك فى أنه كان حاكمًا فرديًا يركز كل السلطات بين يديه، وقد ظهر ذلك بوضوح فى ديباجة الفصل الثالث من قانون سياست نامة الصادر ١٨٣٧ « إذا كان المستخدمون بالمصالح الميرية من كبار وصغار، لم يوفوا حكم اللوائح والقوانين كما هو الواجب عليهم، أو يفعلون شيئًا مخالفًا للشرف الإنسانى أو لشروط العبودية، فيلزم أن يجازوا بجزاء العبد الأبق؛ لأجل أن يكون تأديبًا لهم وعبرة لغيرهم» بل إنه عندما كان راجعًا لتوه من إخماد تمرد بالصعيد جاء العلماء من قيادات الرأي العام المصرى يبشرونه بالنصر، ويطلبون منه مشاركة رمزية من قواته إلى جانبهم لمطاردة بقية فلول الإنجليز فحاطبهم - بما يكشف عن رؤيته « ليس على الرعية خروج، وإنما عليهم علائق الخيل . . . »<sup>(٢١)</sup> فالمشاركة فى الدفاع عن الوطن مرفوضة ووجود الأمة المجاهدة أمر مستبعد، وتلك كانت نقطة الضعف التى نقضت التجربة بكاملها . . . فالتجربة -بالإضافة إلى افتقادها لوجود الزعامة الجماهيرية، والتى لم يتمتع محمد على بأى من صفاتها أو خصائصها - فإنها افتقدت أدوار ومشاركة قوى الرأي العام المصرى وفعاليتها فقد عمدت القيادة إلى استبعادها والحيلولة دون استمرارها فى ممارسة أدوارها فى رقابة ممارسات السلطة الحاكمة أو حتى دعم توجهاتها .

**الدلالة الثالثة:** - إن طبيعة النظام السياسى الذى أقامه محمد على قد أثر بدرجة كبيرة على موقفه من قوى الرأي العام المصرى، فهوبداية ينتمى إلى النخبة العسكرية الحاكمة بالمعنى السائد فى الدولة العثمانية، وبدأت حركته بالجيش وقامت به ( فقد تعاضدت فى

حركته القوة العسكرية مع الإرادة الشعبية لقوى الرأى العام المصرى بقياداته وزعامته العلمية والتاريخية)، ودارت جهوده بعد ذلك ونموذجه حول «المؤسسة أو الجيش» بالأساس، فكانت تجربته تدور حوله من كل جوانبها (التعليم، والبعثات، والزراعة، والصناعة . إلخ) ولم يكن الجيش أحد مكونات مشروعه السياسى وإنما كان جوهره، ولم يقد بدوره فقط فى بناء السلطة السياسية وإنما قام بدور مهم فيما ارتبطت به من تكوينات اجتماعية واقتصادية، فتجربة محمد على كانت تجربة لإنهاض جيش وبناء دولة قوية مسيطرة، ولم يكن مشروعاً لإنهاض أمة، وكان بناء هذا الجيش لازماً لتحقيق الندية العسكرية ومحاولة تجديد الإمبراطورية العثمانية، وقد استلزم ذلك منه السيطرة على كافة القوى الفعالة فى المجتمع المصرى والمؤثرة فى الرأى العام وحصارها وتصنيفتها .

**الدلالة الرابعة: تدور حول هوية تجربة محمد على - وقد سبق أن رأينا أن طبيعة تكوين قيادة الرأى العام المصرى من العلماء والمشايع، وطبيعة البنية الفكرية المهيمنة فى ذلك الوقت هى «الإسلامية السياسية» فلا يختلف المختلفون فى أن صلة الإسلام بنظام الحياة كان شرعة ومفهومًا حتى بداية القرن التاسع عشر، حيث إن صلة الدين بالدولة كانت إرثًا شائعًا على مر القرون، وهى تتمثل فى جانبين: سيادة الشريعة الإسلامية كنظام للحقوق، وفكرة الانتماء السياسى للجماعة الإسلامية، ومن ثم فإن التعديل الذى جرى فى هذين المفهومين إنما طرأ فى مرحلة تالية لبداية ذلك القرن» (٢٢)؛ وهو الأمر الذى ستناوله فى نموذج ثورة ١٩١٩م فيما بعد - فهل سارت تجربة محمد على اتساقًا مع طبيعة هذا التكوين وهذه القيم الحاكمة لحركة الرأى العام المصرى وممارساته؟؟**

ترى بعض الدراسات أن محمد على قام بصناعة الرأى العام المصرى على نحو جديد، فوضع بذور «المصرية» كجامعة سياسية، و«العلمانية» كنظام للحقوق والتحاكم . . . وتصف مرحلته بأنها بدايات «التوجه الغربى» أو موجة التغريب الأولى فى الحياة المصرية، والتى أفرزت نتائجها فيها بعد فالهدف الرئيسى له وفقًا لهذه الرؤية هو «إنشاء دولة مصرية قوية ومستقلة . . .» ولقد حقق هذه الغاية بالفعل، فقد كان هدف هذه السياسة الاستقلالية إذكاء روح القومية المصرية فى مصر، وروح القومية العربية فى الشام وشبه الجزيرة العربية على غرار ما فعل بونابرت، وحتى فى مصر تأرجحت الدعوة الاستقلالية بين فكرة «المصرية» وفكرة «العروبة» واختلطتا فى سياق واحد فى بعض فترات التاريخ المصرى الحديث . . .» (٢٣)، وفى الوقت نفسه فإن محمد على انفتح على الغرب - عبر سلسلة من البعثات التعليمية التى كان يرسلها لمختلف البلدان الأوروبية، كما أنه أقام «بنية حديثة وأدخل فكرة التنظيم فى دولته» فاستعان بالدواوين والنظارات وعدد كبير من الأساليب

الأوروبية العصرية فى تنظيم وزرع النظام فى هيئات الحكومة وفروعها، فى الجيش، والبحرية، والتعليم والشئون الخارجية، والرى وغير ذلك، كما أدخل الكثير من التعديلات القانونية والتنظيمية على هيكل حكومته، وفى الوقت نفسه فإنه عمل على ضرب قيادة العلماء والمشايع لقوى المجتمع والرأى العام المصرى. (٢٤)

هذه الرؤية حول أنماط صناعة محمد على للرأى العام فى مصر فى ذلك الوقت تحتاج إلى إعادة تقييم، فهى رغم شيوعها غير دقيقة فى رأينا للأسباب التالية :-

**١- فى حقيقة الأمر لم تكن محاولة محمد على «محاولة استقلالية» عن الدولة العثمانية، أو تدور فى إطار إحياء فكرة «المصرية» أو «العروبة».** - وإذا كان من غير الجائز علمياً إسقاط المفاهيم الحديثة المرتبطة بفكرة الدولة القومية - خاصة مفهوم الحدود السياسية، والولاء المستقل المرتبط بالإقليم وربط كل ذلك بالفكرة الاستقلالية - على ماضينا التاريخى المختلف؛ فإن خير ما يمكن توصيف مشروع محمد على به ما خطه قلم شيخ المؤرخين المحدثين محمد شفيق غربال بقوله: «إن محمد على بدأ، وعاش، وانتهى عثمانياً مسلماً، وأن مهمته كما حددها من أول الأمر إلى آخره كانت إحياء القوة العثمانية فى ثوب جديد» (٢٥). والواقع أن بدايات تبلور فكرة «المصرية» أو «الجماعة الوطنية المصرية» جاءت بسبب فشل تجربة محمد على، وليست من اختياره « فلم يكن اختياره للمصريين، ليشكل بهم قواعد حكمه وجيشه، اختياراً قومياً، ولا كان اختياراً يتعلق بمفهوم جديد لدى الحاكم عن الجامعة السياسية، والثابت أنه كان على حذر من هذا الاختيار فى أول الأمر، ولكن الممكنات التاريخية والسياسية هى ما وضع الرجل على هذا الطريق»، وبعد انكسار مشروع محمد على، وظروف معاهدة لندن ١٨٤٠ م وبداية الانفصال الفعلى عن الدولة العثمانية، وانفراد النفوذ الغربى بمصر كانت حركة التمسير استمراراً للسياسة التى فرضها الواقع، وكان شعار «مصر للمصريين» ترجمة للواقع الموجود أكثر من كونه شيئاً آخر.

**٢- أما فيما يتعلق بالتغريب فى تجربة محمد على، فإننا يجب أن نلاحظ أنه بالنسبة للبعثات فإنها كانت تخدم مشروعه السياسى السالف الإشارة إليه بالأساس؛ ولذلك اقتصرت على مجالات التقنية فى غالبها، ولم تتطرق إلى العلوم الإنسانية والآداب إلا نادراً.** كما أنه كان يرسل مبعوثيه من الرجال الناضجين الأقل استعداداً للتقليد والمحاكاة، ويرسل معهم من يمكن اعتباره مذكراً لهم بالانتماء للقيم الحقيقية الأصيلة لأمتهم، وكما يرى البعض «أنه إذا كانت تجربة محمد على مصحوبة بالانبهار الأول بالغرب، فإن أدوات الدعاية والتبشير بالحضارة الغربية لم تكن فعالة فى ذلك الوقت، بل إن الغرب نفسه كان

يرى فينا شعباً يستعمرها - ولا يرى فينا شعباً يريد أن تسيطر على نمط حياته وقيمه» كما أن ما تمت محاكاته في تجربة محمد علي - هي النماذج والأساليب التنظيمية والتصميمات - وليس الأفكار، والقيم، والمعتقدات، ولا حتى النظم السياسية والاجتماعية - ولذلك كان يسهل الامتناع عن هذه المحاكاة، ويسهل الحكم عليها بالمروق؛ لأن معايير الاحتكام السائدة في المجتمع بقيت كما هي تقريباً . فلم تحدث صناعة حقيقية للقيم العليا الأساسية الحاكمة للرأى العام المصرى، ولم يحدث تطويع للطابع القومى المصرى، وفى حقيقة الأمر لم تحمل تجربة محمد علي معها التغريب أو محاولة مسح الشخصية المصرية. (٢٦)

والواقع أن هذا الأمر بدأ حقيقة فى عهد خلفاء محمد علي - وبالذات فى عهد إسماعيل وخلفه محمد سعيد إذ غُزيت البلاد حضارياً، وتوغل الأجانب فى كافة جنباتها - طيلة مرحلة ممتدة من تاريخها - فقد جاء إليها مغامرون، ومؤسسات اقتصادية من بنوك، وبيوت إقراض، ورهونات، ومرابون . . إلخ، وقروض قدمت للسلطة الحاكمة وبعثات تبشيرية تتحسس الطريق؛ لتكوين أقلية مصرية تدين بالولاء للغرب وكنائسه، ثم كانت المحاكاة فى وسائل العيش، وفى طرز المسكن، والملبس، وعادات الحياة . . . وبكل ما اقتحم الحياة المصرية اقتحاماً - ثم كانت الوفود للبعثات - على عهد إسماعيل من صغار السن الأقل منعة، ووصف عبدالله النديم هؤلاء على لسان أحد الآباء «ولدى توجه إلى أوروبا وحضر يذم بلاده، وأهله، ونسى لغته، وكان النديم يسمى ظاهرة المحاكاة هذه «مرض الأفرنجي» . . وقد انعكس ذلك فى التدخل السياسى فكانت الوزارة الأولى لنوبار رجل المصالح الأوروبية بها وزيران فرنسى وبريطانى، ثم كان ما سُمى بـ «الإصلاح القضائى» وهو فى جوهره تغيير النظام القانونى، والأخذ بالتقنيات المنسوخة عن النظام الفرنسى، الأمر الذى قاد إلى الامتيازات الأجنبية فيما بعد، ثم كانت المحاكم المختلطة ١٨٧٥، فالمحاكم الأهلية ١٨٨٣ م (٢٧) - وبعد ذلك بدأ يروج الفكر الغربى متمثلاً فى نظرياته السياسية، والاجتماعية، والفلسفية. ولم يعد الأمر مجرد محاكاة، وإنما صار غرس معايير وأسس وقيم حاكمة جديدة، ومع تزايد عملية التغريب - أو التحديث الإدارى والسياسى - أصبح لهذا النمط «وكلاء» يساعدون على ترويجه كحل للأزمة التى رأوا أن الأمة المصرية تعانيها.

٣- مدى «علمانية» تجربة محمد علي، إذ يربط البعض بين الإجراءات التى اتخذها محمد علي - وذكرناها فيما سبق - إضافة إلى الظلم الذى كان يوقعه بالأهلين، وفكرة العلمانية من زاوية موضع نشأة حركة المعارضة السياسية لحكمه من داخل المؤسسة الدينية؛ إذ يرون أن معارضة من داخل هذه المؤسسة لسياسة ما معناه اتصافها بالضرورة بالعلمانية -

وهو أمر ليس سليماً بالضرورة ويمكن تفسيره من خلال منهج اتصال الدين بالسياسة ففي ذلك الوقت لم يكن ثمة تيار علماني يمكن للمعارضة السياسية أن تعبر عن نفسها من خلاله ضد سياسات الحاكم، فالمقومات الأساسية للرأى العام المصرى والحياة السياسية بوجه عام كانت إسلامية، وقد جاءت حركة محمد على فى هذا الإطار العام كما أن اختلاف السياسات فى داخل الإطار الإسلامى الذى يضم الحكم ومعارضيه يعد احتمالاً وارداً. (٢٨)

**الخلاصة** أن تقييم محمد على من زاوية العلمانية والإسلام يتم من خلال النظر إلى مشروعه السياسى العام ومشروع النهوض الاجتماعى والاقتصادى الذى قام بتنفيذه، وهل يناقض المفاهيم الإسلامية أم لا؟ الأمر الذى يُستفاد من مسألتى: الموقف من الشريعة، والموقف من الجامعة السياسية. وهما أمران محسومان لصالح الانتماء الإسلامى، كما سبق أن أوضحنا. (٢٩)

وهكذا فإن تجربة محمد على فى تعاملها مع قوى الرأى العام المصرى ذات دلالة بالغة، فبتأييد الأخير وضغطه تولى الأول الحكم وتأسست سلطته السياسية. ثم نتيجة لطبيعة مشروعه السياسى، وما قام به من أدوار لترجمته عملياً، وكتيجة لمجمل توجهاته وآرائه حول الطبيعة المصرية تعامل محمد على مع قوى الرأى العام المصرى، وقياداته بحيث كان يغلب عليه المسلك الإكراهى فى صناعة الرأى العام المصرى وتكوينه، ولم تشهد التجربة خروجاً حقيقياً عن المقومات الأساسية لمرجعية المجتمع، والتي تنطلق منها تعبيرات الرأى العام، كما أن التطورات التى أعقبت محمد على هى التى شهدت بدرجة أكبر عمليات التطويع الحضارى والتغريب والعلمنة؛ مما يؤهلها لكى تكون نموذجاً ذا دلالة بدرجة أكبر فى هذا المضممار غير أننا اقتصرنا فى هذا النموذج الخاص بتجربة محمد على على تحليل كيفية تولية السلطة السياسية وفقاً لإرادة الرأى العام وتأسيسها عليه، ثم كيف تعاملت هذه السلطة بعد ذلك مع تيارات الرأى العام وقواه من خلال تحجيمه وتصفيته، وهو نمط ذودلالة فى تكرار بعض أبعاده فى التاريخ المصرى المعاصر كما سنرى.

**ثانياً: نموذج الحركة العربية: تبلور حركة الرأى العام المصرى فى مواجهة الاستبداد الداخلى والنفوذ الأجنبى الخارجى؛**

تعد الحركة العربية (١٨٧٦-١٨٨٢) نقطة التحول الثانية التى لعبت فيها قوى الرأى العام المصرى أدواراً مهمة وذات دلالة فى علاقتها بالسلطة السياسية الحاكمة إزاء ازدياد النفوذ الأجنبى، وسنحاول رؤية أبعاد هذه القضية، وكيف تفاعلت معها قوى الرأى العام

المصرى حتى أجهض التدخل الأجنبي والاستعماري الحركة وانتهى باحتلال البلاد  
١٨٨٢ م.

### - القضية التي تبلور حولها الرأي العام المصرى وأنتج الحركة العرابية :

كانت القضية المباشرة التي أثارَت الحركة العرابية غير منفكة الصلة بتداعيات انهيار تجربة محمد على والسياسات التي اتبعتها خلفاؤه، وهي على العموم ترتبط بالجيش تكويناً وممارسات فقد فرضت فرمانات ١٨٤٠م ألا يتجاوز عدده (١٨ ألف جندي)، وكان قد بلغ في عهد محمد على (أكثر من ٣٠٠ ألف جندي)، ولاشك أن عدده قد زاد بنسبة بسيطة منذ ١٨٦٦م عن القدر المحدد ولكنه بقي منخفضاً، وقد ترافق مع ذلك الانخفاض ممارسة خلفاء محمد على سياسة تمييزية تميل إلى ترجيح كفة ذوى الأصول غير المصرية، ووقف تصعيد المصريين إضافة إلى جلب بعثة تدريبية أجنبية قوامها ٤٨ ضابطاً تولى بعضهم وظائف قيادية، وقد أثار ذلك استياء صغار الضباط المصريين فى الجيش، وعلى صعيد الممارسات كانت هزيمة الحملة المصرية فى الحبشة ١٨٦٧م، التي سبقتها حركة ترقية الضباط الشراكسة الذين تولوا مع مجموعة من الضباط الأجانب قيادة الحملة، وقد أثبت أحمد عرابى بعضاً من الوقائع المتعلقة بفشل هذه الحملة وإبادة عدد من فرقها (٣٠)؛ بسبب نشاط الجواسيس وخيانة بعض الأجانب، وقد أسقطت الهزيمة المبرر الراجح لقصر القيادة على الشراكسة والأجانب، وظهر الطموح المصرى فى تولى مناصب القيادة متلائماً مع إدراك المصريين لموجبات الكفاية العسكرية، وهكذا توافر لتحرك قوى الرأي العام فى هذا الإطار عاملان على درجة عالية من الأهمية :-

الأول : إحساس بالغ بالظلم لدى الضباط المصريين . .

والثانى : هزيمة عسكرية تسببت فيها القيادات من الجيش والدولة، ونُسبت ظلماً للمصريين ( وهذان يشكلان الدافع الخاص للتحرك ).

وفضلاً عن ذلك فقد كانت البلاد تشهد أجواء أزمة وطنية عامة من جراء ازدياد النفوذ الأوروبى فى مجال السياسة والاقتصاد بلغ قمته بتعيين وزراء أوروبيين، وبإشراف الأوروبيين على شئون مصر المالية، كما أن النزاع بين الضباط المصريين وغيرهم من ذوى الأصول الشركسية قد اتخذ صبغة وطنية؛ نتيجة لأن الأخيرين احتكروا وضع النخبة الحاكمة المغلقة المتقوية بالنفوذ الأوروبى مما جعل صراع المصريين ضدهم تختلط فيه سمات الأوضاع الوطنية بالأوضاع الطبقية، ومن هنا فإن العاملين تفاعلاً معاً فى صنع القضية التي أدت إلى تحرك الرأي العام بقيادة الضباط، وقد أدركت قيادة الرأي العام المصرى فى ذلك الوقت من الضباط العسكريين أبعاد هذه القضية وجاءت حركتها على هذا الأساس .

## ٢- تفاعل قوى الرأى العام المصرى مع القضية :

مع استمرار وازدياد حدة القضية التى حركت الرأى العام المصرى، وانتقال التفاعل معها من الشعور على المستوى الفردى إلى مستوى المناقشة الجماعية إذ من شأن الأسباب - سالفه الذكر سواء كانت خاصة بالمؤسسة العسكرية أو عامة بالبلاد - أن تُشيع جواً من السخط والفوران، ولكنها وحدها لا تخلق معارضة فعالة منظمة . إنما السبب المباشر لظهور المعارضة هو ما عرفته تلك الفترة من تجمع وتحرك سياسى نشيط للأفغانى وجماعته كإطار على درجة معينة من التنظيم يعبر عنه عدة صحف وطنية منها : مصر ، والتجارة ، والوطن ، وأبونضاره ، والتنكيت والتبكيت ، كما تألفت الجماعات السياسية المناوئة للخديوى والأجانب ، وعلى رأسها الحزب الوطنى الذى تكون من قيادات مدنية وأخرى عسكرية ونشر أول بيان له فى نوفمبر ١٨٨٠ م ، وقبله تكونت «مصر الفتاة» فى ١٨٧٦ كجمعية تعبر عن نفسها بوجه غير رسمى عن طريق صحيفة « أبونضارة » كقيادة الحملات الدعائية للثورة العرابية ، وبدأت هذه الأطر تلعب أدواراً سياسية فى توجية وقيادة الرأى العام فمثلاً « عبد السلام المويلحى » الذى تزعم المعارضة بمجلس الشورى ١٨٧٩ م ، وأعلن مع غيره أنهم « وكلاء الأمة » المدافعون عن حقوقها ، وطالبوا بتقرير مسئولية الوزراء لمناقشتهم فى السياسات المالية والضريبية ، وهاجموا وزارة نوبار ووزير ماليتها الإنجليزى ، ووزير أشغالها الفرنسى ، وطالبوا ألا يصدر قانون إلا بموافقة مجلس الشورى ، وألا تُشرع سياسة إلا بمشاركتهم كانوا ممن التحقوا بالحركة العرابية كنتاج وثمره للأدوار السياسية للأفغانى وكانت هذه القيادات بجذورها الشعبية واتصالها بالرأى العام ؛ مما قوى السلطة التشريعية بدرجة من الدرجات ، ولذلك فإنه لما ذهب رياض باشا للمجلس فى ٢٩ مارس يُعلن قرار الحكومة والخديوى بفض دورة انعقاده ، أعلن المجلس رفض الانفضاض محتجاً على امتهان الحكومة له ، ومهدداً بالثورة (٣١) .

وفى هذه الأجواء كانت مظاهرة الجيش الأولى فى فبراير ١٨٧٩ م ، التى شارك فيها نحو ألفين وخمسمائة من الضباط المصريين ، وأسقطت وزارة نوبار المسماه بالوزارة الأوروبية . . . وتطورات الأمور بعد ذلك إلى اعتقال أحمد عرابى ثم إطلاق سراحه ، ومن هنا كانت المظاهرة التالية الكبيرة فى أبريل ١٨٧٩ م ، التى ساهم فيها عدد كبير من الضباط التى تقدم من خلالها أحمد عرابى وزملاؤه إلى ميدان عابدين قصر السلطة السياسية الحاكمة حيثئذ ، وعرض مطالب الأمة « اللائحة الوطنية » التى تطالب بالحكم النيابى ، وتشكيل وزارة مصرية ، بالإضافة إلى تلك المطالب الخاصة بالجيش ، وكان الرد السلطوى بإعلان ملكيته للبلاد والعباد يهيمن عليه المنطق الدعائى « لقد ورثنا هذه البلاد عن آبائنا ،

وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا . . . » وكان رد قيادة الرأى العام المصرى على ذلك بـ « إن الله لم يخلقنا تراثاً أو عقاراً، وأنا لن نورث أو نستعبد بعد اليوم . . . » مكرراً المقولة المشتهرة تاريخياً « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً . . . »؛ مما يشير إلى طبيعة البناء الفكرى السائد والمهيمن حينئذ، وهكذا يمكن القول إن الحركة العرابية قد جاءت معبرة عن انسجام مطالب العرابيين فى المؤسسة العسكرية مع المطالب الشعبية والقومية القائمة وقتها - وقد تمثل ذلك فى الشعار الذى كان يعبر عن واقع حركة الرأى العام ومطالبها فى ذلك الوقت « مصر للمصريين » . . . وهكذا تشكلت الوزارة فى ظل تصاعد الانتفاضة الشعبية التى عمت البلاد، وتم وضع دستور جديد وتولى محمود سامى البارودى رئاسة الوزارة، والتى احتل فيها أحمد عرابى وزارة الدفاع، والخلاصة أن العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة فعلية أو شرعية والرأى العام المصرى بقيادته كانت قد وصلت إلى طريق شبه مسدود، ومن ثم ينبغى أن نفرق بين أمرين (٣٣) :

**الأول:** تحرك من قوى الرأى العام - قيادته مدنية - مهما كان انتماءؤها الفئوى فى علاقتها بالسلطة السياسية الحاكمة فإن الأخيرة تستطيع السيطرة عليه والتحكم فيه، ما لم يصل إلى درجة معينة من السعة والانتشار، والفعل العنيف بحيث يتحول إلى وضع مهدد.

**الثانى:** تحرك من قوى الرأى العام - قيادته عسكرية - يخالف أولاً يطابق توجه الدولة والسلطة الحاكمة، فإنه يستدعى منها مباشرة وفور اكتشافه أقصى درجات السرعة فى تصفيته ومواجهته؛ ذلك لأن هذا التحرك يفيد بذاته تعديلاً مباشراً فى أوضاع السلطة، وتعمل سلسلة ردود الأفعال المتبادلة عملها السريع فى تصفيه هذا التحرك، أو وقفه؛ ولما كان التحرك هو من النوع الثانى فقد كان تحرك السلطة السياسية الحاكمة سريعاً فى مواجهته وتصفيته فى نهاية الأمر فكانت هزيمة الثورة واحتلال الإنجليز مصر.

(٣) النتائج والدلالات السياسية لحركة قوى الرأى العام بقيادة الحركة العرابية، يمكن أن نخرج من استقراء وتحليل فترة الثورة العرابية من زاوية فعالية الرأى العام فى علاقته بالسلطة السياسية بالدلالات التالية:

**الدلالة الأولى:** كانت الحركة العرابية تعبيراً عن حركة المؤسسة العسكرية، التفت حولها قوى الرأى العام المصرى؛ مما أدى إلى توافر أسباب الاقتراب من النجاح لها، وقد جاءت أيضاً فى وقت أصيب فيه النظام السياسى الحاكم بالترهل، وازدادت فيه قدرة الدول الاستعمارية على التدخل فى شئون مصر، واقتربت من هدفها الرئيسى ألا وهو احتلال مصر.

**الدلالة الثانية:** كانت حركة الرأى العام المصرى ترى نفسها تعبيراً عن وطن له مكانته وتاريخه فى حماية «الديار الإسلامية»، والدفاع عنها ونصرة قضاياها، ولم تكن قضايا من قبيل: «الإسلامية» و«العروبة» أو «الإسلامية» و«العلمانية» قد ظهرت بعد فلم تكن الحركة تمرّداً على الخلافة العثمانية وإنما كانت تعترف بالانتماء إليها وتبالغ فى تأكيد هذه الرابطة، ولعل القوى التى كانت تتربص بالحركة العربية الدوائر كانت تعلم مقدار ما لهذه الرابطة من نفوذ على قوى الرأى العام المصرى، ولذلك فإنه كان لإعلان الباب العالى - بضغط تلك القوى من الدول الاستعمارية - بعضيان عرابى فى المراحل الأخيرة من حركته الأثر الكبير فى انفضاض الرأى العام من حوله؛ مما أسهم بدرجة كبيرة فى التعجيل بنهاية الحركة العرابية وهزيمتها.

**الدلالة الثالثة:** نجحت الحركة العرابية فى بداية الأمر - جزئياً - فى تحقيق قدر مهم من النتائج السياسية؛ فقد تمت عملية انتقال فعلى للسلطة السياسية إلى أيدي العرابيين - بعد أن حدث استقطاب فى الموقف بين الثورة وأعدائها وعلى رأسهم الخديوى توفيق وحركة الانتفاضة الشعبية القوية التى عمت المدن والقرى تأييداً للرابيين وتم تأليف وزارة اشترك فيها من العرابيين أحمد عرابى ووزارة الدفاع، وتولى رئاستها محمود سامى البارودى... إلخ، وسميت «وزارة الثورة» - وتم إعلان دستور ١٨٨٢م، وتشكيل مجلس النواب - أى تحققت معظم المطالب التى سعت الحركة العرابية لتحقيقها، وقد أوضح ذلك عرابى فى قوله لبلنت فى فبراير ١٨٨٢م. «لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم فى مجلس النواب، ونحن مصممون على حراسة الشعب المصرى وحمايته من الذين يحاولون إسكات صوته».

**الدلالة الرابعة:** يبدو أن الأوضاع على المستوى العالمى كلها كانت تقود إلى هزيمة الحركة العرابية، فقد كانت الضغوط قاسية فى «قرن الاستعمار» الذى تم فيه تقسيم العالم القديم بين الدول الاستعمارية آنذاك<sup>(٣٥)</sup> بحيث كان استعمار مصر فى هذا الإطار وفى تلك الفترة من تاريخها يكاد يكون قدراً مقدوراً لا تستطيع له دفعا، فلم تكن بقدراتها الذاتية تستطيع صد الغزوالاستعمارى الغربى، ولم تكن الدولة العثمانية أيضاً، وقد دخلت مرحلة الضعف والاضمحلال منذ فترة طويلة بقادرة على مديد العون، والنصرة والمساعدة لها، وهكذا وضعت نهاية حركة الرأى العام المصرى على أيدي قوات الاحتلال الإنجليزى ١٨٨٢م، وقد أسفرت هزيمة الثورة عن تصفيه أجهزتها، وتنظيماتها، ومؤسساتها الوطنية والديموقراطية؛ فقد ألغى دستور ١٨٨٢ ومجلس نوابه، ووضع قانون نظامى فى ١٨٨٣ يشكل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية - يتألف الأول

من ٣٠ عضواً منهم ١٤ معينون، والرئيس، والباقي منتخبون عن المحافظات، وتتألف الثانية من أعضاء المجلس الأول فضلاً عن الوزراء و٤٦ عضواً منتخباً على درجتين. ووظيفة المجلس الأولى استشارية في مناقشة القوانين والميزانية، ووظيفة الجمعية استشارية أيضاً ماعدا تقرير الضرائب الجديدة. إلخ .

**الدلالة الخامسة:** دخلت قوى الرأي العام المصرى فى مرحلة طويلة ممتدة من الجفاف السياسى وسادت فترة ذهول جماهيرى أسماها الرافعى فترة الانحلال القومى « فقلما يوجد من الثورات ما انتهى بخيبة الأمل مثلما انتهت الثورة العراقية»، وكانت السلطة السياسية الحاكمة فى ذلك الوقت قد أصبحت شركة بين ما اصطلاح أحمد لطفى السيد على تسميته بالسلطة الشرعية (الخدوى)، والسلطة الفعلية (الاحتلال البريطانى )، ولم تكن «الأمة» بأى معنى من معانيها السياسية سواء السراة أو الأعيان « أصحاب المصالح الحقيقية» أوحى الطبقة المتوسطة، أو الجماهير الشعبية « أصحاب الجلابيب الزرقاء» قد تبلورت فى تيارات سياسية تستطيع أن تشكل رأى العام المصرى منفردة، ناهيك عن إفراز قيادة جديدة ولم تكن لها من تأثير مجريات الأمور، وذلك من جراء ما أدامها من جراح الهزيمة سنين عديدة، ولم تسجل وقائع التاريخ المعروفة بداية للتنظيمات والتجمعات السياسية بعد الاحتلال إلا مع الجيل الجديد من أمثال مصطفى كامل وطفى السيد على اختلاف المشارب والوجهات. وفيما عدا ما ظهر بالهيئتين النيابيتين فى التسعينيات من ارتفاع الأصوات التى تناقش الميزانية، وترفض اعتماد نفقات جيش الاحتلال وتطالب بزيادة المبالغ المخصصة للتعليم وغيره، لم يلحظ أن ظهرت معارضة فعالة منظمة مدة تزيد على عشرين عاماً، ومع فواتح القرن الحالى ظهرت صحيفة «اللواء» الوطنية، ثم «الجريدة» وما لبث أن تكوّن الحزب الوطنى، وحزب الأمة، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية فى ١٩٠٧، وسجلت الحركة السياسية الوطنية نمواً سريعاً، لاسيما بعد أن استقامت تنظيماتها المختلفة، فقام بجوار الحزب الوطنى نادى المدارس العليا فضلاً عن ظهور التنظيمات النقابية والتعاونية، وعرفت اضطرابات الطلبة والشباب ومظاهراتهم من أجل المطالبة بالدستور وكفالة الحريات والاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وعلى إعادة قانون المطبوعات القديم، وغير ذلك مما لا مجال لتفصيله وموضعه الدراسات التاريخية المتخصصة، والمهم أن هذا الانبعث للحركة السياسية الجماهيرية وتنظيماتها، قد أثر على الهيئات النيابية القائمة، خاصة منذ ١٩٠٨ إذ انبعث فيها المعارضة رغم بقاء تلك الهيئات على حالها الأول من حيث التشكيل الضيق والسلطات المضغوطة، ودل ذلك على أن العنصر الحاسم لوجود المعارضة الفعالة، لا يتعلق بتشكيل الهيئات النيابية أو سلطتها، بقدر

ما يتعلق بوجود الجماعات السياسية النشيطة وتبلور التيارات السياسية، وهذا العنصر هو الخلق بأن يكسب الهيئات النيابية وظائفها الديمقراطية الحققة، فضلاً عن الحيوية فى رقابة الحكومة والقدرة على التأثير فى قراراتها، وهذا يؤكد ما هو مسلم فى الفكر السياسى، من أن ما يكسب الهيئات النيابية سلطاتها إزاء الأجهزة التنفيذية المسيطرة على وسائل العنف المشروع، هو ما تتمتع به هذه الهيئات من روابط موصولة بالرأى العام، ولا يكون الرأى العام قوة مؤثرة إلا بانتظامه فى جماعات محددة على النحو الذى أكدنا عليه فى الفصل السابق (٣٦).

ويمكن أن ندلل على الحيوية التى دبت فى الرأى العام المصرى - وشكلت المقدمة الحقيقية للنموذج الثالث ثورة ١٩١٩م بلحظتين تاريخيتين هما: ظهور مصطفى كامل ونشأة الحزب الوطنى، ومقتل بطرس غالى باشا.

### (أ) اللحظة التاريخية الأولى: ظهور مصطفى كامل (١٨٧٤-١٩٠٨م).

كانت بمثابة تصاعد فى فعالية علاقة الرأى العام المصرى بالسلطة السياسية الحاكمة، فقد أنشأ جريدة اللواء، وأعلن برنامج الحزب الوطنى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧م، وقد وقع على تأييده عدد قدره المحايدون بـ ١٧ ألف مصرى - وهو عدد ضخم خاصة أنهم جميعاً من المعادين للسلطة الحاكمة ثم انضم إليه الآلاف، وأصبحت اللواء توزع ١٤ ألف نسخة. وكان ما أعلنه من أنه « لا تعارض بين الانتماء الوطنى، والانتماء الإسلامى » أقرب إلى مفاهيم الرأى العام المصرى، وتصوراته فى ذلك الوقت، وكان موقف الحزب الوطنى (الإطار التنظيمى لفاعلية الرأى العام حينئذ) من السلطة السياسية الحاكمة (فعلياً: الإنجليز، وشرعياً: الخديوى) يغلب عليه الصدام مما جعل الوثائق السرية البريطانية والمصادر الموالية لها، مثل صحيفة «المقطم» تصف أتباعه بـ «المتطرفين» أو «المهيجين».. ، كما أوعزت بإنشاء حزب جديد يكون « أقل تطرفاً» - وهو « حزب الأمة» الذى قدم مفهوماً للوطنية يقوم على الرؤية العلمانية، وشهدت البلاد لأول مرة فى تاريخ العمل الحزبى مظاهرات حاشدة ضد الإنجليز وأفندينا ١٩٠٩-١٩١٠م.

### (ب) اللحظة التاريخية الثانية هى اغتيال بطرس غالى باشا:

تتلخص القضية التى أثارت الرأى العام المصرى أنه فى عام ١٩١٠م رأى « المستشار المالى البريطانى ومعه حكومة الخديوى ( وكان يرأس الوزارة بطرس غالى باشا) - الاتفاق مع شركة قناة السويس على مد امتياز الشركة أربعين عاماً تالية لانتهاؤ الامتياز فى ١٩٦٨م (أى ينتهى الامتياز وفقاً لذلك فى ٢٠٠٨م) فى مقابل أربعة ملايين من الجنيهات، فضلاً

عن حصة ضئيلة من الأرباح تتم زيادته تدريجياً كل عشر سنوات وتصل إلى ٥٠٪ خلال مدة محدودة. . المهم في هذا الأمر أن الزعيم الوطني محمد فريد والحزب الوطني الأصلي شن هجوماً على المشروع، وقام بتعبئة الرأي العام المصرى ضده، وقد كان الموضوع يمثل حساسية خاصة لديه؛ إذ تعى ذاكرته التاريخية ما ارتبط بعملية حفر القناة من ظلم للمصريين وموت الآلاف منهم تحت سوط السخرة، وما ارتبط بالقناة من ازدياد تغلغل النفوذ الأجنبي الذى أدى إلى إجهاض الحركة العرايية وانتهى بالاحتلال ( ويُقال إن عرابى حاول ردم القناة؛ كى يمنع الزحف الإنجليزى عن طريقها. . . إلخ )، وهكذا فإن «الصورة الذهنية» لدى قوى رأى العام فى ذلك الوقت بالنسبة لمد امتياز الشركة، كما لو كانت مرادفاً لإطالة أمد الاحتلال والاستبداد معاً، ونتيجة لضغوطها فى ذلك الوقت اضطرت الحكومة أن تطرح المشروع على الجمعية العمومية، وأن تفوضها فى قبوله أو رفضه فأصدرت الجمعية فى ٧ أبريل قراراً برفضه، المهم أنه أثناء نظر الموضوع اغتيل بطرس غالى رئيس الوزراء، وكان المشروع من أسباب اغتيال الوردانى له. ودل ذلك الاغتيال على مقدار تدمر ورفض رأى العام المصرى له بقياده الحزب الوطنى ( وكان الوردانى من شبابه )، وحاول الاحتلال أن يعطى الحادث طابعاً طائفيًا، ولكن الوعى العام المصرى فى ذلك الوقت استطاع أن يستوعب المدلول السياسى للحادث ويعطيه وزنه وحجمه ومغزاه الحقيقى (٣٧).

وبهذا الحادث دخلت البلاد فى موجه من الشروع فى العنف والاغتيالات السياسية بتأييد ما من الحزب الوطنى وقد تناثرت وقائعها حتى ١٩١٩م، غير أن الدلالة السياسية المهمة التى نستخلصها من ذلك - خاصة أن موجات هذا التعبير عن رأى والنشاط السياسى المطبوع باستخدام العنف قد تكررت فى الحياة السياسية المصرية فى دورات تحتاج إلى تفسير متكامل؛ غير أن أحد التفسيرات المقدمة لها هو عدم التناسب بين حجم المعارضة الفعلى وبين الإمكانيات الضعيفة لظهورها من خلال المؤسسات الرسمية، وضعف تأثيرها فيما تتخذه من قرارات وسياسات، وهو ما يسميه البعض بالوظيفة التطويرية للسلطة السياسية الحاكمة بحيث يأتى البناء السياسى للدولة معبراً عن طبيعة الواقع والقوى الاجتماعية المختلفة وتيارات رأى العام الفاعلة.

### ثالثاً: نموذج ثورة ١٩١٩م تأسيس رأى العام المصرى للسلطة السياسية..

يمكننا تناول هذا النموذج وفق المحركات التحليلية التالية:

#### أولاً: قضية رأى العام المصرى التى أدت إلى قيام ثورة ١٩١٩م:

انتهت الحركة العرايية بالاحتلال الفعلى لمصر ١٨٨٢م وظل الوجود البريطانى واقعياً

سواء في صورتها العسكرية كقوات الاحتلال، أو كنفوذ سياسي فعلى يمارسه المعتمد البريطاني من خلال المستشارين الذين يتحركون بإرادته، أو من خلال الشرعية المصرية. ولم يكن له سند قانوني محدد حتى تم فرض الحماية ١٩١٤م<sup>(٣٨)</sup>؛ وبالتالي كانت قضية الاستقلال السياسي هي القضية التي تمحورت حولها جهود قوى الرأي العام المصري وحركته في هذا النموذج طيلة السنوات من ١٩١٩-١٩٢٣م، وسنركز على ما يمكن تسميته مفاصل تحركه. في ظل سخط عام على الاحتلال الإنجليزي. نرصدها في ثلاثة تفاعلات أساسية تعكس علاقة صراعية مع السلطة السياسية الحاكمة في مصر، وهي:

### (أ) حركة جمع التوكيلات من الشعب وعدم تعاون الرأي العام مع لجنة ملنر ومقاطعتها:

عندما ذهب سعد زغلول ورفاقه إلى المندوب السامي البريطاني يطلبون منه السماح لهم بالسفر لعرض قضية البلاد على مؤتمر باريس الذي عقد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لبحث شئون المستعمرات رفض متعللاً بأنهم لا يملكون حق التحدث باسم الرأي العام المصري؛ مما أدى إلى قيام حركة جمع «التوكيلات» من كافة أرجاء البلاد لهم كتفويض لرفع «قضية» استقلال البلاد والتحدث نيابة عن الرأي العام وعرض مطالبه أمام المؤتمر، وكان الرد الإنجليزي هو القبض على سعد ورفاقه ونفيهم خارج البلاد. فاشتعلت الثورة الشاملة مطالبة بالاستقلال، فكان أن تم الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، وفي هذه الأونة جاءت لجنة ملنر بحجة معرفة آراء المصريين ومطالبهم للالتفاف على تفويض الرأي العام المصري للوفد، وفهمت قوى الرأي العام المصري مغزى تحرك لجنة ملنر فقاطعتها، وطلبت من أعضاء اللجنة التحدث مع من أعطاهم الرأي العام المصري. وكان قد أطلق عليهم في خضم هذا التحرك الوفد. «توكيلات عامة» للحديث في شأن قضيته (الاستقلال)، وهكذا كانت حركة جمع التوكيلات من ناحية ومقاطعة لجنة ملنر من ناحية أخرى موقفين متكاملين يمثلان رداً قوياً وطبيعياً وجزءاً من مسيرة علاقة قوى الرأي العام المصري بالسلطة السياسية الحاكمة فعلياً (الإنجليز)، وهكذا أفضلت حركة الرأي العام المصري مهمة لجنة ملنر وأعدت التأكيد على قيادة الوفد وأحقيقته في التحدث باسم الرأي العام المصري.

### (ب) إضراب أقسام كبيرة من جهاز الإدارة المصري (الموظفين):

كانت تلك الإضرابات تعبيراً عن موقف قوى الرأي العام المصري من الأحداث، ففي أبريل ١٩١٩م دخل عمال الترام في إضراب شامل من ١٣ مارس وحتى ٢ مايو ١٩١٩م، ثم أضربت في أبريل من العام نفسه أقسام من جهاز الإدارة المصرية ذاته الأمر الذي أدرك

معه الإنجليز استحالة الاستمرار في حكم مصر- بهذه الطريقة- وقد عبر المندوب السامى اللبى فى مراسلاته مع كيرزن وزير الخارجية البريطانية أن « الحكومة أصبحت مستحيلة» . (٣٩)

**(ج) العصيان المبنى الشامل مع الدعوة إلى مقاطعة الإنجليز :** مع العصيان المبنى الشامل الذى أشرنا إليه وكانت أخطر وجوه المقاطعة هو عدم التعاون معهم فى أجهزة الحكم- سواء بالنسبة لتشكيل الوزارة، أو بالنسبة لوسائل تنفيذ القرارات الإنجليزية عبر أجهزة الإدارة المصرية، وإذا كانت السلطة الفعلية (الإنجليز) تمارس سيطرتها وتأثيرها عبر أجهزة السلطة التشريعية، فإن هذا الأمر يعنى فى تلك الفترة توقف النفوذ الإنجليزى عملياً، وأصبحت الحكومة مستحيلة بالفعل .

وهكذا يمكن القول بشكل عام بأن ثورة ١٩١٩م تمثل علامة فارقة فى تأصيل مواقف قوى الرأى العام المصرى من السلطة السياسية الحاكمة ومدى تفاعلها مع الأحداث السياسية، وهى رد عملى على أتباع مدارس الاستشراق السياسى القائلين بسلبية الرأى العام والشعب عموماً فالمصرى عندما يفقد الأمل فى التغيير السلمى يتحول إلى قوى فعالة ومؤثرة، وعموماً تفاعلت الأحداث السابقة بصدد المطالبة بالاستقلال والجلء .

**ثانياً: تحليل طبيعة القوى القائدة لحرارة الرأى العام المصرى فى الثورة :**

**تعد ثورة ١٩١٩- خلافاً للنموذجين السابق واللاحق- ثورة شعب قادتها بالأساس صفوة مدنية- فما طبيعة الصفوة التى قادت الحركة الجماهيرية لقوى الرأى العام المصرى ؟**

١- حملت قيادة حركة الرأى العام سمت الدولة المصرية وجهازها ؛ أى كانت من عناصر النخبة الحاكمة ( وبالذات من الجمعية التشريعية، والتى كانت موقوفة النشاط منذ ١٩١٤م فى ظل فرض الحماية)؛ فالثلاثة الذين قابلوا «السير وينجت» المندوب السامى البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨م مطالبين باستقلال مصر كانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية، سعد زغلول مثلاً كان وكيلها المنتخب، وكان خمسة من أعضاء الوفد السبعة أعضاء فى الجمعية التشريعية، وهكذا فإن قادة حركة الرأى العام وجدوا فى الجمعية التشريعية- وإن كانت متوقفة- ما يحوطهم بسمة من سمات الدولة، ويصبغهم بصبغتها الشرعية فى نشاطهم المبكر، كما أن سعد زغلول كان على اتصال بحسين رشدى رئيس الوزراء فى هذا السعى المبكر، فهؤلاء القادة «كانوا أشبه بمجلس وزراء بما يحوطهم من سمت الدولة، ولولم يكونوا من أعضائها الفعليين فى ذلك الوقت: كانوا وزراء، وموظفين كباراً سابقين أو من الوجوه ذات الثقل الرسمى والاعتراف العام» . (٣٩)

٢- مدت القيادة السابقة وأصر العلاقة مع رجال جهاز الإدارة المصرية وقياداته الكبيرة

والذى كان قد بقى - لأسباب داخلية ودولية عديدة ورغم الاحتلال البريطانى الذى كان قد استمر حينئذ ٣٧ عاماً - مصرياً فى الصميم: هيكلاً، وجمعاً للمعلومات وتنفيذا للسياسات، وإدارة للشئون العامة والمرافق، كما بقيت هيئات صنع القرار المصرى موجودة على رأس هذا الهرم السياسى والإدارى كالوزراء والسراى، وكانت هيمنة الإنجليز عليه من خلال قنوات تحويل اصطناعية فى قمته بواسطة «مستشارين» إنجليز فى بعض الوزارات، وبعض كبار الموظفين منهم فقط، ومن خلال هذه القنوات كانت تجرى إدارة المندوب السامى، لتصدر بها قرارات مصرية، يتحرك وفقاً لها جهاز الدولة برمته، ويقف جيش الاحتلال ليحمى تلك القنوات الاصطناعية « وهكذا فإن جهاز الإدارة المصرى تحرك متجاوباً مع الثورة - كما أسلفنا - حتى أصبحت الحكومة مستحيلة بل إن بعض قيادات الجهاز الإدارى فى ذلك الوقت كانت ضالعة فى قيادة الثورة، ولتذكر أن عبد الرحمن فهمى كان مديراً لإحدى المديریات وفى الوقت نفسه قائداً للنظام السرى الذى يحمى الثورة ويحافظ عليها» (٤٠).

٣- لوحظ غياب الجيش - كمؤسسة - عن قيادة حركة الرأى العام الثورية (مقارنة بالنموذجين السابقين، والنموذج اللاحق الذى سنتناوله فيما بعد) بالرغم من اشتراك بعض صغار الضباط فى مظاهراتها وتكوين جمعية سرية فى الخرطوم واعتقال بعض أعضائها العسكريين فى ذلك الوقت، وقد قيل فى تبرير ذلك الغياب (٤١):

أ- عدم اقتناع قيادة الوفد بالعنف سبباً للتغيير، يرد عليه بأن الوفد تشكل مع حركة الرأى العام المصرى ولم يكن له قبل ذلك فكر أو تنظيم مستقل ومستقر، ووجود قيادات غير مقتنعة بالعنف مثل محمد شريف أثناء الحركة العرابية لم يكن سبباً كافياً لتفسير ابتعاد الجيش عن الثورة وقتها.

ب- سيطرة الإنجليز على قيادة الجيش فى ١٩١٩م، ويرد عليه بأن ذلك لا يكفى سبباً مفسراً؛ فالحركة العرابية فى ١٨٨١م قامت ضد قيادات الجيش الشركسية رغم سيطرتهم عليه، وانتصار بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى لا يكفى لابتعاد الجيش المصرى عن ثورة ١٩١٩م، فقد قامت الحركة الكمالية فى تركيا بالجيش رغم ما كان يعانى منه من هزيمة جعلته فى أشد حالات الانهيار.

ج- الرأى الذى نتفق معه هو أن تغييب الجيش المصرى فى أرجاء السودان قرابة ربع قرن سابق على الثورة فضلاً عن هيمنة الإنجليز على وظائفه القيادية قرابة أربعين عاماً سابقة

هو الذى أدى إلى غياب الجيش كمؤسسة عن القيام بدور محورى فى هذه الثورة، وفى قيادة حركة الرأى العام أثناء أحداثها الشاملة .

### ثالثاً: النتائج والدلالات السياسية لحركة قوى الرأى العام المصرى :

ويمكن أن نرصد عدداً من النتائج والدلالات التى تمخضت عنها حركة الرأى العام المصرى فى الثورة:

**الدلالة الأولى:** كان تصريح ٢٨ فبراير، ودستور ١٩٢٣ من المكاسب المباشرة لحركة الرأى العام وتفاعلاته أثناء الثورة ؛ فقد كان تصريح ٢٨ فبراير - رغم كونه مشروطاً - يعكس تراجعاً إنجليزياً واضحاً واعترافاً بالاستقلال الأسمى لمصر، وإنهاء الحماية البريطانية، وعودة الوضع البريطانى لكى يكون واقعياً وليس مشروعاً، ولذلك فإن الإنجليز حرصوا على إبرام معاهدة ؛ لكى تقنن وجودهم فى مصر، وهذا ما فشلوا فيه فى الفترة من ١٩١٩-١٩٣٦م حين عقدوا المعاهدة المعروفة بهذا الاسم، وقد أعطى ذلك إمكانية لكى تعمل الإدارة المصرية - فى أجواء من الحرية ليست كاملة، ولكنها بالنسبة لما عرفته مصر لم تكن مسبقة على مدى الأربعين عاماً الماضية، ويؤكد ذلك أن بعض المستعمرات البريطانية - كالهند والمستعمرات الأفريقية مثلاً - كانت ترى فى هذا القدر مميّزا لمصر تغطها عليه وتسعى للاقتراب منه . أما دستور مصر ١٩٢٣م - فإنه لأول مرة فى تاريخ مصر - باستثناء عام واحد - أثناء دستور العرابيين ١٨٨٠م - أعطيت قوى الرأى العام المصرى إمكانية لتقييد سلطة الاستبداد السياسى الملكى، صحيح أنه بقيت للملك سلطات واسعة وكبيرة، ولكنها صارت مقيدة ومهددة بأكثر من ذى قبل .

**الدلالة الثانية:** برزت قوة الرأى العام المصرى واتسع نطاق الجماعة الوطنية ؛ لتصبح تياراً عربياً، وغدا تقسيم « السلطة الشرعية » و « السلطة الفعلية » وأصحاب المصالح الحقيقية» فى الشعب المصرى غير ذى معنى، فقد أثبتت أحداث الثورة أن الأمة هى الجماعة المطالبة بالاستقلال الوطنى التى اتسعت واقعياً ؛ لتشمل السواد الأعظم - وتعبير سعد زغلول - أصحاب الجلايب الزرقاء، وفى هذا الإطار جاءت نشأة حزب الوفد - كتجمع للحركة الوطنية المصرية - وكانت الرموز «زعيم الأمة»، و «بيت الأمة»، و «أم المصريين» تعبيراً عن ذلك . . . الخ فلم يكن حزب الوفد مجرد «حزب» بالمعنى المتداول فى الدراسات السياسية، وإنما كان جبهة عريضة لمختلف قوى الأمة المصرية<sup>(٤٢)</sup> .

**الدلالة الثالثة:** بداية البلورة الحقيقية للجماعة الوطنية المصرية، فغدت الدعوة إلى المصرية أمراً «واقعياً بمعنى معين، وكانت قد بدأت تقوى شيئاً فشيئاً كأمر واقع عقب هزيمة

محمد على ١٨٤٠م، ثم صارت «سياسة» تمييز وانفصال تدريجي للقطر المصري عن الجماعة السياسية الإسلامية التي تمثلها الخلافة العثمانية وذلك منذ عهد إسماعيل بحيث بقيت الرابطة بدولة الخلافة اسمية وإن بقي لها درجة من درجات التفوق على الجسد الأساسي للرأى العام المصرى- ومع الاحتلال الإنجليزي أصبحت هذه الدعوة أمراً واقعياً؛ لأن نفوذ الدولة العثمانية صار منتهياً، كل ذلك غذى وقوى- على مدى أربعين عاماً- من «الروح المصرية»، ثم ظهرت نخبة تطالب بالوطنية المصرية وتضع لها إطاراً فكرياً متجاهلة الإطار العربى والإسلامى (وقد عبر عن ذلك حزب الأمة الذى قام برعاية قوى الاحتلال الإنجليزي) . . . وكان يصاده على طول الخط حركة الحزب الوطنى- بزعامة مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد، حيث ظلت الوطنية المصرية مرتبطة طوال فترة الحرب العالمية الأولى- بالإسلامية السياسية ودولة الخلافة، ولعل الذى أدخل بهذا الوضع- انتهاء الحرب بهزيمة الدولة العثمانية؛ فأصبحت الدولة المجسدة والمشخصة لفكرة الخلافة غير قائمة عملياً، ولم تكن ثمة دعوة لقيام جماعة أخرى لها من الحضور السابق والقوة الحالية ما يمكنها أن تسد هذا الفراغ الفكرى فى قضية الانتماء والهوية؛ ولذلك صارت الجامعة المصرية حقيقة واقعة لا يقوم ما يخالفها فى الواقع السياسى ولا ما يتحداها من دعاوى تجميع سياسى عربى أو إسلامى<sup>(٤٣)</sup> (يلاحظ أن نشأة جماعة الإخوان المسلمين قد تم بعد ذلك بعدة سنين ولم تنتقل إلى إعلان دخولها المعترك السياسى إلا فى منتصف الثلاثينيات) فقد كانت الفكرة المصرية هى الوعاء السياسى الوحيد القائم الذى يمكن فى إطاره المطالبة بالاستقلال السياسى بعد الحرب العالمية الأولى- وهذا هو الذى أعطى لثورة ١٩١٩م طابعها المصرى . . . باعتبار أن مصر وحدة انتماء انفصلت عن الوحدات الأعم، وصارت تشكل خلية متميزة ومستقلة فى أرض الواقع . . . وقد تساند ذلك مع وجود حقيقة واقعية (عناصر دولة وفق التحديد القانونى المعروف: إقليم، وحكومة . . . إلخ) فكان ذلك هو التكوين المصرى، وهكذا ظهرت فكرة الجامعة الوطنية المصرية عبر تطور طبيعى وواقعى فرضته الظروف ومقتضيات الواقع والأمور<sup>(٤٤)</sup>.

**الدلالة الرابعة:** بدأت قيادة الحركة الوطنية تقوم متصفة بالوصف «العلمانى» لا بالوصف الإسلامى، بداية من ثورة ١٩١٩م وعبر تداوياتها المختلفة- على عكس ما كانت تقوم به حركة المقاومة قبل الحرب العالمية الأولى- سواء كان ذلك فى مصر (الحزب الوطنى) أو فى غيرها من البلاد (المهدية) فى السودان، (السنوسية) فى ليبيا، (الخطابى) فى المغرب، (الأفغانى) فى إيران وبلاد جنوب شرق آسيا . . . إلخ. وقد كان ذلك مرتبطاً- بدرجة من الدرجات- بنخبة تمت صناعتها أو جيل تمت تربيته وإعداده- وفقاً لمنهج وخطة مدرسة

دنلوب الاستعمارية فى مصر- سواء كان ذلك فى مدرسة الحقوق الخديوية، ودار المعلمين ثم مدرسة المعلمين العليا. . . إلخ، وكانت هذه النخبة من الذين قادوا حركة ١٩١٩ وبالذات عملية التغيير بعدها. . . ولذلك فإن هذه «النخبة حملت القضية السياسية فقط- أى كانت قاصرة على الجانب السياسى دون الثقافى والحضارى- وفهمت قضية النهضة على أنها مرادفة للتحديث على النمط الغربى؛ فقد حملت مشروع «الاستقلال عن الغرب، والتحديث على نمطه فى الوقت نفسه، وهكذا فإن زمن الثورة شاهد على بداية العملية الكبرى لتغريب مصر، فلم تأت بمضمون جديد يحقق الاستقلال حضارياً، فظل الغرب ملازماً للفكر، وظل الاستقلال منقوصاً»<sup>(٤٥)</sup>

**الدلالة الخامسة:** تتعلق بجانب يتم تجهيله- من قبل كثير من الذين يكتبون عن ثورة ١٩١٩م؛ وقد برز حديثاً بعد نشر مراسلات سعد زغلول مع عبد الرحمن فهمى الذى كان يقود الجهاز الخاص أو السرى لثورة ١٩١٩م- وهو علاقة العنف بالحركة الجماهيرية- أو بتحريك قوى الرأى العام المصرى، وقد رأينا أن تعبيرات حركة الرأى العام المصرى تخرج عن الطابع السلمى إلى الطابع العنيف عندما لا تستوعبها القنوات أو المؤسسات السياسية الرسمية للنظام، أو تكون هى أكبر من قدراتها الفعلية أو طاقات احتمالها، أو عندما تعجز تلك المؤسسات عن أن تبلور اتجاهات الرأى العام أو تأخذها فى الاعتبار فى قراراتها أو سياساتها، غير أن القوى القائدة لحركة الرأى العام قد تستخدم العنف أيضاً بالإضافة إلى قوة ضغوط الرأى العام كوسيلة للحفاظ على زخمه وقوته، وهذا هو الدرس الذى تقدمه ثورة ١٩١٩م- فقد كانت الحركة الأساسية له تعبيراً عن إجماع وطنى ومقاومة ضد الإنجليز- وكان التحرك الشعبى هو الأساس- وقد أدى ذلك كما رأينا إلى أن أصبحت «الحكومة مستحيلة»، وفى هذه الأجواء أصبح «المخالفون» خارجين على الإجماع الوطنى؛ ولذلك فإن هذا الجهاز الخاص لثورة ١٩١٩م- تم استخدامه كعنصر رادع للخروج على هذا الإطار المجمع عليه، ورادع لاستخدام الإنجليز للسلاح لإجهاض تحرك قوى الرأى العام المصرية.

**الدلالة السادسة:** أدت ظروف الثورة وحركة قوى الرأى العام المصرى إلى لحظة من لحظات التلاحم بين مكونات النسيج المصرى فى مواجهة العدو «الأجنبى» وهو الاحتلال البريطانى إلى بروز «مفهوم المواطنة المصرية» الأمر الذى يتعلق بالتكوين الجمعى المصرى، أى أن مفهوم الجماعة الوطنية المصرية يتعلق بطبيعة العلاقة والرابطة السياسية- فمصرية الحركة التى أفرزتها ثورة ١٩١٩م لم تكن رد فعل لسياسة التفرقة البريطانية، ولا كانت نشاطاً يقصد به مجرد دحض «تهمة» الطائفية- بل كانت اتجاهها يستمد أساسه الرصين من الرغبة العامة فى تكوين الجماعة السياسية تكويناً مصرياً، ومزج الأهالى فى كيان سياسى

واحد، وإيجاد الصيغة الملائمة لتأكيد قوة التماسك بين «الأهلين» ولاشك في أن اتحاد «عنصرى الأمة» فى ثورة ١٩١٩م هو أعظم إنجازات الشعب المصرى، وإنشاء الجماعة الوطنية فى مصر على أساس وطيء .

**الدلالة السابعة:** حاولت قوى الرأى العام المصرية بعد انتهاء الثورة- ونجاحاتها الجزئية استلام مقاليد السلطة المصرية، حاول ذلك حزب الوفد على الصعيد السياسى، وحاولته على الصعيد الاقتصادى مجموعة بنك مصر، وكان إخفاق الوفد؛ بسبب عدم تمكنه من الاستمرار فى الحكم من ناحية؛ وبسبب قبوله لكثير من شروط الإنجليز فى سبيل ذلك، وكان إخفاق مجموعة بنك مصر حين زاد تحالفها مع الرأسمالية المتمصرة والأجنبية وخضوعها بالتالى للسوق الرأسمالية العالمية، وقد كان هذا الإخفاق على الصعيدين السياسى والاقتصادى فى تحقيق استقلالية جهاز الدولة المصرى وتماسكه فى حل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية سبباً فى بروز النخب السياسية والفكرية خارج أطر المشروعية القانونية، ودخول البلاد فى موجات من العنف والاضطرابات من تلك التى تميز الفترة من ١٩٤٦م- حتى قيام حركة يوليو ١٩٥٢م<sup>(٤٦)</sup>.

\* \* \*

## المبحث الثانى

### النماذج المعاصرة لعلاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام

تقتضى مناقشة النماذج المعاصرة لعلاقة السلطة السياسية بالرأى العام أن تكون نقطة البداية هى النموذج الذى قدمته حركة يوليو ١٩٥٢م، والتي تعد نقطة التحول الرابعة فى التاريخ المصرى الحديث، ومما يركى التركيز على هذا النموذج أنه يحفل بالكثير من الدلالات السياسية؛ مما يجعل منه أهم النماذج التى يجب دراستها، واستخلاص هذه الدلالات التى لاتزال ممتدة فى واقعنا الحالى - بشكل أو بآخر - ووفقاً لآراء الكثيرين ومنذ قيام حركة الجيش فى ١٩٥٢م التى كانت انتقالاً بالبلاد من وضعية إلى وضعية أخرى مخالفة لها بصدد طبيعة النظام السياسى وتوجهاته فى التعامل مع الرأى العام والقوى المجتمعية المختلفة.

ورغم كثرة الدراسات التى تناولت النظام السياسى الذى انبثق عن حركة يوليو من جميع جوانبه - الفكرية والأيدىولوجية والنظمية - بالإضافة إلى ممارساته السياسية، والاجتماعية والاقتصادية... إلخ إلا أننا لاحظنا ندرة الدراسات التى تركز على علاقته بقوى الرأى العام المصرى وحركته العامة، ومن هنا تأتى أهميه تناول هذه الخبرة المعاصرة، وقد حاولت بعض الكتابات التنظير لها من منطلق حق مقاومة الطغيان، إلا أن هناك دراسات أخرى أثارَت التساؤل عن مدى إمكانية تعبير المؤسسة العسكرية فى حركتها الثورية، أو تأصيل دورها الانقلابى على حق مقاومة الطغيان على النحو الذى سناقشه فى الفصل القادم، وأياً ما كان الأمر فقد كانت أزمة مارس ١٩٥٤ حاسمة وذات دلالة بصدد علاقة الحركة بالرأى العام ولاتزال آثارها وتداعياتها ممتدة على نحو ما سنرى.

والواقع أن نموذج حركة يوليو يقدم ثلاثة أنماط من خبرة التعامل مع الرأى العام المصرى، يترجم كل نمط منها طبيعة السلطة السياسية الحاكمة وإدراك القيادة السياسية للرأى العام ومنطق التعامل معه، بالإضافة إلى طبيعة القضية التى تحرك أو تم من خلالها تحريك قوى الرأى العام المصرى، والمناخ العام الذى يجرى فى إطاره عملية التفاعل معه، وبالطبع فإن لكل نمط من هذه الأنماط سمته العام وخصائصه التى يتفرد بها عن النمطين

الآخرين ، غير أن هناك استمرارية معينة لعدد مهم من السمات والخصائص تقدم لنا السند العلمى لدراستها فى إطار نموذج واحد وتحليل دلالتها الأساسية فى إطار مقارن ، وعلى هذا فإننا فى هذا المبحث سوف نتناول بالتحليل الأنماط الثلاثة :-

**فى الأول :** نتناول نمط تعبئة الرأى العام وصنعه والذى عرفته الفترة الناصرية ، وفى **الثانى :** نتناول نمط التلاعب بالرأى العام والذى عرفته الفترة الساداتية ، وفى **الثالث :** نتناول نمط تحييد الرأى العام فى الفترة الحالية ، ونختتم بالخصائص والسمات العامة المشتركة لهذه الأنماط الثلاثة فى علاقة السلطة السياسية بالرأى العام ، وجوهرها عملية تشكيل الرأى العام والهيمنة عليه وصنعه . .

**أولاً : نموذج تعبئة الرأى العام ( ١٩٥٢ - ١٩٧١ ) :-**

قامت حركة الجيش فى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كانقلاب عسكري على الحكم القائم تعبيراً عن رفض الجناح العسكري لمؤسسة إدارة الحكم لما وصلت إليه أوضاع البلاد عامة والجيش خاصة ، ولتبنى استكمال عملية الاستقلال وتوسع دلالته ولتجعله حقيقة واقعة ، وأيضاً لترسخ عملية التحديث وتنشئ الدولة العصرية ، إضافة لإصلاح أحوال المجتمع ومحاربة الفساد . . إلخ . .

**١ - القضية المحورية التى أثارت قوى الرأى العام المصرى ، وشكلت أسس التحرك العلمى :**

يمكن أن نرصد بدايات تبلور الأحداث بصدد القضية التى أثارت الرأى العام المصرى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام الحركة ، وهى موضوع الجلاء الإنجليزى وإنتشار الفساد ، وقد كانت هذه القضية من أهم مسالك صناعة الرأى العام وتعبئته حول أحداثها ووسائلها الأمر الذى كان محور الأحداث العنيفة التى سبقت قيام الحركة ومهدت لها<sup>(٤٧)</sup>؛ والجدير بالذكر أن هذه القضية تمتلك استمرارية معينة فى النموذجين السابقين ، ولكن نتيجة للتطور فى الفترة السابقة على الثورة بصدد عملية الحشد والتعبئة وفى الفكر السياسى المصاحب ؛ لذلك - فإن مطلب «الاستقلال» بوصفه الحل الذى تقدمه قوى الرأى العام المصرى للقضية الوطنية ، قد لحقه الكثير من عناصر النمو والتعميق ، فلم يعد «الاستقلال السياسى» مجرد «إجلاء» الإنجليز عن مصر - كما كان فى النموذج السابق - وإنما صار تحريراً للإرادة السياسية الوطنية من الضغوط الخارجية المفروضة عليها ، ورفضاً لمعاهدات الدفاع المشترك مع القوى الكبرى ، وللدخول فى الأحلاف العسكرية مع الدول الكبرى ، وللانضواء تحت هيمنة أى من القوى السياسية العالمية فى صراعاتها المتداخلة ، ومن هنا بدأت تتبلور ملامح الحيايد الإيجابى<sup>(٤٨)</sup> .

ومن ناحية ثانية فقد اتسع نطاق «الاستقلال الوطنى»، وساهم فى ذلك ظهور القضية الفلسطينية التى وجدت صداها لدى مختلف قوى الرأى العام المصرية الوطنية والإسلامية، وحتى تلك القوى الوطنية التى تركز بالأساس على استقلال مصر «مثل حزب الوفد»، بدأت تستشعر الخطر على الاستقلال المصرى ذاته، وذلك من جراء تحقق المشروع الصهيونى فى المنطقة تحت الرعاية البريطانية أولاً، ثم الأمريكية بعد ذلك، وبدأ توجه «الوطنية المصرية» نحو إيجاد صيغة لتجميع القوى والأقطار العربية- وخاصة دول المشرق العربى التى كانت قد حصلت على استقلالها السياسى فى تلك الفترة (العراق، وسوريا، ولبنان) بجانب السعودية واليمن (وهى دول لم تتعرض تاريخياً للاحتلال) وبدأت تظهر فكرة الوحدة العربية فى إطار السياسات الوطنية، ومن ناحية ثالثة بدأت قوى الرأى العام المصرى تدرك أن «قضية الاستقلال»، لكى تتحقق بشكل جاد فلا بد من إزاحة الهيمنة الأجنبية، والتى كانت تمارس نفوذها على الاقتصاد المصرى من خلال سيطرتها على البنوك- كمجال للاستثمار- وعلى شركات التأمين التى تشارك البنوك فى جمع الأموال، والوكالات التجارية التى تسيطر على تجارة الصادرات والواردات، وتتحكم فى السوق المصرية من خلال ذلك، ومن هنا بدأت المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وبدأ يضاف إلى فكرة الاستقلال الوطنى فكرة الاستقلال الاقتصادى.

ومن ناحية رابعة وعلى مدى الثلاثينيات والأربعينيات بدأ الوعى المصرى يدرك- بشكل أو بآخر- أن القوى التى قادت ثورة ١٩١٩ أوسيطرت عليها من بعد- كانت تعكس «توجهاً علمانياً» وصبغت فكرة الاستقلال السياسى بهذه «الصبغة العلمانية» وحصرت فكرته فى كونه إجماعاً للمحتل الأجنبى بقصد بناء «مجتمع جديد» على صورة «المجتمعات الغربية» ونسقتها، ومن هنا بدأت تظهر الحركة الإسلامية مشكلة رافداً مهماً وواسعاً- يؤكد على «الهوية والمرجعية الإسلامية» للحركة الوطنية- وهى الهوية والمرجعية التى بدونها لا يثبت الشعور بالتميز العقدى والحضارى، والذى يؤدى بالتالى إلى الحفاظ على الجماعة الوطنية بما تملك من تراث، وتماسك اجتماعى وجماعى بنى على هذا الارتباط بالعقيدة الإسلامية.

وهكذا ظهرت الحركة الإسلامية الوطنية تنبه إلى وجوب أن يندرج فى إطار مفهوم الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى مفهوم للتميز العقدى والحضارى عن الغرب، وبدأ يشيع فى الأجواء- فى فترة الأربعينيات- كل ما سبق، وأخذ يتبلور كوضع طبيعى أن يقوم على أمر كل بعد من أبعاد «مفهوم الاستقلال الوطنى» جماعة، أوتيار، أو حزب سياسى... إلخ يؤكد عليه، ويوضح أهمية هذا الجانب من أبعاد القضية التى أثارت الرأى

العام، وفيما يرى البعض «أنه كان حريًا بأن تتكامل هذه الجوانب لتشكل تياراً سياسياً أساسياً يقود الرأي العام المصرى يجمع بين تأكيد الذات الحضارية، والاستقلال الفكرى والعقدى، إلى الاستقلال السياسى إلى الاستقلال الاقتصادى إلى النظر الشامل فى الأقطار العربية والإسلامية كلها، ولكن الحركة الحزبية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تسلك من الأساليب ما يمكن من إجراء هذا التلاحم بين الأفكار والمبادئ»<sup>(٤٩)</sup>. واستمرت الأوضاع فى نهاية الأربعينيات تفصح عن حالة من الإحباط والاضطراب عبر عنها بعض أعلام الطبقة المثقفة المصرية ليس هنا موضع الإفاضة فيها، وذلك إزاء رفض الإنجليز منح مصر الاستقلال الحقيقى، وهزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين (قضية الأسلحة الفاسدة)، وفساد القيادة السياسية للبلاد. . وتمزقها بسبب عدم الاتفاق على مفهوم موحد للهوية، أو مستقبل مصر، وأطرق التغيير وقد انعكس كل ذلك فى الصحافة المصرية حينئذ.

وقد تفاقمت الأوضاع وجرت الأحداث سريعة حتى استحكمت القضية ووصلت فى نهايات ١٩٥١-١٩٥٢ م، إلى «أزمة سياسية حادة»، فقد أصر النظام السياسى على إعلان الأحكام العرفية بسبب حرب فلسطين، وتعطيل كثير من مواد الدستور، حتى أن البعض وصف مصر بأنها «دولة بوليسية لها برلمان».

من ناحية ثانية، فإن موجات الهجرة من الريف إلى المدينة مع نقص الخدمات وفرص العمل جعلت من المهاجرين مادة جاهزة للحركات الثورية ولأى تمرد أو انفجار، وفى نهاية الأربعينيات ازداد عدد الإضرابات العمالية، كما أن الصحف بدأت تنشر أخبار الانتفاضات الفلاحية ضد كبار الملاك فى الريف أيضاً.

ومن ناحية ثالثة فإن القوى المسيطرة على الحكم صارت عاجزة عن الاستمرار فيه؛ بسبب ضعفها البالغ، وافتقادها الشرعية أمام الرأي العام المصرى الفعال فى ذلك الوقت، ومن ناحية رابعة وأخيرة - فإن قوى الحركة الوطنية - بكافة أحزابها وجماعاتها فى ذلك الوقت - كانت عاجزة عن أن تحل محل القوى المسيطرة على الحكم؛ بسبب ما عانت منه من تحكم، وافتقاد التماسك بين أجنحتها وتياراتها المختلفة.

وفى إطار هذه الأجواء من الأزمة الشاملة فى التعامل مع القضية الوطنية - وعلى مدى عدد قليل من السنين - تجمعت وظهرت حركة الضباط الأحرار فى الجيش المصرى، فقد نشأت من شباب الضباط داخل الجيش الذين التحقوا به بعد معاهدة ١٩٣٦ م، وقد تواجدت فى داخلهم مختلف التيارات السياسية التى راجت بين الشباب المصرى فى ذلك

الوقت - سواء الإسلامى، والوطنى العلمانى، والاشتراكى أوغير ذلك، وكان معيار الانضمام للحركة هو النزوع الوطنى العام - بصرف النظر عن المشرب الفكرى السياسى، وهم يرتبطون بجامع «الانتماء إلى المؤسسة العسكرية»<sup>(٥٠)</sup>، وفى ظروف الأزمة السياسية الحاصلة جرت حركتهم التى انتهت بالسيطرة على جهاز الدولة، وهذا ماتم فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م؛ ونتيجة لكونهم مؤسسة عسكرية، وبرغم أن المطالب التى التقوا عليها وأعلنوها بعد ذلك فى المبادئ الستة بعد نجاح الحركة كانت بمثابة ترجمة لمفهوم الاستقلال الشامل الذى أسلفنا الحديث عنه، فإنها كانت تنظر إلى الجماهير بتوجس، كما سيتضح فيما بعد . .

## ٢- ممارسات سلطة يوليو بصدد تشكيل الرأى العام المصرى :

نستطيع أن نرصد خلال فترة «الجمهورية الأولى» - إذا جاز لنا الإطلاق - الكثير من الأزمات التاريخية التى جابهت سلطة حركة يوليو ١٩٥٢، وقامت بعملية صناعة الرأى العام المصرى، ومنها أزمة مارس ١٩٥٤ م، وأحداث ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧ م، وسوف نختار هاتين اللحظتين قبل أن نقوم فى النقطة الثانية بتقويم آثار الممارسات على الرأى العام المصرى .

## أزمة ١٩٥٤ م وإعادة تشكيل الرأى العام المصرى :

لا تعد أزمة مارس ١٩٥٤ م مجرد أزمة تاريخية، وإنما تكاد تصل إلى أن تكون تحولاً حقيقياً فى إطار نموذج حركة الجيش فهى أزمة بالمفهوم السياسى أى نقطة تحول فارقة يختلف ما بعدها عما كان سائداً قبلها سلباً أو إيجاباً؛ فقد كانت خياراً بين توجهين للحركة السياسية المصرية، وكانت حاسمة فى اختيار أحدهما؛ فقد كان الطريق الذى انتهجته الحركة الوطنية الشعبية المصرية منذ ١٩١٩ م، خاصة بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٣ م، هو طريق تحقيق الاستقلال المصرى عن بريطانيا العظمى بواسطة (المفاوضات) باعتبارها الوسيلة الوطنية المشروعة التى تبنتها قيادة ثورة ١٩١٩ م، وكان تحقيق هذا الهدف الوطنى يتوقف على القوى السياسية التى تصل إلى الحكم - بطريق الانتخابات - التى نظم طرقها دستور ١٩٢٣ م، ومن ثم صارت المسألة الديموقراطية خادمة للقضية الوطنية، واستقر فى الوعى السياسى أن ضرب الديموقراطية هو وسيلة التفريط فى الحقوق الوطنية، وأن إتاحة وسائل الديموقراطية هو الطريق لتنفيذ المشيئة الشعبية المتعلقة بتحقيق الاستقلال، وإنجاز الجلاء العسكرى الأجنبى .

لقد كانت الفترة من ٥٢ - ١٩٥٤ التى تراوح الموقف فيها حول مدى الاتصال

أو الانفصال بين المطلبين «الديموقراطى»، و«الوطنى»؛ وبالتالي المحدد للأدوار المستقبلية التى من المقدر أن يلعبها الرأى العام والإرادة الشعبية فى كلا الأمرين، فقد كانت سيطرة قوة سياسية تنتمى إلى المؤسسة العسكرية بغير تنظيم شعبى حقيقى لها، أو وجود فعلى لدى تيارات الرأى العام تباعد من إمكانيات أن تدخل هذه القوة فى تنافس مع الأحزاب الشعبية الأخرى لكسب نتائج انتخابات حرة تجرى فى الواقع السياسى المصرى؛ وبالتالي السيطرة على جهاز الدولة من خلال أغلبية تسود فى المجلس النيابى .

ومن جهة أخرى كان قيام حركة يوليو ١٩٥٢ م من داخل جهاز الدولة نفسه مما يفضى إلى إمكان هيمنة هذه القيادة على جهاز الدولة رأساً، وهذا ما حدث بالفعل فى ١٩٥٤ م فقد حسمت المسألة من حيث سيطرة القوة السياسية الجديدة على جهاز الإدارة، وعلى ركائز الدولة، وصار الوعد بتحقيق المطالب الوطنية منفصلاً عن الأساليب الديموقراطية التى اعتيدت فى الفترة السابقة، ولكن هذه النتيجة احتاجت لعامين آخرين؛ لكى تبدو آثارها واضحة - ذلك لأنه حتى عام ١٩٥٤ لم يكن قد تبدى الوجه الوطنى لرجال الحركة إلا كعود، وكتاريخ سابق (باعتبارهم من شباب الثلاثينيات الذى كان مندمجاً فى الحركات السياسية الشعبية والشبابية فى ذلك الوقت من قبيل: طليعة الوفديين، والحزب الوطنى، والإخوان المسلمين، والشيوخيين . . . إلخ)، ولم يكن هذا كافياً فى ترسيخ الاطمئنان بتوجه وطنى لهم، وهم فى دست الحكم وفوق مقاعده .

وكانت معاهدة ١٩٥٤ م بين مصر وإنجلترا - مما خيب آمال الكثيرين من رجال الحركة الوطنية وقوى الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت؛ بسبب ما تضمنته من إمكان عودة القوات البريطانية لمصر - إذا ما تهددت بالحرب من الدول العربية وتركيا، ولم يكن الاعتراض الوطنى فى أوساط قادة الرأى العام وجماهيره آتياً مما يتعلق بالدول العربية، وإنما كان مما يتعلق بتركيا «والتي كانت عضواً بحلف الأطلنطى . . . مما أثار التساؤل حول طبيعة هذا الاستقلال وأدوار العامل الأجنبى فيه»؛ وبالتالي لم تكن معاهدة ١٩٥٤ م مما يكفى للاطمئنان إلى التوجه الوطنى للقيادة الجديدة .

ولكن ما لبث هذا الأمر أن تحقق للرأى العام فى عام ١٩٥٦ م بتأميم القناة وبإلغاء معاهدة ١٩٥٤ م، وما تلاها من أحداث معروفة، ومن هنا كان انفصال جانب تحقق السياسات الوطنية عن جانب تنظيم الحكم بأسلوب ديموقراطى يعتمد أساساً على ما تفرزه قوى الرأى العام المصرى؛ وبالتالي فقد افتقد النظام مشاركة حقيقية للرأى العام المصرى فى سياساته وإنجازاته التى كانت نتيجة سياسات أفراد وقراراتهم الفردية بالأساس (٥١) .

وعلى الجانب الآخر نشطت الدعاية الناصرية فى إطار هذا النموذج لتعبئة جماهير

الرأى العام المصرى وسوقهم فى مظاهر التأييد لكل القرارات السياسية الصادرة فى ذلك العهد، وفى الوقت نفسه كانت آلة الهيمنة والرقابة تفرض عليهم وعلى عقولهم عدم معرفة سوى النذر اليسير من الحقائق السياسية والاجتماعية فى إطار رقابة سيطرت عليها أجهزة الاستخبارات أو دولة المخابرات ومارستها على قطاعات واسعة من الرأى العام بأساليب ودرجات متعددة (٥٢).

وقد استمر هذا الوضع سائداً ومسيطرأ على الفكر والممارسة السياسية فى مصر، ألا وهو إمكان الاستغناء عن التكوين الديموقراطى فى تنظيم الدولة والذى يعنى باختصار إهمال الترجمة الحقيقية لحركة الرأى العام المصرى من واقع إرادته السياسية. وذلك ما دامت المضامين السياسية قد تحققت أو زُعم أنها تحققت على نحو من الأنحاء... وفى هذا الإطار ابتدعت دعاية تلك الفترة مفهوم «ديموقراطية الموافقة»؛ لكى يكون بديلاً عن «ديموقراطية المشاركة»... فما دامت الجماهير «موافقة» على تلك الإنجازات الوطنية للقيادة السياسية - وباعتبار أن الشرعية السياسية هى رضاء المواطنين أو أغليبتهم عن الإنجازات والسياسات الفعلية - فإنه لا حاجة للمشاركة الفعلية لقوى الرأى العام المصرى عبر انتخابات أو غيرها (٥٣).

### أزمة مظاهرات ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧م ودلالاتها:

عقب الهزيمة القاسية فى ٥ يونيو ١٩٦٧م أعلن الرئيس عبد الناصر فى التاسع من يونيو مسئوليته الكاملة عنها ورغبته فى التنحى عن الحكم، فكان أن خرجت جماهير غفيرة من الرأى العام المصرى تعلن تمسكها بقيادة عبد الناصر رغم الهزيمة، وتعد بمواصلة المسيرة معه حتى النهاية وقد اختلفت التفسيرات بصدد ما حدث من سلوك تمثل فى خروج جماهيرى واسع ومتواصل؛ فالبعض من المحللين السياسيين يرى أنه كان تعبيراً عن حالة طفولة سياسية وإحساس من الشعب وقوى الرأى العام بفقدان «الأب» الذى كان يملأ عليه جميع أقطار حياته ويخشى حالة من حالات اليتيم السياسى بفقدانه، والبعض الآخر يراها لحظة من اللحظات التاريخية القليلة فى حياة الشعب المصرى التى اعترف فيها الحاكم بأنه قد أخطأ وأن على الشعب والرأى العام أن يحاسبه، ولذلك فإنه أعلن تمسكه به وفاء لذلك الموقف الذى لم يشهده فى تاريخه من قبل، ويذهب فريق ثالث إلى وصف ما حدث بأنه حالة من حالات الجيشان العاطفى الجماعى من شعب إزاء قيادته السياسية لا يمكن إرجاعه إلى أسباب موضوعية حقيقية، ويعزز ذلك بأن ما حدث جاء فى وقت لم تكن قد ظهرت فيه أبعاد الهزيمة العسكرية كاملة أو حتى شبه كاملة، ويرى فريق رابع أنه ربما شعرت أوفهمت الجماهير المصرية وقوى الرأى العام أن تنحى عبد الناصر قد جاء بإملاء أمريكى

صهيوني؛ وبالتالي فإن الرأي العام يصطف خلف قيادته مهما كان حجم ما جلبته من هزائم وكوارث إذا شعر أن هناك إرادة أجنبية معادية تسعى لتحطيمها وإبعادها.

وثمة رأى سائد بين قطاع من المحللين السياسيين يقول بأن التنظيم السياسى فى ذلك الوقت كان وراء تنظيم المظاهرات التى خرجت تعلن التمسك بقيادة مهزومة لما فيه من تحقيق مصالحه ومصالح القوى المسيطرة عليه فى ذلك الوقت، وقد راج هذا التفسير فى الكثير من الدراسات والكتابات، وإذا كنا نؤكد بداية على أن الاتحاد الاشتراكي - التنظيم السياسى الأوحى فى ذلك الوقت - كان أحد أدوات ومسالك التعبئة السياسية حول سياسات نظام عبد الناصر وخلف قراراته فى إطار مفهوم ديموقراطية الموافقة الذى أشرنا إليه؛ وبالتالي فإنه يحتمل أن يكون هناك جانب تنظيمى وراء هذه التعبئة السياسية، ولكن الحدث - الخروج الكبير لقطاعات واسعة من الرأى العام المصرى - كان من الضخامة بحيث لا يكفى أن يحمله هذا السبب وحده، فالخروج الشعبى الكبير لجماهير الرأى العام تعلن تمسكها ببقاء عبد الناصر ظاهرة لا يحملها سببها كما يقال بتعبير الفقه القانونى - فالجانب التنظيمى لا يفسر هذا السبب ولا يحتكر دلالاته وحده<sup>(٥٤)</sup>؛ إذ لو قبلنا بهذا التفسير لأعطينا الاتحاد الاشتراكي حجماً أكبر من حجمه الحقيقى، فلو كان باستطاعته أن يحرك هذا القدر والكم من الجماهير فى هذا المدى الزمنى (عدد محدود من الساعات) وسط أزمة سياسية حادة، وعلى نطاق مصر كلها من أسوان إلى الإسكندرية لكان معنى ذلك أنه يملك قدرة هائلة على تنظيم الجمهور والارتباط به، وهذا أمر مشكوك فيه، وقد أكدت ذلك الأحداث السياسية فيما بعد.

الواقع أن التفسير الأساسى من وجهه نظرنا هو «تلقائية التحرك الشعبى - مع القصور الذاتى فى وعى الجمهور وحركته - كجمهور واسع يخاف على بلده ويريد - بشكل أو بآخر - أن يحميها فى «لحظة أزمة صعبة»، والملفت للانتباه أنه تحرك كذلك أعداد هائلة فى الأقطار العربية فى الليلة نفسها، وهذا يؤكد عمومية الحدث، وعلى تلقائية المبادرة فى وقت كانت فيه الإرادات السياسية شبه مشلولة؛ لأن ذلك كله تم فى ساعات قليلة من إعلان وقف إطلاق النار يوم ٩ يونيه ١٩٦٧م، وبصرف النظر عما سبق فإن هزيمة ١٩٦٧م كشفت عن أن الخلل الحقيقى والذى أنتج هذه الهزيمة كان يتعلق بطريقة بناء الدولة وتنظيم المجتمع على أسس لا تكفل مشاركة قوى الرأى العام المصرى، وبناء التنظيمات الشعبية الحقيقية القادرة على تغذية هذا البناء ودعمه..

وهكذا فإن مشاركة قوى الرأى العام المصرى، وإن بدت فى الفترة ٥٤ - ١٩٥٦ أنها ليست لازمة لتحقيق الاستقلال الوطنى والسياسات المستقلة، فقد أثبتت نتائج حرب

١٩٦٧ م أنها لازمة - بل وكانت لازمة من قبل لتحقيق الاستقلال الوطنى وضمان استقرار السياسات المستقلة، ولا غرو أن كانت النتيجة الأساسية المباشرة لحرب ١٩٦٧ م هي مراجعة أساليب تنظيم الدولة وبناء النظام السياسى، مثل هذه النتيجة ظهرت فى البداية بشكل هلامى وغير محدد منذ يونيو ١٩٦٧ م حتى فبراير ١٩٦٨ م، حيث حدثت المظاهرات الواسعة كرد فعل على الأحكام المخففة الصادرة بحق قادة الطيران (الدغيدى وصدقى محمود . . وغيرهم)، وبدأ من وقتها التفكير فى إعادة صياغة النظام السياسى على أسس تضمن مشاركة قوى الرأى العام المصرى، واعترف النظام السياسى بالخلل التنظيمى فى الدولة والمجتمع كما اتضح من بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ م، وبما أبان عنه من وجوب أن تنشأ دولة المؤسسات فى مصر معترفاً بذلك أن الأوضاع السابقة لم تكن تقوم على أبنية سياسية سليمة. (٥٥)

وعلى أية حال لم يتم إجراء أى تعديل جوهرى فى نظم الدولة والمجتمع خلال السنوات التالية حتى ١٩٧١ م، بل لعل السلطة الفردية السياسية قد صارت أكثر تفرداً بعد تصفية مراكز القوى التى كانت مشكلة فى القوات المسلحة على يدى عبد الحكيم عامر ورجاله، غير أن الأمر شهد تعديلاً جزئياً فى هذا الصدد فى الفترة التالية.

### ٣- طبيعة القوة القائدة لتحرك الرأى العام المصرى ١٩٥٢ م وإدراكها له:

القوة القائدة لتحرك الرأى العام فى ١٩٥٢ هى « الضباط الأحرار » وقد تكونت هذه المجموعة فى أوائل الأربعينيات، ولعل أهم سمات حركتهم السياسية هى:

١- كانت استجابة لروح العداة للاستعمار البريطانى واحتلاله للبلاد السائدة فى المؤسسة العسكرية - والتى تعد عمود الارتكاز فى الدولة، وثمة فرق بين أن يتأثر ضباط من الجيش ببعض التيارات السياسية وأحزابها العاملة فى المجتمع وينضموا إليها، وبين أن تتولد داخل المؤسسة - فى إطارها التنظيمى الحاكم - حركة سياسية مخالفة للتوجه السياسى للدولة وأهدافها الاستراتيجية، فقد ولدت الحركة ونمت فى ظروف كان يتنازعها فيها هذان التوجهان، توجه الانضمام إلى الأحزاب القائمة، وتوجه قصر الحركة السياسية لهم على مؤسستهم العسكرية. ورجح - مع الوقت وبالتدرج - طابع استقلال الحركة عن التنظيمات السياسية القائمة فى المجتمع، وطابع كونها حركة سياسية وعسكرية فقط.

٢- تبحث أية جماعة سياسية بالضرورة وبحكم نوعية تكوينها عن الوسائل المتاحة أمامها لإحداث التغيير السياسى الذى ترجوه متفقا مع أهدافها السياسية، أوللتأثير فى السياسات العامة بما يلائم هذه الأهداف. وانحصار الجماعة فى النطاق الضيق البعيد عن

الحركة الجماهيرية، لا يجعل لها فرصة للتغيير أو التأثير خارج وسيلتى الاغتيالات أو الانقلاب، ووقائع حركة الضباط على مدى الأربعينيات، وحتى بعد تشكيل اللجنة التأسيسية فى ١٩٥٠، تكشف عن تأرجح حركتهم بين هاتين الوسيلتين حتى تقرر القيام بالانقلاب العسكرى عشية ٢٣ يوليه ١٩٥٢ .

٣- استغلال الضباط وضعهم الوظيفى بالجيش أفاد فى فاعلية التحرك، وهذه سمة عامة تظهر فى كل حالات التحرك السياسى للمؤسسات العسكرية «الأعمال الانقلابية»، فالحركة لا تقوم بالشعارات أو البرامج السياسية التى ترفعها الأحزاب لتحريك الجماهير وقوى الرأى العام، وإنما عن طريق « الأمر الإدارى» فى إطار علاقات الخضوع الرئاسى فى شكل تعليمات تنفيذية محددة توكل إلى كل فرد أو جماعة ضيقة، دون إدراك المأمورين للهدف العام وراء ذلك. ومن هنا يلاحظ حرص مخططى الحركة على أن يجذبوا بعض أصحاب الرتب المعتبرة نسبياً لملء فراغ ما فى عملية التنفيذ، وبهذا جميعه أمكن تحريك القوة المؤثرة للمؤسسة العسكرية، وبالقدر الذى مكن من الإنجاز المطلوب فى صورته التنفيذية الملموسة، وهو تحرك أحاطته ظلال المشروعية بالمعنى العسكرى والإدارى .

### إدراك القيادة لدور الرأى العام المصرى فى علاقته بالسلطة السياسية :-

فى البيانات الأولى التى صدرت فى أول أيام الحركة ما يفصح عن إدراكها لدور الرأى العام المصرى ولنمط علاقتها السياسية به، فهى قامت نيابة عنهم، تفكر وتعمل لهم، فقد كانت تناشد الجماهير أن تخذل إلى الهدوء والسكينة والنظام دون دعوة للتحرك، ودون طرح أهداف سياسية محددة يمكن أن تساهم الجماهير فى صنعها مع القيادة، وقد جاء فى البيان الذى أذيع ويحمل نبأ تنازل الملك عن العرش فى ٢٦ يوليه ١٩٥٢ بقول البيان (٥٦) :  
« إن نجاحنا للآن فى قضية البلاد يعود أولاً وأخيراً إلى تضافركم معنا بقلوبكم، وتنفيذكم لتعليماتنا، وإخلاقكم إلى الهدوء والسكينة، إننى أتوسل إليكم أن تستمروا فى التزام الهدوء التام حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم فى أمان» .

وتفصح القيادة الناصرية عن رؤية متشككة فى فعالية الرأى العام المصرى « ولقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور فتندفع الأمة وراءها صفوفا متراصمة منتظمة تزحف زحفًا مقدسًا إلى الهدف الأكبر . . . وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات، ويأتى بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصمة المنتظمة إلى الهدف الكبير . . ثم فاجأنى الواقع بعد ٢٣ يوليو . . قامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر

وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير . . . وطال انتظارها . . . لقد جاءت جموع ليس لها آخر . . . ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال، كانت الجموع التي جاءت أشياء متفرقة، وفلولا متناثرة . . . وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير . . . وبدت الصورة يومها قائمة مخيفة تنذر بالخطر . . . كنا فى حاجة إلى النظام فلم نجد وراءنا إلا الفوضى . . . وكنا فى حاجة إلى الاتحاد فلم نجد وراءنا إلا الخلاف . . . وكنا فى حاجة إلى العمل فلم نجد وراءنا إلا الخضوع والتكاسل، ومن هنا وليس من أى شىء آخر، أخذت الثورة - شعارها . . . » (٥٧)

ويتضح إدراكها للأمة المصرية ككل « وما أشبه شعبنا الآن بقافلة كان يجب أن تلزم طريقاً معيناً، وطال عليها الطريق، وقابلتها المصاعب، وانبرى لها اللصوص وقطاع الطرق فتبعثرت القافلة، كل جماعة منها شردت فى ناحية، وكل فرد مضى فى اتجاه . . . » ولكنه فى الوقت نفسه يرى فى الضباط الأحرار الفئات الأجدر بقيادة الرأى العام وتحديد معالم الطريق أمامه: « ما أشبه مهمتنا فى هذا الوضع بدور الذى يمضى ليجمع الشاردين والتائهين؛ ليضعهم على الطريق الصحيح، ثم يتركهم يواصلون السير، هذا هو دورنا، ولا أتصور لنا دورا سواه . . . إنما كل عملنا أن نحدد معالم الطريق - كما قلت - وأن نجرى وراء الشاردين، فنردهم إلى حيث ينبغى أن يبدأوا السير، وأن نلحق بالسائرين وراء السراب فنقنعهم بعبث الوهم الذى يجرون وراءه» (٥٨)، وقد وجد هذا الإدراك القيادى لطبيعة وأدوار الرأى العام المصرى وفعاليته فى الممارسة السياسية والتي جاءت بعد ذلك لتؤكدده .

#### ٤ - ممارسات السلطة العسكرية الحاكمة وآثارها على التكوين الجمعى للشعب المصرى

لا يخلو من الصواب القول بأن أية حركة انقلابية تصل إلى الحكم لا تحاسب بالمعايير العادية للنظم السياسية المستقرة، وذلك على ما اتخذت من أساليب وتدابير - خاصة فى فترة الصراعات الأولى التى تقتضى منها دعم سلطاتها السياسية وإقرار أوضاعها ومبادئها، ولكن ما جرى من أحداث عنف سياسى مارسها السلطة الناصرية الحاكمة منذ ١٩٥٤م، وما قبلها فى أزمة عمال كفر الدوار كانت مما يتجاوز بكثير نطاق التدابير المشروعة التى تحمى بها الثورة نفسها ضد أقلية معينة لصالح المجموع . . .

فثمة مجال واسع للاتفاق على أن ما حدث فى هذه الفترة قد ولد آثاراً سلبية وشائنة فى التكوين الجمعى للشعب المصرى، وكذلك على قوى واتجاهات الرأى العام فيما تلا ذلك من أعوام، وذلك من حيث قدرة الأفراد والجماعات على المقاومة السلمية والمبادرة الحرة

والتقد الطليق غير الحذر أو الوجل ، وعلى المشاركة الإيجابية فى الشئون العامة ؛ إذ ولد ذلك فى النفس المصرية- لدى الجيل المعاش لهذه الأحداث ، بل والأجيال التى جاءت بعد ذلك وتناقلت وحفظت ذاكرتها ملامح ما حدث- قدراً من النزوع إلى الانسحاب والنأى عن التصدى للأحداث العامة والسياسية ، كما ولد عادة ضارة فى النظر للأحداث نظرة المتفرج من بعيد ، كما لو أن شأن هذا المتفرج وصالحه وذاته أمور خارجية عنه يكتفى إزاءها فى أحسن الحالات بالمراقبة والتعليق اللفظى . (٥٩)

وإذا كان هناك من يرى أن من عذبوا أو قتلوا أو مورست بحقهم عمليات العنف السياسى الجسدى وغير الجسدى قلة لا تزيد عن عدة آلاف من المواطنين ، وهى نسبة محدودة جداً بالقياس إلى تعداد السكان فى مصر فى ذلك الوقت ، إلا أن هذا الرأى مردود عليه ؛ إذ يظل فى رأينا بالغ الأهمية من حيث إنه ينبغى أن يقاس عدد من مورست ضدهم عمليات العنف وانتهاك حقوق الانسان بالنسبة إلى حجم الصفوة المهتمة بالشئون العامة ، وحملة التيارات الفكرية والسياسية المختلفة المستعدين للدفاع عنها وهم قلة فى كل المجتمعات ، من غير العلمى أن يُقاس بالحجم المطلق لعدد السكان هذا من جانب ، ومن جانب آخر يظل أثر ما حدث مع هؤلاء ومورس بحقهم من خطايا بالغ العمق فى غيرهم بآثاره من حيث إهداره لإمكانات التوالد السياسى والاجتماعى ، والأمور فى هذا المجال لا تُقاس بالحجم العدى والإحصاء الرسمى كما لا يخفى<sup>(٦٠)</sup> ، والواقع أنه نتيجة لما حدث للشعب المصرى ولقوى الرأى العام المعبرة عنه ، تسلل الرعب إلى النفوس بالتدرج ومع الرعب والخوف ظهرت السلبية والنفاق ، والتحدث بلغتين ، وجهر المرء بعكس ما يؤمن به من آراء ، وفقد الإنسان المصرى قدرته على الرفض والاعتراض والاحتجاج ، كما فقد ملكة التفكير العقلى المتزن ، والحكم على الأمور حكماً صائباً ؛ إذ كان القمع مصحوباً بحملة دعاية منظمة قائمة على أسس «علمية» مدروسة تستهدف فى نهاية الأمر ألا يكون هناك سوى رأى واحد ، وألا يسمع الناس إلا وجهة نظر واحدة ، تظل تتردد وتُكرر المرة تلو المرة إلى أن يصدقها كل من كان يقاومها ، ولم يكن مقتنعاً بها فى مبدأ الأمر<sup>(٦١)</sup> . لقد أصبح الإنسان المصرى من فرط خوفه وانكماشه يقبل أوضاعاً ما كان يقبلها من قبل ، فقد أصبح يقبل باستسلام فكرة وجود قانونين : قانون للمحكومين ، وقانون للحاكمين- وصحيح أنه من حيث الأمر الواقع كانت مصر طوال الجزء الأكبر من تاريخها تعاني من عدم تطبيق القوانين التى تنظم أمور الحاكمين وعلاقاتهم بالمحكومين ، ولكن الشعور بالسخط -والذى يعبر عن رفض مكتوم لازدواجية القانون كان موجوداً باستمرار داخل إتجاهات الرأى العام المصرى ؛ ولذلك فإن أخطر الظواهر فى التجربة الناصرية هى أن

الناس أصبحوا بالتدريج يقبلون هذه الازدواجية بوصفها أمراً طبيعياً ولا يُدهشون ولا يعلقون عليها وكأنها من طبيعة الأشياء، ولعل هذا هو التخريب الداخلى لفسية المصرى وعقله، فالمشكلة لم تكن انتشار مظالم واستثناءات، بل كانت فى خلق نوع من اعتياد الإنسان المصرى عليها إلى حد أنه أصبح يراها شيئاً طبيعياً، وبحيث تبدل الإحساس بالظلم، وتحول الاستثناء إلى قاعدة لا بد من قبولها باستسلام. (٦٢)

**والخلاصة التى تؤكد عليها أن الإنسان والرأى العام - على المستوى الجماعى - فى نهاية الأمر هو هدف كل تجربة فى الحكم وبقدر ما تأخذ بيده لتعيد إليه الشعور بكرامته، وبأن كلمته مسموعة، وبأن له دوراً يؤديه فى وطنه، وبأن الحاكمين يستجيبون لرغباته، ولا يفرضون عليه رغباتهم، تكون تجربة الحكم ناجحة، وقد كانت التجربة الناصرية تؤكد على الدوام أن هذا عين ما تقوم به، ولكن النتيجة الحقيقية لها جاءت على عكس ما كانت تنادى به دعايتها ويؤكدده إعلامها؛ كانت النتيجة الحقيقية - على المستوى الفردى - هى أن الفرد حتى لو فكر فلن يجديه ذلك شيئاً فالأمور ستسير دائماً كما يريد أصحاب السلطة من الحاكمين، وعلى المستوى الجماعى فإن آلة القمع قائمة ومستعدة والشعارات التبريرية جاهزة فلاصوت يعلو فوق صوت المعركة لإخماد كافة الأصوات التى لا تنخرط فى القطيع الذى تحول إليه سلوك الرأى العام المصرى. (٦٣)**

## **الدلالات الأساسية لعلاقة السلطة السياسية الحاكمة فى الفترة الناصرية بالرأى العام:**

**يمكن الخروج من دراسة هذا النموذج والنمط بالدلالات التالية :-**

### **الدلالة الأولى:**

١- تم الدمج عملياً بين السلطتين التشريعية المفترض أنها ممثلة للرأى العام والمحكومين والسلطة التنفيذية الممثلة للحاكمين، فقد استوعبت السلطة التنفيذية الوجود المستقل للمجلس التشريعى، وبذلك انتهت عملياً فعالية الرأى العام المصرى كما رأينا. أما بالنسبة للسلطة القضائية فقد تضمنت دساتير ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٤ م نصوصاً تمنع التقاضى بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة مما عرف بنظرية أعمال السيادة فى الفقه الدستورى، وأخرى تقضى بتشكيل محاكم خاصة عسكرية أو محاكم لأمن الدولة تحكم فى أنواع معينة من القضايا غالباً ما كانت تلك القضايا المتعلقة بالرأى العام وقواه الحية والفاعلة. (٦٤)

## الدلالة الثانية :

المركزية الشديدة فى بناء أجهزة الدولة حتى قمة الهرم الذى يتمثل فى شخص رئيس الجمهورية، وقد منح جهاز الإدارة وظائف تتخطى حدود وظيفة التنفيذ الأصلية المنوطة به، فأوكل له رسم السياسات وتقريرها كنتيجة لازمة لارتباط الوظائف التشريعية والتنفيذية واندماج سلطات الدولة، وتم ذلك بعيداً عن أى إشراك فعلى للرأى العام أو استجابة لمطالبه، كما جمع القوائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها، وظهر كمصدر للشرعية ومنبعاً للسلطة السياسية على نطاق المجتمع كله، وتشكل الهيكل التشريعى على أساس من هذه السلطات المركزة .

## الدلالة الثالثة :

استغناء التنظيم السياسى للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية فى عمومه - سواء تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد - فقد فرضت الضرورات السياسية نفسها على الضباط وحركتهم فصار جهاز الدولة معهم هو الجهاز السياسى والإدارى معاً، ولم يوجد بعده تنظيم سياسى حزبى له ذاتيته المتميزة عن الدولة، أو مكنة الإمساك بزمامها، بل العكس هو ما حدث؛ إذ تركزت السلطات فى جهاز الدولة وتركزت فيه الوظائف السياسية المختلفة، ودارت التنظيمات السياسية الشعبية فى فلكه بكل ما لذلك من آثار على الرأى العام المصرى .

## الدلالة الرابعة :

تجسدها النجاحات الدعائية والإعلامية ؛ فقد كانت الدعاية الناصرية ناجحة إلى حد بعيد فى ربط الناس بالسياسات المطبقة حينذاك ؛ والتي كانت فى أبعادها الخارجية موجهة سياسياً ضد الاستعمار الأجنبى وما قام بإنشائه من تكتلات معادية، مع طرح فكرة الوحدة العربية على الصعيد الإقليمى، وموجهة فى الداخل لإجراء قدر من التنمية الاقتصادية مصحوبة بقدر لا بأس به من عدالة التوزيع ، لكن الذى ظهر بعد ١٩٦٧م أن النظام الذى بناه عبد الناصر لم يستطع الحفاظ على فعالية سياساته، ولا أن يحمى استقلال البلاد أو أن يحافظ على مشروع الاستقلال الوطنى ككل، وكانت السلبيتان الأساسيتان فى هذا الصدد هما : الأولى : مسألة ابتعاد بناء الدولة والسلطة عن القيمة والإجراءات الديمقراطية، والثانية : مسألة غياب الهوية والمرجعية الإسلامية، ومع هزيمة ١٩٦٧م انكشف هذا الوضع وبدأت قوى المجتمع السياسية والاجتماعية تطرح مواقفها وتوجهاتها باحثه عن صياغة جديدة لمشروعها، ولكن التساؤل الذى يجدر طرحه فى هذا المقام هو مدى استمرارية النجاحات الدعائية فى رسم صورة ذهنية معينة لدى قوى الرأى العام المصرية،

فوفقا للمقولة السياسية الرائجة إنه يمكن خداع بعض الناس بعض الوقت، ولكن لا يمكن خداع كل الناس طوال الوقت، فتجربة الدعاية الناصرية والتي قامت بدرجة كبيرة من النجاح- في إطار سلطة شمولية- بعملية صناعة للرأى العام المصرى ونوع من غسيل المخ الجماعى تحتاج دراسة مفصلة فى حقيقة الأمر ولوفى إطار مقارن مع تجارب دعائية أخرى أثبتت الأحداث بعد فترة فشلها من قبيل: تجربة الدعاية النازية، والفاشية، والسوفيتية، الأمر الذى لا مجال للتعرض له فى هذا الموضوع، ولكن الأمر الجدير بالملاحظة أنه برحيل القيادة الكاريزمية لعبد الناصر تراجعت معظم شعاراتها وسياساتها بشدة حتى أن البعض تحدث بعد انقضائها عن عودة الوعى؛ الأمر الذى يثير على أوسع نطاق التساؤل حول مدى استمرارية نجاح السياسات الدعائية لأنماط السلطة السياسية الشمولية بشكل نظيرى عام (٦٥).

### الدلالة الخامسة:

عرفت هذه الفترة وجسدت ظاهرة الزعامة المُلهممة «الكاريزمية»، والتي جمعت الجماهير وحولتها إلى قوى لا يُستهان بها؛ مما جعلها قادرة على الاستمرار فى التوكيد على النداء الحركى بالاستقلال، وذلك ليس فى الشارع المصرى وحده، وإنما فى الشارع العربى أيضاً، فصار قوة محتشدة، ومعبأة لصنع المستقبل، ولكن القيادة التى خرجت من المؤسسة العسكرية عجزت عن إقامة الأمة، فاستمرت بديلة عنها، واستفحلت المؤسسة الإدارية، بجناحيها المدنى والعسكرى بديلا عن الأمة فى القيام بأدوارها الحقيقية (٦٦).

ثانياً: نموذج الفترة التلاعب بمقومات وقضايا الرأى العام (١٩٧١- ١٩٨١م):

نستطيع القول إنه بمجىء الرئيس السادات إلى السلطة ١٩٧١م كانت القضية الأساسية التى يمكن أن يتفاعل معها الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت ذات شقين هما:

(١) الأول: يتعلق بالقضية الوطنية- بمعنى تحقيق الاستقلال، أو بالأحرى تحرير الأرض المحتلة، فقد كانت سيناء محتلة منذ ١٩٦٧م، وكان الاستعداد للحرب قائماً، وكانت ثمة تصريحات قيادية مستمرة حول عام الحسم على صعيد هذه القضية..

(٢) الثانى: يتعلق بالقضية الديموقراطية؛ فقد انضح منذ هزيمة ١٩٦٧م ضرورة التغيير السياسى الديموقراطى، وخطورة ما سُمى فى حينه «دولة المخابرات»، وأهمية بناء نظام سياسى متطور يسمح بقدر- ولو محسوب- من الحرية السياسية والديموقراطية، وفى الحقيقة فإن الرئيس السادات كان يدرك ذلك ويراه المحك لتأسيس شرعية جديده تختلف- ولو جزئياً فى البداية- عن شرعية القيادة السابقة؛ فقد جاء الرئيس السادات إلى سدة الحكم

١٩٧١م يحمل توجهاً يستند إلى القيام بأدوار معينة على صعيد السياسة الخارجية من قبيل الاهتمام بتحرير أرض سيناء عبر وسيلة التفاوض والتحالف مع أمريكا ، وعلى صعيد السياسة الداخلية محاولة تغيير مسار الاقتصاد المصرى من خلال التحول إلى المشروع الفردى الخاص والتوجه الرأسمالى ، ولم يستطع السادات أن يحول هذا التوجه إلى أنشطة فعلية وأدوار حقيقية وسياسات معلنة إلا بعد أن قام بخطوتين مهمتين :-

**الخطوة الأولى:** فى المجال السياسى والأمنى حيث قام بالتخلص من القيادات المسيطرة حينئذ على أجهزة السلطة السياسية فى الجيش ، والأمن ، والتنظيم الشعبى ، والإعلام منذ فترة عبد الناصر ، وبذلك خطا خطوة سياسية على درجة عالية من الأهمية ، وفى مجال الاقتصاد والخدمات والتنمية حدث العكس -بمعنى معين- إذ كان عبد الناصر قد استعان فى بداية الثورة بعناصر من داخل النظام أكثر يمينية، وكان متصوراً أنه فى أوائل الستينيات سوف يتخلص منهم ، وهو الأمر الذى لم يحدث كاملاً ، فقام السادات بإحياء أدوارهم واستعان بهم فى سياساته الاقتصادية الجديدة ، ومن هؤلاء على سبيل المثال : سيد مرعى ، ود. عبد المنعم القيسونى ، وإذا كانت هذه الخطوة -بشقيها السياسى والاقتصادى- تنصرف بالأساس إلى الجانب التنظيمى ، وتهدف إلى إحكام القبضة على البلاد ، فإن الخطوة التالية هى التى دعمت شرعية النظام السياسى وأكسبته تعاطف قطاعات واسعة من الرأى العام المصرى .

**الخطوة الثانية:** - القيام بخطوة جادة لتصفية آثار هزيمة ١٩٦٧م ، وكان الرأى العام المصرى سواء بالنسبة لتحركات الطلاب ١٩٧٢ ، أو حتى فى إطار تعاطف مجموعة المثقفين معهم يضغط فى هذا الاتجاه ، ومن هنا كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣م خطوة بالغة الدلالة فى تأسيس شرعيته السياسية الجديدة « وكما سلست قيادة مصر لعبد الناصر بعد تأميم القناة وفشل العدوان الثلاثى ١٩٥٦م كذلك سلس قياد مصر للسادات بعد أن خاض حرب أكتوبر ١٩٧٣م » والتى كانت تدعيماً لشرعية النظام ، ولازمة لما سيأتى بعدها من سياسات تهدف إلى تغيير جزئى فى طبيعة النظام ، فبدأ بعدها فى سياسة مزدوجة :-

( أ ) التوجه على الصعيد الاقتصادى نحو اقتصاد السوق الحر ، من خلال إقرار قانون الرأسمال العربى والأجنبى رقم ٤٣ / ٤٤ سنة ١٩٧٤ ، والذى دشن ما عرف بسياسة الانفتاح .

( ب ) التعددية السياسية ، وأخروج من إطار التنظيم السياسى الواحد لإطار التعدد الحزبى ، وقبل ذلك كانت خطوة وضع دستور مصر ١٩٧١م ، والذى أطلق عليه فى ذلك

الوقت دستور مصر «الدائم»، ودون دخول في تفاصيل - فإن اللجنة التي وضعت الدستور المصري كانت « لجنة حكومية »، ولا يعنى ذلك أن الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت لم يكن متحمساً لموضوع الدستور، بل إن العكس صحيح فهذا الدستور- رغم أنه أقل فى ضماناته للحريات من دستور ١٩٢٣ م- إلا أنه بوجه عام يعد خطوة للأمام، ومكسباً ديموقراطياً مهماً. (٦٧)

وإذا كانت الصحافة قد لعبت أدواراً إيجابية- باعتبارها الصوت الناطق بلسان الرأى العام- بصدد دستور ١٩٢٣ م؛ لأنها كانت تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية، فإنها أيضاً لعبت دوراً إيجابياً وإن كان بدرجه أقل، قياساً على هامش الحرية والديموقراطية المتاح لها- بالنسبة لدستور ١٩٧١ م، ومن ناحية مضمونه فإن دستور ١٩٧١ م يتسم بتركيز اختصاصات السلطة السياسية فى الرئاسة .

وصدر بعد ذلك قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧ م، وقامت تجربة التعددية الحزبية المقيدة، والتي لاتزال مستمرة- طيلة ربع قرن من الزمن- حتى اليوم دون حدوث تغيير حقيقى أو نقلة نوعية مهمة فى هذا الصدد اللهم إلا المزيد من التراجع فى الفعالية .

### ممارسات السلطة السياسية الحاكمة وتفاعلها مع الرأى العام المصرى :-

رغم غناء هذه التجربة بالنماذج التي يمكن دراسة واقع تفاعلها مع الرأى العام المصرى إلا أننا نتوقف أمام لحظة محددة- لها آثارها وامتداداتها حتى الآن لتحللها:

لحظة الاحتجاج الشعبى على القرارات الاقتصادية ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ م :-

### أ- الأسباب والمبررات:

صاحبت سياسة الانفتاح بعض الخطوات لتحقيق اقتصاديات السوق الحرة ومن عناصرها المهمة: إلغاء الدعم لسد العجز فى ميزانية الدولة، وتحريك الأسعار ورفعها لتقترب بالتدريج مع أسعار السوق الرأسمالية فى الخارج، وكان أن اتُّخذت فى ١٦ يناير بعض القرارات المتعلقة برفع الدعم عن السلع الأساسية مثل: الدقيق، والأرز، والشاى، والغاز، والتي كانت تسمح للجماهير العريضة الفقيرة بالبقاء على قيد الحياة، وذلك وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولى، وقد جاء ذلك فى ظل أوضاع اقتصادية متردية ومع موجة من الغلاء العامة، فقد ارتفعت الأسعار بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ ٪. بينما بقيت الأجور على حالها، وبدأ الفقر يتزايد بسرعة، وكانت مصر تريد جدولتها ديونها الخارجية .

## ب- الأحداث والوقائع :

كانت حركة المظاهرات والانتفاضة الشعبية بمثابة رد فعل واسع وشامل على القرارات السابقة، وكان تسلسل الأحداث يوحي بعفوية التحرك فقد سيطر على ميدان التحرير بالقاهرة مثلاً عدة آلاف من الصبية تقع أعمارهم بين العاشرة والثانية عشرة، كان سلاحهم أكواما من الطوب والحجارة جمعوها من أمام بعض المباني التي مازالت تحت الإنشاء، وكانوا يحرقون السيارات ويعتدون على الركاب، وقد أزعجت الأحداث في عمومها وشمولها القيادة السياسية فصدرت الأوامر بنزول قوات الجيش للشارع لقمع المتظاهرين، وكانت الصورة الرسمية للأحداث على لسان رئيس الوزراء أنها مؤامرة قام بها الشيوعيون، واليساريون، والناصريون للقضاء على ثورة ١٥ مايو ١٩٧١، والتي اعتبرتها القيادة كذلك حين تخلصت من منافسيها السياسيين في انقلاب قصر بعد موت عبدالناصر؛ وبالتالي جميع إنجازاتها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية . . . وأن العناصر المتأمرة اتفقت على أن تكون ساعة الصفر صدور القرارات الاقتصادية الأخيرة، وأيد وزير الداخلية وجهة نظر رئيس الوزراء، وأكد أنها مؤامرة سياسية هدفها قلب نظام الحكم» (٦٨).

## ج- الدلالات الأساسية لهذه اللحظة التاريخية :

لعل أهم الدلالات التي يمكن أن نخرج بها من تحليل هذه الأزمة بالنسبة لعلاقة السلطة السياسية بالرأى العام فيما بعد ؛ أمران على درجة عالية من الأهمية :

**الأول :** تعلمت السلطة السياسية الدرس من هذه المظاهرات، وأدركت أن عليها عدم اللجوء في تعاملها السياسى أو اتخاذها القرارات التي تمس بالسلب مصالح قطاعات واسعة من الرأى العام للمواطنين إلى الأسلوب المباغت، أو الشامل في المعالجة؛ لأن ذلك سيقود إلى ردود أفعال يصعب التكهن بمآلاتها أو نتائجها النهائية على وضعية السلطة السياسية الحاكمة ذاتها، والاعتماد بدلاً من ذلك على أسلوب «التسريب» واتخاذ القرار بالتجزئة خطوة بخطوة وقياس ردود الأفعال باستمرار على السياسات، ثم تبديل القرارات بناء على ذلك الأمر؛ مما يعنى اعتماد سياسة الخطوات المحسوبة كاستراتيجية للوصول إلى الهدف النهائي بدلاً من سياسة القفزات والصدمات غير المحسوبة النتائج، واعتقادنا أن السياسات المعبرة عن هذا النمط لم تخرج في تعاملها مع قوى الرأى العام عن ذلك منذ هذا الوقت وحتى الآن- ربما باستثناء الأحداث الشهيرة سبتمبر ١٩٨١، والتي أودت بحياة القيادة السياسية في النهاية- فالأسلوب التدريجى المحسوب والمتراجع أحياناً هو الدرس

الذي خرجت به السلطة السياسية الحاكمة فى علاقتها بالرأى العام من جراء التفاعل مع هذه الأحداث، وهو الأسلوب الذى نلاحظ أنه نهج النمط الثالث فى النموذج كما سيأتى فيما بعد (٦٩).

**والثانى:** ارتباط الإصلاح الداخلى خصوصاً فى الجوانب الاقتصادية بنهج معين على صعيد السياسة الخارجية، وبالذات بالنسبة للقضية المحورية، وهى الصراع مع الكيان الصهيونى، وتحديد نمط العلاقة مع العدو الذى يهدد الأمن القومى، فقد لجأت الحكومة إلى تحريك الأسعار أرفع الدعم حتى لا تلجأ إلى تقليل الإنفاق العسكرى، وكان ذلك أحد الأسباب التى ذكرها القيسونى فى أعقاب انتفاضة ١٩٧٧ باعتبار أن الإنفاق العسكرى هو المسئول الأساسى عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، ولا بد من التعامل معه وتخفيضه لتوفير الإنفاق العام الذى تستطيع السلطة السياسية أن تلجأ إليه عند اللزوم لتفادى ما قد يحدث مستقبلاً من حركات قوى الرأى العام. والجدير بالذكر أنه لم تمر سوى أشهر معدودة إلا وكان السادات يزور القدس فى نوفمبر ١٩٧٧، ومن هنا كان التحول فى السياسات وبداية مسيرة الصلح السياسى مع إسرائيل.

وقد ترافق مع ذلك الربط فى الخطاب الإعلامى والدعائى - وفى أحيان كثيرة السياسى بين الرخاء والاستثمارات الأجنبية التى ستأتى بعد السلام، ووضعت المعادلات الدعائية المختلفة من قبيل أن الحرب تعنى الجوع، والسلام مع إسرائيل يعنى الرخاء، ولعل ذلك يفسر جزئياً الاستقبالات الشعبية الحافلة للسادات حال رجوعه من القدس ١٩٧٧م، الأمر الذى يعكس بدرجة من الدرجات نجاح الحملات الدعائية فى ذلك الوقت . . .

وقد كان الخطاب الساداتى واضحاً، فيما يخص قضايا السلام مع إسرائيل؛ إذ هو ثمن تحقيق الرخاء للشعب، ووسيلة مداعبة حلم الجماهير بالرفاهية المادية، وقد كان حلم الرخاء تفجيرياً لطموح قطاعات الرأى العام المصرى لحيازة وسائل ومستلزمات السعادة المادية؛ مما أسهم بدرجة من الدرجات فى نوع من الاختلال القيمى داخل الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة فى المجتمع المصرى، وخلق طبقة من أثرياء الانفتاح الجدد جاءت معظم ثرواتهم عبر طرق غير مشروعة، كما أدى ذلك إلى درجة من درجات التسميم السياسى لمدرجات هذه القطاعات من الرأى العام المصرى، والواقع أن ما يذهب إليه البعض من أن السادات سبق عصره خاصة إزاء سياسات الصلح مع الكيان الصهيونى فى حاجة إلى مراجعة شديدة - فى رأينا - فى ضوء ما آلت إليه مسيرة التسوية السياسية مع الكيان الصهيونى على الأقل فى الوقت الحالى (٧٠).

### ٣- السمات العامة للتجربة فى تعاملها مع الرأى العام المصرى . .

يمكن القول بأن هذه التجربة على الرغم قصر عمرها نسبياً إذ لم تزد على أحد عشر عاماً، فإنها قد أوضحت عدداً من الملامح الأساسية فى التعامل مع الرأى العام المصرى يمكن إنجازها فى الخطوات التالية:

#### أ- الاستخدام المفرط من القيادة لوسائل الإعلام والدعاية:

كانت القيادة السياسية المصرية يسيطر عليها الرغبة فى تحقيق النجومية، « فقد كان السادات واحداً من قادة العالم الثالث الذين فهموا إمكانيات ثورة وسائل الاتصالات، وفى بلد مثل مصر، فإن التلفزيون غير أنماط الحياة بالنسبة للناس العاديين وبطريقة لا يمكن التقليل من أهميتها . . كانت مشكلة «السادات» أنه وهو ابن عصر التلفزيون لم يستطع مقاومة إغراء الإفراط فى استغلاله . . لقد كان بطلاً فى عصر الثورة الإلكترونية، ولكنه كان أيضاً ضحية لهذا العصر»، ونتيجة لذلك فإنه استطاع أن يخلق دائرته الانتخابية الخاصة، وللمفارقة فإن مقياس النجاح والفشل فيها لا يقاس بعدد الأصوات التى يحصل عليها فيها، أوبحجم الأغلبية التى تقف وراءه فى البرلمان، ولكن تقاس بعدد المرات التى ظهرت صورته على أغلفة مجلات مثل: « التايمز» و« نيوزويك»، وعدد المرات التى ظهر فيها على شاشة التلفزيون فى أحاديث مع أمثال: « والتر كرونك» و« باربرا والترز» و« دافيد فروست»<sup>(٧١)</sup>، ومن هنا فمن المتوقع أن تكون شعبية السادات وعلاقته بالرأى العام العالمى «الغربى تحديداً» أقوى بكثير من علاقته بالرأى العام المحلى المصرى، أما بالنسبة للرأى العام المصرى فإن السادات تعامل معه من منطلق «الرعية» و«الأبوية السياسية» .

#### ب- التوحيد بين شخصية الحاكم والدولة « منطق الأبوة السياسية»:

من المبادئ المعروفة فى الفقه السياسى والدستورى أن الدولة يصبح لها شخصيتها المعنوية المستقلة حينما تتحقق سمة أساسية هى الفصل والتمييز بين « شخص » الحاكم، وبين «الدولة» كشخص معنوى مستقل، كما يتم الفصل بين ميزانية الدولة وبين الأموال الخاصة بالحاكم، وقد تواترت الدراسات السياسية والقانونية فى التأكيد على هذه الحقيقة البديهية غير أن ثمة نظرية ترجع بجذورها إلى الفكر السياسى فيما قبل العصر الوسيط فى تفسير طبيعة السلطة السياسية- وفق النظرة الأبوية- فالحاكم يتم النظر إليه باعتباره فى منزلة الأب، وله على مواطنيه أوراغياهم من الحقوق والواجبات مثل ما للأب على أسرته، وقد لفظت النظريات الحديثة لتأسيس السلطة السياسية هذه الرؤية بداية من ظهور النظريات التى تقول بالأصل التعاقدى للسلطة السياسية، كما رأينا من قبل، ويكشف تحليل الخطاب

الساداتى درجة كبيرة من التوحيد بين شخص الحاكم « السادات» والدولة «مصر»؛ فقد ذهب الرئيس السادات إلى أن الذين يتقدونه أو يتقدون أداء نظامه السياسى إنما يتقدون الدولة أو مصر، والذين يختلفون معه سياسياً إنما يختلفون مع مصر وتقاليدها وأخلاقها!! وكان يتحدث عن البعض بأنه «أعداء مصر» والبعض الآخر «أولادى»، ولا غرو فقد كان لقبه الأساسى «رب العائلة المصرية»؛ وكانت السياسات تأتى بالفعل غالباً من هذا المنطق الأبوى (٧٢).

وبالطبع فإن هذا يجسد نمطاً من العلاقة مع الرأى العام المصرى يقوم على درجة من درجات الوصاية- ناهيك عن النصح والتوجيه- التى تخولها الشرائع والأعراف للأب على أبنائه جميعاً.

### ج- سياسة «الصددمات» والتأزيم وجذب الانتباه:-

تتعلق هذه بالناحية الإجرائية لتنفيذ مضامين السياسات التى اتبعها الرئيس السادات، فقد كان يلجأ فى قراراته السياسية- خاصة القومية أو المصريرية منها- إلى أساليب لا تعتمد على الرأى العام بقدر ما تجسد بعض خصوصيات النمط المصرى فى التعامل السياسى، فقد كان يخلو أحياناً و« يعتكف» قبل إصدار بعض القرارات المهمة، وكان يعتمد سياسات التأزيم لاختبار قوة الأطراف التى تقف فى مواجهته، وفى هذا الإطار كان يتبع أسلوب «القرارات السريعة» و« المفاجئة»، وهو الأسلوب الذى أطلق عليه فى حينه «أسلوب الصددمات» فى اتخاذ القرارات السياسية.

وبالطبع فإن ذلك يخلق أقصى حالات الإثارة للرأى العام المصرى لا يمثل أى نوع من محاولات إشراكه.

د- لم تتغير على الصعيد العام السمات الأساسية للسلطة السياسية فى علاقتها بالرأى العام عن النموذج السابق، وكل ما حدث لا يخل كثيراً بطبيعة تركيبة السلطة السياسية؛ إذ كل ما هنالك أنه خفت ملامح تعبئة الرأى العام خلف قضايا محددة، وظل الرأى العام فى معظم الأوقات مكتفياً بالمشاهدة والموافقة لا المشاركة والفعالية.

### ثالثاً: تحليل موضع ظاهرة الرأى العام المصرى فى الفترة الحالية:

نستطيع مع بداية ولاية الرئيس مبارك أن نتخلى- ولو جزئياً- عن أسلوب اقتطاع الأحداث التاريخية من سياقها وإخضاعها للتحليل فى إطار فكرة النموذج التاريخى على النحو الذى أسلفنا الحديث بصدده؛ لنستخدم الأسلوب الاختبارى التجريبى لقياس مدى

استجابة السلطة السياسية الحاكمة لمطالب الرأى العام المصرى وبالذات بصدد القضايا التى تعكس نوعاً من الاستمرارية السياسية فى هذه الفترة، وفى الوقت نفسه تمثل بلورة لطبيعة السلطة السياسية الحاكمة ونمط علاقتها بالرأى العام غير أن ذلك لا يعنى تجرداً من الإطار النظرى الذى يتم من خلاله تفسير هذه الأحداث والوقائع، وإنما سيراً فى نفس إطاره المحدد، واستنباطاً للقضايا الاختبارية من واقعه، وسوف نتناول ذلك على مستويات ثلاثة باختصار.

### ١- القضية التى يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى فى النمط الحالى:

فى إطار النماذج التى استعرضناها سابقاً نخرج بأن قضية «الاستقلال» شكلت القضية المحورية التى تحرك من خلالها الرأى العام المصرى بدرجة من الدرجات على مدار تاريخه، وكانت الفكرة أحياناً تجد تعبيراً صريحاً عنها فى «مقاومة العدو الأجنبى» حينما يزداد الخطر على الإرادة الوطنية، سواء تمثل هذا الأجنبى فى عدو محتل سافر أو فى «حاكم محلى» متعاون معه أو مهادن له.

وكانت قضية الاستقلال أحياناً تتخذ جوانب وأبعاداً رمزية ومعنوية، وفى أحيان أخرى أبعاداً اقتصادية، وفى ثلثة أبعاداً تتعلق بطبيعة النموذج الحضارى والثقافى الذى تتغياه حركة البلاد كأساس لنهضتها وتقدمها.

إذا استقرت هذه الحقيقة فى الأذهان- فإن التساؤل الأول الذى يطرح نفسه هو عن القضية التى يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى فى الفترة الحالية؛ فقد تم تحرير الأرض المحتلة بالفعل بشكل من الأشكال، وتم الوصول إلى صلح مع إسرائيل فما القضية التى يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى إذن، وهل مازالت فكرة الاستقلال محور حركة الرأى العام المصرى أم أنها لم تعد قائمة واقعياً؟؟ وبالتالى فما القضية المحورية التى حلت محلها فى ترتيب القضايا التى يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى؟.

أما التساؤل الثانى فيدور حول مدى صحة مقولة تراجع القضية على قائمة أجندة الاهتمام العام مع كونها موجودة أو «ثاوية» فى الذاكرة و«كامنة» فى الوعى الجماهيرى المصرى؛ ذلك أن وسائل الدعاية السياسية المصرية نجحت فى صنع أو وضع قائمة أولويات أخرى فى بؤرة اهتمام الرأى العام المصرى لا تحتل فيها هذه القضية المكانة المركزية أو المحورية؛ وبالتالى لم تعد هذه القضية هى المحرك الذى يتحرك من خلاله الرأى العام المصرى فى الوقت الراهن على الأقل، وإنما يتحرك من خلال قضية التنمية بأبعادها المختلفة كما يرى الكثيرون؟.

التساؤل الثالث : عن مدى صحة مقولة إن هذه القضية اتخذت أشكالاً جديدة غير تلك الأشكال التقليدية التي عرفت بها تاريخياً . . بمعنى أن مفهوم الاستقلال ناله قدر من التطور فلم يعد «الاستقلال السياسى» يعنى «الجلء» و«تحرير الأرض» فقط ، وإنما أصبح يتمثل فى صور وأشكال أخرى بعد أن تغيرت « طبيعة المحتل» ، الذى لم يعد يحتل «الأرض» وإنما يحتل «الإرادة» و«العقول والأدمغة» و« الأفكار» و«القيم» و«أنماط الحياة» . . وبالتالي فقضية الاستقلال لم تعد «موجودة» أو «قائمة» بأشكالها التقليدية ، ولكنها تحولت إلى أشكال جديدة من صور الاستقلال .

بداية فإننا نستبعد التساؤل الأول تأسيساً على تحليل نتائج ما قمنا به من دراسات ميدانية ونؤكد أن فكرة الاستقلال مازالت هى القضية المحورية التى يمكن أن يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى ، ويتم تشكيله فى اتجاهها بسهولة ، أما التساؤل الثانى والثالث فهما لا يستبعدان بعضهما البعض - فهناك بالفعل عملية صنع لأجندة أولويات واهتمامات جمهور الرأى العام المصرى بقضايا وأحداث أخرى ، حيث تطفى الأدوار الدعائية على بقية الأدوار الاتصالية للسلطة السياسية ، كما أن هناك فى هذا الإطار درجة من درجات التلاعب بالنظام القيمى المصرى ، وذلك بالإضافة إلى قضايا الحياة والمعيشة اليومية ، وفى هذا الإطار فإن قضية الاستقلال يمكن أن تكون تراجعت - وقتياً - فى قائمة أولويات الرأى العام المصرى ، ولكنها فى الوقت نفسه اكتسبت معانى وأبعاداً جديدة يتم التركيز عليها واقعياً لدلائنها بالنسبة لهذه القضية فعلى سبيل المثال يعد أحد أهم الأبعاد التى تضاد مفهوم الاستقلال ظاهرة التبعية الاقتصادية من قبل الاحتكارات الدولية التى تسعى لفرض سيطرتها على بلدان العالم النامى عموماً ، كما أن «الاستعمار الجديد» اعتمد أساليب الهيمنة الثقافية والحضارية عبر السيطرة على «النظام الاتصالى الدولى» الذى يبشر فى الوقت الراهن بـ «كونية جديدة» و«عولمة» فى إطار المركزية الغربية يسيطر من خلاله على قوى الرأى العام المصرى .

والواقع أن تركيز الرأى العام المصرى على مطلب تأكيد « الهوية العربية والإسلامية» و«تطبيق الشريعة الإسلامية» - والذى ظهر كأولوية فى أجندة الناخبين فى انتخابات البرلمان المصرى ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ م ، واحتل المرتبة الأولى بدرجة عالية من الارتباط - الأمر الذى يُعد فى جوهره تأكيداً على مسألة «الاستقلال الحضارى والثقافى» ، وهو المطلب الذى تحمله قطاعات من الرأى العام المصرى ، ويشكل جوهر مشروع «الإسلامية السياسية» وهى أوسع القطاعات الشعبية تعبيراً عنه فى الوقت الراهن ، كما أن تركيز قطاعات متزايدة من النخبة على مسألة «الخصوصية الحضارية» تصب فى اتجاه الجوانب الفكرية والحضارية للاستقلال .

كما أن تركيز الناخبين والمرشحين أيضاً على قضيتي: البطالة، والعدالة التوزيعية يعكسان -بدرجة من الدرجات- إدراكاً متزايداً بصعوبة الأوضاع الاقتصادية، ومن وجهة نظرنا فإن تحقيق قدر من الاستقلالية الاقتصادية هو أحد أهم الأبعاد في بناء مفهوم الاستقلال المتكامل.

**الخلاصة** بهذا الصدد أن قضية الاستقلال مازالت هي القضية التي يمكن أن يتحرك من خلالها الرأي العام المصري، وإن شهدت هذه تراجعاً ظاهرياً على أجدنته؛ نتيجة قيام السلطة السياسية الحاكمة ومنذ ١٩٧٧ م بإعلاء قيم التنمية ومداعة خيال الجماهير بأحلام الرخاء المنتظر، ولكن أي قضية استقلال الإرادة مازالت ثابوية في الذاكرة الوطنية الجمعية، ومازال العدو واضحاً ومحددًا في الكيان الصهيوني، كما أن الظاهرة اكتسبت أبعاداً جديدة تتعلق بالنواحي الاقتصادية (المستوى المعيشي، وعدالة التوزيع... إلخ، وبرز الأدوار التي تلعبها مؤسسات من قبيل: صندوق النقد الدولي، والشركات متعددة الجنسيات، ومنظمة التجارة الحرة... إلخ حتى غدت تعبيراتها متداولة بدرجة من الدرجات، وأبعاد أخرى تتعلق بالهوية والانتماء الحضاري؛ وذلك نتيجة ازدياد النزعة التغريبية العامة في المجتمع، وعدم تحديد طبيعة المرجعية والنموذج المبتغى لهضة البلاد وبراها على نحو واضح على الأقل في الخطاب العام الذي تزداد فيه مخاطر الاستقطاب بين قطبي الانقسام الثقافي الكامن في جسد المجتمع المصري منذ بناء الدولة المصرية الحديثة مع عهد محمد علي وحتى الآن.

## ٢- الإدراك القيادي لطبيعة الرأي العام المصري ولأنماط العلاقة مع السياسة الحاكمة:

من واقع تحليل بعض النماذج من خطاب القيادة السياسية نستطيع تحديد توجهات أدوارها السياسية بصدد قوى الرأي العام المصري على النحو التالي:

أ- الربط على مستوى الخطاب السياسي بين الديمقراطية والمشاركة في الحياة العامة «يتطلب تعميق البناء الديمقراطي وترسيخ حقوق الإنسان في الوجدان المصري، في المقام الأول- حرص كل مواطن على المشاركة في الشؤون العامة»، ويحتاج الأمر إلى تشكيل وجدان الناس ورأيهم العام «فالعامل المتصل هو تعميق الديمقراطية في واقعنا السياسي، والاجتماعي وترسيخ مفاهيمها في وجدان الجماهير؛ لأن الخطوات التي تخطوها الشعوب على طريق التطور والنمو لا تجد لها مكاناً في صحف التاريخ، إلا إذا انصهرت في الوعي الشعبي العام، وترسخت في واقع الحياة اليومية للأفراد والجماعات».

ب- يعد الرأي العام في هذا الخطاب السياسي هو رأي الأغلبية الصائب دائماً، والذي

يحكم بناء على توكيل الأمة « الديمقراطية في جوهرها إيماناً بالأهداف القومية التي ارتضتها أغلبية الشعب ونزولاً على رغبة الجماهير الحاشدة؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلال ولا تتوافق إرادتها إلا على الحق والخير، وهي التي وكلتنا جميعاً لتحقيق صالح الوطن».

ج- يرفض الخطاب السياسى المظاهر الخاصة بالتلاعب بالرأى العام «إن حكم الشعب لا يتحقق بالهتاف وإطلاق الشعارات، وإنما يتحقق المشاركة الفعلية بتحمل المسئولية، والتصدى الجماعى الواعى للمشاكل والتحديات والمساواة فى الحقوق العامة والاشترك الحقيقى فى ممارسة السلطة».

د- يربط الخطاب السياسى أيضاً بين الرأى العام والعملية الانتخابية، فيرى ضرورة تهيئة الأجواء والمناخ للعملية، فيجب «أن نهى المناخ اللازم؛ لكى يؤديها المواطن بثقة واطمئنان، إن من حقه المشاركة فى الحكم، وممارسة الاختيار لمن يمثلونه فى المؤسسات الدستورية والمفاضلة بين مختلف المرشحين لتحقيق الأهداف القومية العليا».

ويعكس هذا الخطاب السياسى إدراكاً بضرورة تأسيس السلطة على الرأى العام «إن إرادة الشعب هى منبع كل السلطات، وأى انحراف بهذه الإرادة أو عبث بتعبيرها الحر هو انحراف عن الديمقراطية، وهو تشويه للبناء الديمقراطى، الذى اخترناه منهجاً لحياتنا، ونبراسنا للمقبلين من الأجيال».

ويربط ذلك بتعددية الأحزاب السياسية، وحرية التعبير عن الرأى العام «لقد استقر نظام الحكم فى إطار ديمقراطية سليمة تقوم على التعدد الحزبى، ويحكمها التزام وطنى بالشرعية والمؤسسات الدستورية، وتتيح المجال دون أى قيد لحوار مختلف الآراء والأفكار فى هذا الإطار، لقد تعددت أحزاب مصر ومنابرها حتى شملت كل القوى التى يسلم المجتمع بشرعيتها وتحررت الصحافة القومية والحزبية من كافة القيود، وتهىأ لها مناخ جديد، فتح الصفحات أمام كل الأقسام، تكتب ما تشاء».

يجسد ما سبق الإدراك على مستوى الخطاب السياسى الحالى للقيادة، فماذا عن لحظات اختبار الممارسة السياسية ..

### ٣- ممارسات السلطة السياسية الحاكمة إزاء الرأى العام المصرى :

يمكن أن نرصد بصدد ممارسات السلطة السياسية الحاكمة إزاء بعض قطاعات الرأى العام أزميتين برزت- بشكل أو بآخر- هما: أزمة تمرد الأمن المركزى المصرى ١٩٨٦م، وأزمة

قانون الصحافة ١٩٩٥ م، وسوف نشير إلى الأزمة الثانية في الفصل القادم في حين نشير إلى الأولى في السطور التالية :-

### (أ) أزمة تمرد الأمن المركزي فبراير ١٩٨٦ م :-

لم يحدث خروج حاد في علاقة السلطة السياسية بالرأى العام بعد عملية مقتل السادات سوى أحداث الأمن المركزي فبراير ١٩٨٦ م، وكانت ذات دلالة في أوجه الشبه بينها وبين أحداث يناير ١٩٧٧ م فقد جاءت بعد عشر سنوات منها في فبراير عام ١٩٨٦ م، وكانت الأهداف التي اتجه إليها التدمير متقاربة بدرجة كبيرة (المطاعم الفاخرة، والملاهي الليلية، والفنادق) وكان الفاعلون في نفس العمر تقريباً - معظمهم من الشباب العاطل عن العمل .

كما أن تعامل السلطة الحاكمة مع الأزميتين كان متقارباً - إن لم يكن واحداً بدرجة مثيرة ؛ مما يدل على عدم حدوث تغيير يذكر في نمط التعامل مع هذه اللحظات التاريخية، فتم تفسير الأزميتين بإرجاع التحرك العنيف والواسع النطاق لمجرد عامل واحد بسيط لا يغطي أبعاد هذه الظاهرة الواسعة والمعقدة؛ فتم إرجاع مظاهرات يناير ١٩٧٧ إلى استغلال القوى اليسارية لقرارات رفع الأسعار أو إلغاء الدعم عن بعض السلع الضرورية وإثارة الرأى العام على السلطة الحاكمة، وتم إرجاع التمرد في الأمن المركزي إلى قرار تنظيمي خاطئ أو فهم على نحو خاطئ في إحدى الوحدات العسكرية على مشارف القاهرة ومنه انتشر إلى معظم الوحدات في بعض المحافظات .

وفي الحاليتين فإن حسم أمر المظاهرات والتحركات العنيفة وتصفيتها كان من خلال فرض حظر التجول ونزول القوات المسلحة إلى الشارع لإقرار الأمن وحفظ النظام، إضافة إلى ذلك وكنتيجة لهذا التفسير السابق؛ فإن المعالجة للموقف غلب عليها الأبعاد الأمنية بجانب بعض الإصلاحات الجزئية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ ففي الحالة الأولى تم التراجع عن القرارات الاقتصادية، وفي الحالة الثانية تم العمل على تحسين أوضاع جنود الأمن المركزي .

وفي النهاية تم إغلاق ملف الحادثتين أو القضيتين وتحويله إلى القضاء مع إخراج وزير الداخلية من الوزارة في كلتا الحاليتين: اللواء سيد فهمي أثناء أحداث يناير، واللواء أحمد رشدي في أعقاب تمرد الأمن المركزي، وامتد التشابه إلى موقف القضاء والذي قام في الحاليتين بحفظ القضية. وبالطبع فإننا في هذا الحيز لا نقدم تفسيراً، وإنما نستكشف كنه الدلالات فمن وجهة نظرنا فإن السبب المحورى - ولا ينفي ذلك وجود أسباب أخرى ذات أوزان نسبية متفاوتة - هو تردى الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ولعل أظهر أعراضها قضية انخفاض مستوى المعيشة والبطالة الحادة .

## الخصائص الأساسية للنمط في علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام المصرى :

يمكن استكشاف عدد من الخصائص الأساسية لهذا النمط في علاقة السلطة السياسية بالرأى العام المصرى من خلال القضيتين المشكلتين لجوهر هذه العلاقة على النحو التالى :

### ١- قضية التنمية والاستقلال بين الطابع الإدارى والسياسى :

برزت قضية التنمية كجوهر لقضية الاستقلال فى الخطاب الدعائى والسياسى الرسمى لهذه الفترة، فقد أصبحت الرفاهية هى المشروع الأساسى فى العهد غير المكتوب بين قوى الرأى العام والسلطة السياسية الحاكمة، وترتبط العلاقة بينهما بمدى ما يتحقق من إمكانيات الحياة، وقد اعتمدت القيادة التنمية هدفاً و نموذجاً؛ إذ التنمية بهذا الصدد وفقاً لبعض الباحثين «هى تنظيم لمفردات الخطاب الساداتى، وتنفيذ إدارى لتصوراته، من خلال التخطيط «العلمى»، والجدول «الزمنى» هى مشروع فوقى ينفذه جهاز إدارى، من خلال نخبة من الخبراء والإداريين، ويحميه الفرع الأمنى من الجهاز الإدارى»<sup>(٧٥)</sup>.

الملاحظة العامة بالنسبة للسياسة الاقتصادية والتنموية ولآثارها على قوى الرأى العام، تتلخص فى أنه حدث انفتاح اقتصادى على السوق العالمى أكثر مما حدث بالنسبة للسوق الداخلى، وقد حاول جهاز الإدارة المصرى أن يقاوم تفلت هذه القوى الاقتصادية الضخمة من بين يديه عبر سياسات الخصخصة، وفى البداية كان هناك نوع من الحذر الشديد من الإقدام على اتخاذ سياسات سريعة قد تؤدى إلى تداعيات غير محسوبة أو تفضى إلى الانهيار، على نحو ما حدث فى أوروبا الشرقية وروسيا- فالإصلاحات كانت تتم بحذر وتؤدة، وبأقل قدر ممكن من تعريض المجتمع للمخاطر والاضطرابات، ويلاحظ أن الخطاب السياسى للقيادة السياسية كان حينئذ يؤكد على نجاح هذه السياسة الإصلاحية فى عملية التحول «والواقع أن هذا الأمر قد يعود إلى القرار السياسى فى جانب منه، ولكن القدر الأكبر يعود إلى تلقائيات العمل المصرى فى دوائر الكوادر العليا الفنية فى وزارة المالية والاقتصاد، والتخطيط... إلخ، ولعل ذلك هو الذى يفسر الانفتاح الاقتصادى على السوق الخارجية كان أكبر من الانفتاح على السوق الداخلى؛ لأن مجال فعل القرار السياسى فى الأول أوسع بينما فعل القرارات الفنية والإدارية فى الثانى هو الأوسع، بالطبع فإن ذلك قد تغير بمرور الوقت مع اختبار ردود فعل الرأى العام بهذا الصدد.

### ٢- أما بالنسبة للقضية السياسية وتحديدًا ( التعددية الحزبية ) :

منذ أن اتخذت مصر سياسة تعدد المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى ثم سياسة التعددية

الحزبية، بصدور قانون الأحزاب السياسية ٤٠ لسنة ١٩٧٧م يمكن القول من زاوية فعالية  
الرأى العام :-

كان التوجه الذى سيطر على الحياة السياسية المصرية منذ السبعينيات هو أنه يمكن  
السماح بقيام بعض الأحزاب التى ليس لها من التأثير الشعبى داخل قوى الرأى العام ما  
يتوقع معه فى أى ظرف من الظروف أن تصل إلى السلطة<sup>(٧٥)</sup>، وذلك من خلال :

أ- عرقلة الدولة بقدر ما تمكنها أدواتها السياسية والقانونية نشأة أحزاب تتمتع بقدر من  
الخصوبة الشعبية- تمكنها أو يَحتمل أن تمكنها فى ظروف مستقبلية- من الوصول إلى  
السلطة .

ب- بخصوص الأحزاب التى نشأت فى ظرف تاريخى أو سياسى ما، وأعترف بها  
رسمياً ولديها إمكانية الوصول إلى السلطة، يتخذ النظام من السياسات والتدابير ما يحول  
دون تحقق ذلك الأمر .

ومن بين هذه السياسات بطبيعة الحال الوقوف ضد إمكانيات التحالف بين الأحزاب  
وبعضها البعض .

والفكرة بهذا الصدد مجرد توقي وصول هذه الأحزاب - منفردة أو مجتمعة - إلى السلطة  
السياسية، أو أن تشارك فى الحكم مشاركة حقيقية، فالقوى السياسية الحزبية لا يتاح لها فى  
أحسن الإمكانيات إلا أن تكون واحدة من جماعات الضغط التى قد يراعيها صاحب القرار  
عند اتخاذ لقراره ويرصد ردود فعلها، ولكن دون أن تشاركه فى اتخاذه .

**٤- عناصر الاستمرارية والتغيير : علاقة السلطة السياسية بالرأى العام فى نموذج الثورة  
المصرية :**

يمكن أن نرصد عدداً من السمات تشكل عناصر الاستمرارية فى علاقة السلطة  
السياسية الحاكمة بالرأى العام، وأخرى تمثل عناصر التغيير والتحول فيما يلى :-

**أولاً:** يلاحظ أن الأدوار السياسية التى لعبتها الأحزاب فى فترة التعددية الحزبية الثانية  
(١٩٧٦-٢٠٠١) ظلت ضعيفة بشكل عام فلم تنجح الأحزاب السياسية المصرية فى بناء  
قاعدة جماهيرية حقيقية لها، أو بمعنى آخر إقامة صلات حقيقية مع قوى الرأى العام  
المصرى؛ وبالتالي لم تنجح فى بلورة «إرادة سياسية» متميزة أو مستقلة لها عن جهاز الحكم  
أو الإدارة، وظلت أحزاب « صحف» و« انتخابات» و« صراخ سياسى» أحياناً، وتشهد  
هذه الأحزاب الكثير من الظواهر المرتبطة بما سبق من قبيل: غياب الديمقراطية الداخلية،

والانشقاقات، وأزمة الأبنية التنظيمية والصراعات والجهات . . . إلخ، ويمكن القول - دون تجاوز كبير - إن فترة التعددية الثانية هي امتداد بشكل أو بآخر للتجربة الناصرية فيما يخص علاقة الظاهرة الحزبية بالرأى العام .

إن الفترة الناصرية ١٩٥٢-١٩٧١م لم تعرف الظاهرة الحزبية، فقد كان الاتحاد الاشتراكي فى التحليل الأخير جزءاً من جهاز الدولة والإدارة يقوم بالوظيفة الحزبية ومحورها الاتصال بالرأى العام إيجاباً وسلباً بحيث اندمجت السياسة بالإدارة، وصار العمل السياسى يتخلق بواسطة جهاز الإدارة، وارتبط الولاء السياسى بالولاء للدولة كتنظيم، واتخذ النشاط السياسى شكل القرارات الإدارية، وامتزجت الزعامة السياسية بالرئاسة الإدارية، وامتزج الولاء السياسى بالتبعية للوظيفة الإدارية، وقد عرفت هذه الفترة «التعبئة السياسية» للرأى العام خلف قرارات القيادة، كما عرفت - على نفس النسق - «ديموقراطية الموافقة» بديلاً عن «ديموقراطية المشاركة» كما أسلفنا؛ وبالتالى لم تنشأ علاقة حقيقية أو صحيحة بقوى الرأى العام المصرى، كما تم ممارسة درجة عالية من درجات القمع على عقول وأحياناً أجساد النخبة المفكرة فيه .

لكن الفترتين التاليتين وهما للرئيسين السادات ومبارك ٧٦-٢٠٠١م عرفتا الظاهرة الحزبية مفرغة من مضمونها، على الأقل من زاوية علاقتها بالرأى العام والقوى الاجتماعية القائدة له، ففى عصر السادات أثرت طبيعة النشأة على هذه الأحزاب؛ فقد جاء منها ثلاثة بقرار، وهى ( منبر فحزب الوسط أو مصر العربى الاشتراكي، فالحزب الوطنى الديموقراطى، وحزب التجمع، وحزب الأحرار) وحزب رابع هو حزب العمل الاشتراكي الذى جاء به الرئيس السادات كمنحة ليشكل ما أسماه «المعارضة الوطنية النزيهة»، وما لبث هو الآخر أن اختلف معه خاصة مع بداية سياسات الصلح مع إسرائيل، وظهور قضايا الفساد المرتبطة بسياسة الانفتاح المطبقة حيثذ أما فى العصر الحالى فقد بلغت الأحزاب السياسية ستة عشر حزباً، نشأت غالبيتها بأحكام قضائية، ولكن طبيعة علاقة معظم هذه الأحزاب بالرأى العام المصرى مازالت ضعيفة وواهية، كما نشبت انقسامات وصراعات أجنحة داخل هذه الأحزاب؛ أفضى فى المحصلة النهائية إلى تجميد بعضها، كما أن البعض الآخر تجاوز فى انتقاداته، أو فى علاقته المباشرة بالرأى العام ما تعتبره السلطة حدوداً غير مسموح بتجاوزها؛ فأدى ذلك إلى تجميده . . .

**ثانياً:-** استمرار الدور المحورى الذى تقوم به السلطة التنفيذية فى الحياة السياسية المصرية فى الفترات الثلاث، وقد التحمت بشكل أو بآخر بسلطات رئاسة البلاد الهائلة والمسيطرة على كافة فعاليات وديناميات الحياة السياسية، ففى الفترة الناصرية كانت الهيمنة

الفردية لقائد الثورة ورئيس الجمهورية على هذا الجهاز الأوحده، الذى يملك سلطتى التقرير والتنفيذ. وحتى دستور ١٩٧١م الذى وضعه الرئيس السادات- وحافظ عليه الرئيس مبارك بلا تعديل لم يتعد- عند النظرة الفاحصة- عن هذه السمات ولم تختلف خريطته عن هذه الخريطة السياسية، بل إن أحكامه لا تختلف اختلافاً مهماً عن أحكام الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤م- من حيث هياكل المؤسسات الدستورية القائمة، فدستور ١٩٧١م يركز السلطة السياسية بشكل كبير فى القيادة السياسية<sup>(٧٦)</sup>، فرئيس البلاد هو الذى يرفع الحدود بين السلطات (م/٧٣)، وهو الذى يعين عدد عشرة أعضاء بمجلس الشعب (م/٨٧)، وهو الذى له حق اقتراح القوانين، وإصدارها، والاعتراض عليها (م/١٠٩)، وهو الذى له حق حل مجلس الشعب (م/١٣٦)، وهو الذى يتولى السلطة التنفيذية (م/١٤٢)، وهو الذى يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم (م/١٤٣)، وهو الذى يصدر اللوائح المنفذة للقوانين (م/١٤٤)، وهو الذى ينشئ وينظم المصالح والمرافق العامة (م/١٤٦)، وهو الذى يصدر القوانين عند الضرورة فى غيبة مجلس الشعب (م/١٤٧)، وهو الذى يعلن حالة الطوارئ (م/١٤٨) وهو الذى له حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها (م/١٤٩)، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذى يعلن الحرب (٢/١٥٠)، وهو الذى يبرم المعاهدات (م/١٥١)، وهو الذى يرأس المجلس الأعلى للهيئات القضائية (م/١٧٣)، وهو الذى يتولى رئاسة مجلس الدفاع الوطنى (م/١٨٢)، وهو الرئيس الأعلى لهيئة الشرطة (م/١٨٤)، وهو الذى يعين ثلث عدد أعضاء مجلس الشورى (م/١٩٦م)، ومع كل هذه السلطات المهولة فإنه غير مسئول سياسياً أمام أية جهة، فى حين أن القاعدة الدستورية تقرر: «أن تقابل لكل سلطة مسئوليات بنفس الحجم»، وعلى سبيل المثال فإن قوانين محاكمة رئيس الجمهورية (م/٨٥)، ومحاكمة الوزراء (م/١٠٩) أفرغت من كل محتوى، بحيث يستحيل السير فيها عملياً إلى مداها، وهى ليست سوى لحاء دستورى لديكور فارغ من محتواه الفعلى بما لا يمكن تنفيذه، ولن تقام فى ظله أى محاكمة، فإذا أثير التساؤل حول السبب؛ فذلك لأن قوى الرأى العام تعجز عن أن تلزم الحاكم بالتطبيق العملى لهذه القوانين .

وفى هذا الإطار الشديد المركزية فإن السلطة السياسية- وبالأصح قيادتها الحاكمة- استمرت فى القيام بالدور الأكبر فى الهيمنة على عملية تشكيل الرأى العام وصنعه، وكذلك التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، فهذا البناء داخل جهاز السلطة السياسية المصرية هو الذى يقوم على عملية تشكيل الرأى العام المصرى وصناعته. <sup>(٧٧)</sup>

أما السلطان القضائى والتشريعية، فقد شهدت أدوارهما فعالية متزايدة- فى فترتى

الرئيسين السادات ومبارك مقارنة بفترة حكم الرئيس عبد الناصر ، فبشكل عام يمكن القول إن نطاق السلطة من الناحية التنظيمية صار متسعاً ، ففي العهد الناصري كان هذا الإطار التنظيمي ينبع من رئاسة الجمهورية التي كانت مركزاً يشع النشاط العام والسياسي في المجتمع المصري ، وهو الأمر الذي أصبح موزعاً الآن بدرجة من الدرجات ؛ فقد كانت السلطة متركزة في الفترة الناصرية بدرجة كبيرة أما الآن فقد اتسع نطاق السلطتين ، وتبلورت إرادتهما المستقلة- أو أصبحت على درجة من درجات الاستقلال ؛ وبالتالي ازدادت درجة علاقتهما وتفاعلهما مع اتجاهات الرأي العام المصري المجتمعي ، ولتفصل في ذلك بعض الشيء ؛ فالسلطة القضائية كانت ممنوعة في العهد الناصري من نظر كثير من القضايا- سواء باعتبار أن تلك القضايا تدخل في نطاق أعمال السيادة ، أو بالتوسع في الإحالة لمحاكم خاصة من قبل السلطة السياسية الحاكمة ، غير أن السلطة القضائية تم التأكيد على دورها في عهد الرئيس السادات الأمر الذي أتاح لها- خصوصاً في أوائل عهده- دوراً متزايداً في إطار تأكيده على دولة المؤسسات ، وقد ازداد الدور الذي يلعبه القضاء في الحياة العامة في الفترة الحالية بحكم قيامه على مسألة الحفاظ على الدستور والمشروعية في البلاد ، وبدأ يلعب بحكم طغيان الأبعاد الإدارية على جهاز الحكم أدواراً ذات جوانب سياسية ، فقد قامت المحاكم المختلفة- النقض ، والإدارية العليا ، والدستورية- بأدوار بالغة التأثير في مسار التطور السياسي المصري في الفترة الحالية ، فتم على أساس من أحكامها إبطال انتخابات البرلمان أكثر من مرة ، بل وحل البرلمان نفسه ، كما أن القضاء أصبح هو «البوابة» التي تدخل منها أحزاب «سياسية جديدة» إلى الحياة المصرية في ظل وجود لجنة الأحزاب المعروفة بلجنة منع الأحزاب السياسية ، علاوة على أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستوريه كثير من التشريعات والقوانين المهمة . . . إلخ ، وكان آخرها قرار الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية ؛ حتى أن البعض أصبح يتحدث في الآونة الأخيرة عن «حكم القضاة أو حكومة القضاء في مصر» متقدماً الدور المتزايد الذي تقوم به المحكمة الدستورية العليا في الحياة العامة المصرية (٧٨) ، الأمر الذي ينبغي تشجيعه في ظل عدم فعالية الأدوات الأخرى للإصلاح السياسي .

أما السلطة التشريعية- فلم يكن لها وجود حقيقي في الفترة الناصرية ؛ إذ كانت جناحاً من جهاز الحكم والإدارة ، لكن دورها بدأ يزداد في عهد الرئيس السادات ، حيث برزت خصوصاً في برلمان ١٩٧٩ فعاليتها خاصة على صعيد علاقاتها بقوى الرأي العام المجتمعي ، حتى أن القيادة اضطرت إلى حله ؛ نتيجة وجود عدد محدود من المعارضين الذين جاءت فعاليتهم من ارتباطهم بقوى الرأي العام المجتمعية المصرية وتعبيرهم عنها ،

وازداد دور السلطة التشريعية بدرجة محسوسة في فترة حكم الرئيس مبارك، حيث شهد برلمان ١٩٨٧ م أوسع تمثيل لقوى المعارضة في الشارع السياسى المصرى، وهكذا أصبح لمجلس الشعب دوره وكيئوته مشاركاً فى السلطة السياسية، صحيح أن مشاركته مرجوحة، ولكنها على كل الأحوال قائمة ويحسب حسابها مع ملاحظة أن مناط ذلك الأمر يرجع إلى طبيعة علاقتها بالرأى العام ودرجة اتصالها به. . وتشير نتائج الانتخابات الأخيرة ٢٠٠٠ إلى تراجع النسبة التى حصل عليها الحزب الوطنى الحاكم - قبل الانضمام الكبير لمن نجحوا كمستقلين - كما تشير إلى تراجع واضح للدور الذى يلعبه البرلمان؛ مما يعنى العودة من جديد إلى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

**ثالثاً:** بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدنى - أوتلك المؤسسات غير الرسمية والأهلية وشبه الأهلية - فقد كانت إما غير موجودة أصلاً أو غير قادرة على العمل والتجدد الذاتى فى عهد الرئيس عبد الناصر، حيث كان نظامه يقوم على الصلة المباشرة بالجماهير والرأى العام المصرى، ويرفض منطق المؤسسات الوسيطة بينه وبين الشعب، ويتحرك من منطلق النداء الحركى والتعامل الجماهيرى؛ وبالتالي كان من المنطقى أن تضمحل ويتراجع دورها، أما فى فترة الرئيس السادات فإن فعاليتها بدأت تتزايد لما شهدته الفترة من انفتاح سياسى محدود، والذى استمر بدرجة من الدرجات فى فترة الرئيس مبارك خصوصاً فى بدايته، ولكن ولأسباب وعوامل متنوعة بدأت فى الوقت الراهن تتناقض من جديد (٧٩).

وهكذا نكون قد ناقشنا المستوى الأول من مستويات علاقة السلطة بالرأى العام - نظرياً وحاولنا - قدر الإمكان - رؤية نماذج ممارسة من واقع الحالة المصرية.

\* \* \*

## هوامش مراجع الفصل الثالث

- ١- حول فكرة النموذج كأداة تحليلية راجع :
  - د. حامد ربيع : نظرية التحليل السياسى ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ص ٧٨-١٢٣ ، وكيفية توظيفه تحليلياً راجع :
    - ١- النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية ، القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٦ ص ١٣٣-١٦٩ .
    - ٢- د. حامد عبد الماجد ، الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٣٦-٥١٠ .
    - ٣- د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ١١٦-١١٣ .
    - ٤- رشدى فكار : لمحات عن منهجية الحوار والإعجاز فى القرآن الكريم ، القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٨ م ، ص ٩-١٣ ، وفى هذا الإطار نلفت الانتباه إلى أن العبرة فى النموذج التاريخى ليست بعدد السنين ، وإنما بما يرسيه النموذج التاريخى من سنن وقواعد حاكمة للممارسة السياسية المستقبلية . .
    - ٥- محمد باقر الصدر : المدرسة القرآنية ، بيروت : دار التعارف الإسلامى-١٩٨١ ص ١٣-٣٥ .
    - ٦- د. سليم حسن ، دراسات فى الأدب المصرى القديم ، القاهرة : دار الكاتب المصرى ، ١٩٦٨ م ، والذى يشير إلى قصة فلاح مصر الفصيح وشكاواه من الضيم الذى أوقعته عليه السلطة وتلخص القصة التى تعد من أقدم وثائق قياس الرأى العام فى الحضارات البشرية القديمة - ٢٥٠٠ ق.م .تقول البردية التى نقلت لنا وقائع شكواى فلاح مصر الفصيح :  
« حدث أن أحد الفلاحين من إقليم البحيرة ، وتحديدًا من وادى النظرون حمل ستة حمير يمتلكها بما لذ وطاب من خيرات هذه الواحة التى يسكنها ، وقادها إلى منف - عاصمة البلاد - ليبيعها فيها أى يبيع البضاعة . فى سوق العاصمة .  
لكن أحد المسئولين عن مزارع حاكم الإقليم طمع فى بضاعة الرجل فاستولى عليها ، كما استولى على الحمير أيضاً !! ، وكانت حجة هذا المسئول أن أحد الحمير الستة شرد من الفلاح الفصيح فى أحد الحقول التابعة للحاكم - الدولة ، وقام بقبض بعض الأوراق الخضراء من حقله على الغالب كانت برسيمًا . . . وعقاباً لهذا الفلاح المهمل - باعتباره مسئولاً عن حماره كما يقول فقهاء القانون مسئولية المتبوع عن أفعال تابعه !! - كانت العقوبة هى المصادرة لكل شىء أى لكل ما يملك الفلاح الحمير بكل ما تحمله !! .  
هنا وقف الفلاح أمام هذا المسئول - ممثل الدولة - بثبات مطالباً بحقه ، وارتفعت نبرات صوته بالشكوى ، وهنا أيضاً فقد المسئول أعصابه فأخذ يضربه ، وهو يصيح مستنكراً : - اخرس أيها الفلاح الحقيير . . ألا تعلم أنك هنا فى وادى السكوت المقدس !! هنا يرد عليه الفلاح المسروق أو المنهوب فى سخرية مريرة : « حسنًا ياسيدى ، أعطنى حميرى وبضاعتى وخذ سكوتك ، هل تسرق منى حميرى وبضاعتى . . وتريد أن تجس وتسرق صوتى أيضاً؟ .  
- لا فائدة - المسئول مصمم على السرقة - هنا يقول الفلاح بثقة وهذوء : - « حسنًا أنا أعرف صاحب هذه المزارع - إنه حاكم الإقليم - وأعرف أنه عادل وعظيم - لقد طهر هذه الناحية من اللصوص ، وقطاع الطرق ، وأنا واثق أنه لن يرضى بأن أسرق فى ذمامه » .

وهنا يذهب الفلاح الفصيح إلى الحاكم- ويبدأ في « عرض حاله » الأول- فى قوة وبيان وبلاغة- وفى إطار قوى من النفاق أيضاً أيها الحاكم المبجل . . .  
« أنت بين الأغنياء أغناهم ، وأنت الزوج لكل أرملة ، والأب لكل يتيم ، أيها المدوح من كل هؤلاء الذين يمدحهم المادحون . . . » .

-وبعد أن انتهى الفلاح من « عرض حاله الأول- ذهب حاكم الإقليم من فوره إلى الملك الكبير :-  
-«مولاي !! واحد من المسئولين عندى سرق فلاحاً (كذا . . . ) ، ولكنه فلاح فصيح ومثقف لدرجة تدعو إلى الإعجاب . . . » .

- فيرد عليه الملك :- «إذا كنت تريد إرضائي ، لا تقم بحل مشكلته ، ودعه يتكلم ، دعه يفصح عما فى نفسه ، وكلف شخصاً بكتابة كل حرف يقوله ، وارفعه إلى يومياً ، وأرسل إليه بطعامه يومياً مع واحد من أصدقائه المقربين . . . . . إلخ » وهكذا ترك فلاح مصر الفصيح يتكلم ، وقد حفظت البرديات أربعة عشر عرض حال له تصور أوضاع البلاد أشبه بتقارير الرأى العام المعاصرة التى ترفعها الأجهزة المختصة للسلطات الحاكمة .  
٧- أبو اليسر فرج ، الدولة والفرد فى مصر- ظاهرة هروب الفلاحين فى عصر الرومان ، القاهرة عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ط ١ ، ١٩٩٤ م .

٨- زاهر رياض ، المسيحيون والقومية المصرية فى العصر الحديث ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر د . ت ، وراجع أيضاً :

د . السيد نصر الدين السيد ، (تقديم د . نعمات أحمد فؤاد ) القومية المصرية : قراءة فى وضوح البداهة ، القاهرة : مطابع أخبار اليوم ١٩٩١ م .

٩- راجع حول الخبرة الإسلامية عموماً والفاطمية على وجه التحديد ، وكيفية تأثيرها فى التكوين القيمي والنفسى والعقلى للشخصية المصرية ، وكيف أنها تحتاج إلى المزيد من الدراسات فى منطلقاتها الدعوية والدعائية :

- شعبان أبو اليزيد حسين شمس ، التخطيط الإعلامى للدعوة الفاطمية فى مصر : دراسة تحليلية لأساليب الممارسة الاعلامية بالمفهوم العلمى الحديث ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر الشريف : كلية اللغة العربية ، ١٩٨٥ م .

- هويدا عبد العظيم رمضان ، المجتمع فى مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى العصر الفاطمى ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ م .

Boaz Shoshan, "Medieval Cairo , London : Cambridge University Press 1993 .-

١٠- حول رصد الظاهرة راجع :

د . سيد عويس ، الازدواجية فى التراث الدينى المصرى ، القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٢ .

١١- عصام محمد شبارو ، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسى والغزو البريطانى ، القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٩٣ م ، حيث يرصد المقاومة الشعبية ويحللها ويستخرج الدلالات .

١٢- حول فترة حكم محمد على راجع :-

Afaf Lutfi al-Sayyid, Egypt in the Regim of Muhammad Ali (New York : Cambridge University Press, 1984), pp. 262-264.

١٣- د . حامد عبدالماجد ، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام . . . . . مرجع سابق ، ص ١٥٧-١٥٩ .

١٤- صلاح عيسى ، حكايات من دفتر الوطن (كتاب الاهالى ٣٩) ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٩٢ م .

١٥- د . حامد عبدالماجد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠-٢٢٥ .

١٦- المرجع السابق ، ص ٢٧٥-٢٨٠ .

١٧- طارق البشرى ، دراسات فى الديموقراطية المصرية ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

18 - Albert Habib Hourani, Arabic thought in the Liberal Age, 1798 - 1939  
(London) : Oxford University Press, Royal , Institute on International Affairs ,  
1970), pp.53, and 168.

- ١٩- طارق البشرى، مرجع سابق: ص ٣٨ - ٦٣ .  
٢٠- المرجع السابق، ص ١١٩-١٢٣.  
٢١- صلاح عيسى، مرجع سابق، ص ١١٥-١٢١.  
٢٢- طارق البشرى، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٢٣ .  
٢٣- المرجع السابق، ص ١١٨-١٢٢.  
٢٤- د. لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث، القاهرة: مكتبة مدبولى، ج ١، ١٩٨٣م، ص ٤٥-٦٢.  
٢٥- المرجع السابق، ص ٧٩.  
٢٥- راجع هذه الدراسة القيمة لمزيد من التفاصيل:  
- صلاح عيسى، الثورة العربية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م  
٢٦- نتفق هنا مع ما يذهب المؤرخ الكبير الأستاذ طارق البشرى-والذى ندين له بلفت انتباهنا إلى دراسة هذه النماذج التاريخية لتفاعل الرأى العام مع السلطة السياسية الحاكمة- فى تقييمه لتجربة محمد على من زاوية علاقتها بفكرتى التغريب والعلمانية، وأنها كانت ترتبط بالفكرة الإسلامية العامة فى المجتمع المصرى، وأنها كانت حركة تجديدية فى إطار الدولة والخلافة العثمانية .

27 - Albert Habib Hourani, opcit , pp. 53- 168 -

- ٢٨- نقلا عن: طارق البشرى: مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣٠.  
٢٩- المرجع السابق، ص ١١٥.  
٣٠- Votikiots P. J. The history of Egypt from Mohamed Ali to Sadat, London : Oxford University Press, 1980  
٣١- حول مزيد من التفاصيل حول هذا النموذج راجع الدراسة القيمة:  
- صلاح عيسى، المرجع السابق، ص ١١٧-١٢٢.  
٣٢- المرجع السابق، ص ٢٢٣-٢٢٦.  
٣٣- طارق البشرى، دراسات فى الديموقراطية المصرية، مرجع سابق ص ١١٥.  
٣٤- صلاح عيسى، مرجع سابق، ص ٢٢٨-٢٣٢.  
٣٥- كانت هذه الفترة- كما أسماها د. جمال حمدان-هى قرن الاستعمار-الذى تم فيه تقسيم العالم القديم وفى آسيا وأفريقيا بين الدول الأوروبية الاستعمارية راجع التفاصيل:  
- د. جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٨.  
٣٦- أسلفنا الحديث فى الفصل السابق عن أن قيمة السلطة التأسيسية (الدستور)، والسلطات المؤسسة الثلاث تستمد من مدى صلتها بالرأى العام، سواء فى التكوين والتأسيس، أو الرقابة .  
٣٧- عن رصد هذه الفترة من الحياة النيابية وتفاعل الرأى العام المصرى مع القضايا المطروحة على سياقها راجع:  
- لطيف جودة، الحياة النيابية والصحافة المصرية من مايو ١٩١٣م- ١٩٦٣م، دكتوراه- جامعة القاهرة كلية الآداب، عام ١٩٦٧.  
وقد عكست الصحافة المصرية فى ذلك الوقت الاتجاهات الأساسية لثورة ١٩١٩ حول ذلك:  
- رمزى ميخائيل جيد: الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٠م.

- ٣٨- طارق البشرى ، سعد زغلول يفاوض الاستعمار : دراسة المفاوضات المصرية ١٩٢٠-١٩٢٤ ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧م .
- ٣٩- طارق البشرى ، دراسات فى الديموقراطية المصرية ، مرجع سابق ، ١٩٧٨م .
- ٤٠- المرجع السابق ، ص ١١٥ .
- ٤١- المرجع السابق ، ص ١١٥-١٢٨ .
- ٤٢- صلاح عيسى ، المرجع السابق ، ١٣٥-١٤٣ .
- ٤٣- صلاح عيسى ، حكايات من دفتر الوطن ، مرجع سابق ١٩٢م .
- ٤٤- طارق البشرى ، مرجع سابق ، ص ٦٨-٧٢ .
- ٤٥- رفيق حبيب ، من يبيع مصر ، القاهرة : المكتبة العصرية ، ص ١١٣-١١٨ .
- ٤٦- وقد عكس ذلك الموقف نفسه فى الصحافة . راجع :- سهير إسكندر فهمى ، موقف الصحافة المصرية من القضايا الوطنية : دراسة مقارنة لكل من « المصرى » - « أخبار اليوم » - « الأهرام » الفترة ٤٦-١٩٥٤م رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الإعلام ١٩٩٠م .
- ٤٧- المهم فى الأمر أن الصحافة المصرية - أحد الأدوات المهمة فى تشكيل الرأى العام - مهدت لحركة ١٩٥٢م بحملاتها المستمرة على الفساد بل إن بعضها تحدث بصورة صريحة عن ضرورة التغيير الثورى راجع :- مها محمد كامل الطرابيشى ، دور الصحافة المصرية فى التمهيد لثورة يوليو فى الفترة من ٤٢-١٩٥٢م (رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، ١٩٧٩م ، وراجع أيضا :-
- حسنى محمد نصر ، الصحيفة كوثيقة تاريخية دراسة تطبيقية على الكفاح المسلح فى القتال ١٩٥١م وحريق القاهرة ١٩٥٢م ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، ١٩٨٩م .
- ٤٨- طارق البشرى ، دراسات فى الديموقراطية ، مرجع سابق ، ص ١١٥-١٣٠ .
- ٤٩- المرجع السابق ، ص ٣٢ .

50 - Anour Abdel-Malek, Egypt Military Society Trans: (harles Ian), New York, Markmann Vintage Book: 1986.

- ٥١- طارق البشرى ، الديموقراطية وثورة يوليو . . . . . ، ص ١٢١-١٢٧ .
- ٥٢- د. حامد عبدالمجيد ، دور السلطة السياسية . . . . . مرجع سابق ، ص ٢٢٤-٢٢٦ .
- ٥٣- طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٢٨-١٣٢ .
- ٥٤- هذا الرأى للمؤرخ الكبير الأستاذ طارق البشرى ، وقد قال به فى مقابلة معنا أثناء إعداد هذه الدراسة حول دلالة هذا الحدث من الناحية التاريخية . .
- ٥٥- كان بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ واضحا فى إقراره بهذا الأمر ، ثم كانت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ طرحها الرئيس السادات كأساس للعمل السياسى ، ثم ما تلاحق بعد ذلك من تطورات مما يشير إلى هذه المسائل . .
- ٥٦- ورد نص هذا البيان فى :
- طارق البشرى ، الديموقراطية وثورة يوليو . . . . . مرجع سابق ، ص ١٤٩ .
- ٥٧- جمال عبدالناصر ، فلسفة الثورة ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، د.ت ، ص ٣٨-٣٩ .
- ٥٨- المرجع السابق ، ص ٤٠-٤١ ، وقارن نفس دلالات الاقتباسات فى :
- محمد صفى الدين ، التغيرات الثورية فى النظام السياسى المصرى . ( ندوة النظام السياسى المصرى بين الاستمرارية والتغير ، كلية الاقتصاد : مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٣م ) ص ٩-١٥ .
- ٥٩- طارق البشرى ، الديموقراطية ونظام ثورة يوليو ١٩٥٢م-١٩٧٠ ، القاهرة ، دار الهلال (كتاب الهلال- ٤٩٠) ١٩٩١م .

- ٦٠- المرجع السابق، ص ١١٩.
- ٦١- فؤاد زكريا، عبد الناصر واليسار، القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٤م، ص ١١٢-١١٨.
- ٦٢- المرجع السابق: ص ١٢٩-١٣٩.
- ٦٣- المرجع السابق، ص ١٤٥-١٤٠.
- ٦٤- طارق البشرى، المرجع السابق، ص ١٤٥-١٤٦.
- ٦٥- د. حامد عبدالمجيد، دور السلطة السياسية... مرجع سابق، ص ٢٥٩-٢٦٣.
- ٦٦- د. رفيق حبيب، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٣٦.
- ٦٧- راجع في هذا الصدد ما أوردناه في الفصل السابق المبحث الثانى.
- ٦٨- حسين عبد الرزاق، أحداث ١٧، ١٨ يناير: دراسة سياسية وثائقية، القاهرة: كتاب الأهالى، ١٩٨٢م.
- ٦٩- راجع بالتفصيل كيفية اتفاق هذا الأسلوب الإدارى فى التعامل مع القضايا السياسية بحيث أصبحت نهجاً متبعاً فى معظم الممارسات :-
- ٧٠- عن سيطرة نخبة معينة على الأوضاع الاقتصادية بعد قرارات الانفتاح الأمر الذى جعل المردود الشعبى لها ضعيفاً، بل وذات مردود سلبي من الناحية السياسية راجع :-
- سامية سعيد إمام: من يملك مصر: دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنتيجة عصر الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ٧٤-١٩٨٠م، القاهرة: دار المستقبل العربى ١٩٨٧م. وقارن :-
- د. جلال أمين: مصر فى مفترق الطرق، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٩٠م.
- د. رفيق حبيب، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤٤.
- ٧١- محمد حسنين هيكل، حريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، بيروت: دار الشروق، ص ١٣-١٨، بل إن هناك من الدراسات العلمية التى أولت هذا الجانب اهتماماً تفصيلياً، راجع:
- نوال عبد العزيز الصفتى: المقومات الإعلامية للرئيس السادات بالنسبة لسياسة مصر الخارجية فى الفترة من سبتمبر ١٩٧٠ إلى أبريل ١٩٧٧م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٣م.
- ٧٢- د. حامد عبدالمجيد، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام... مرجع سابق، ص ٢٢٥-٢٤٥.
- ٧٣- محمد كرم شلبى: أنور السادات الصحفى وفكر ثورة يوليو السياسى، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٧٦م.
- ٧٤- راجع ما قمنا به من تحليل لعينة من الخطاب السياسى للقيادة السياسية فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى التواريخ التالية: ١٥/٥/١٩٨٢، ١٤/١٢/١٩٨٣، ٢٤/٧/١٩٨٤، ١٠/١١/١٩٨٨، ١٥/١٢/١٩٩٠، ١٤/١١/١٩٩١، ١٠/١١/١٩٩٢.
- ٧٥- حول المنافسة الحزبية راجع :-
- صلاح سالم صالح عيسى، المنافسة الحزبية فى مصر ١٩٧٦-١٩٩٠م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد ١٩٩٤م.
- رفيق حبيب، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٣.
- ٧٦- حول دراسة عامل القيادة من وجهة نظر سياسية:
- أمانى عبد الرحمن صالح، التطور الديمقراطى فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١م، دراسة لمتغير القيادة فى تجربة مصر الديمقراطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد ١٩٨٧م.
- ٧٧- حول تقييم تجربة هذه الفترة من الحكم من ناحية علاقتها بالقيمة الديمقراطية والرأى العام راجع:
- أميرة فتوح، حقوق الإنسان فى مصر المعاصرة (ترجمة إسماعيل صادق) القاهرة: الزهراء للإعلام العربى ١٩٩٢م.

Ahmed Nabil, ElHilali, Human Rights: Egypt. Slogans and reality. Paris,1981

78 - Shamir, shimon: Basic Dilemmas of Mubarak Regime, **Orbis**, vol:30  
**Spring** 1986,pp.169-91.

79-Denoeux,Guilain: State and Society in Egypt( review article),**Comparative  
Politics**, vol: 20, April, 1988,pp.359-73.

٨٠-راجع حول هذه النقطة :

**Mustapha, K AlSayyid:A Civil Society in Egypt?**, The Middle East Journal,  
vol:47, Spring, 1993,pp. 228-42.

\* \* \*